تجمّعات جورة عمرة

تشخيص الموارد الاقتصادية المحلية

PALESTINE ECONOMIC POLICY RESEARCH INSTITUTE-MAS
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس

Empowered lives.
Resilient nations.

أعد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) هذه الخارطة الاقتصادية المحلية في إطار مشروع التنمية الاقتصادية المحلية الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بتمويل من النمسا، والنرويج، والسويد، من خلال برنامج دعم الصمود والتنمية (CRDP).

إن الآراء الواردة في المنشور هي آراء المؤلف ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر المانحين أو الأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

إشراف: رجا الخالدي

فريق البحث: أحمد عويضات
إيمان سعادة
رضا الزربا
علي جبارين
وفاء البيطاوي
مسيف جميل

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2017

المحتويات

الفصل الأول: منهجية إعداد التقرير **1**

الفصل الثاني: نبذة عن تجمعات جورة عمرة **4**

1-1 اماتين وفرعتا 4

1-2 الفندق 12

1-3 باقة الحطب 17

1-4 حجة 22

1-5 جينصافوط 29

1-6 جيت 35

1-7 كفر قدوم 40

1-8 كفر لاقف 47

الفصل الثالث: الوضع السياسي وسياق الحكم المحلي **53**

الفصل الرابع: تقييم القطاعات الاقتصادية المحلية **58**

الفصل الخامس: الموارد المتاحة وقضايا واحتياجات التنمية الاقتصادية للتجمعات المستهدفة **68**

5-1 التبادل الاقتصادي والعلاقات الإقليمية 69

5-2 الميزة التنافسية النسبية للتجمعات 70

5-3 قضايا واحتياجات التنمية الاقتصادية للتجمعات 72

الفصل السادس: منتدى التنمية الاقتصادية المحلية **75**

الملخص التنفيذي

المنطقة المستهدفة

تتكون منطقة جورة عمرة من تجمع عنقودي لعدد من القرى تشمل تجمعات؛ حجة، وكفر لاقف، وجينصافوط، والفندق، وباقة الحطب، واماتين، وفرعتا، وكفر قدوم، وجيت وتجمعات أخرى. يتوسط هذا التجمع أربعة محافظات وهي قلقيلية، ونابلس، وطولكرم، وسلفيت. تتوفر في هذه التجمعات بنية تحتية من كهرباء وماء وطرق رئيسية، لكنها بنية ضعيفة نسبياً وغير كافية وبحاجة إلى تطوير.

السياق السياسي

ألحقت منطقة جورة عمرة إدارياً بمحافظة قلقيلية، بعد أن كانت تتبع لطولكرم في عهد الاحتلال الإسرائيلي. وتضم المنطقة تسعة تجمعات تدار من قبل ثمانية مجالس محلية (تم دمج فرعتا واماتين بمجلس واحد) وتقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 89,900 دونم فيما يقدر عدد السكان بحوالي 21,500 نسمة. وبالرغم من اشتمال الخطة الإستراتيجية لمحافظة قلقيلية (2016– 2022) عدداً من المشاريع الحيوية في منطقة جورة عمرة – مثل مشروع تسوية وتسجيل الأراضي (باستثناء كفر لاقف)، ومشروع توسعة المخططات الهيكلية لكفر قدوم وكفر لاقف، ومشروع خط مياه ناقل ومحطة للمواصلات والنقل العام، ومشروع شبكة صرف صحي في جينصافوط، وبرنامج تأهيل الطرق الرابطة – إلا أن تنفيذها يواجه العديد من التحديات أهمها، ضعف التمويل، وسيطرة الاحتلال على الموارد الطبيعية خاصة الأرض والمياه، وضعف مساهمة المجتمع المحلي في هذه المشاريع.

شهدت محافظة قلقيلية عموما نشاطاً استيطانياً مكثفا منذ سبعينات القرن الماضي، نتيجة الموقع الاستراتيجي والحيوي وقربها من الخط الأخضر، وقد تم مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة، وإقامة تجمعات استيطانية، وطرق التفافية، بالإضافة إلى جدار الفصل العنصري مما أدى إلى تمزق التواصل الجغرافي في المنطقة. ومن أهم المستوطنات في منطقة جورة عمرة وجوارها، تجمع كرنية شمرون الذي أقيم على أراضي كفر لاقف، وجينصافوط، وحجة ودير استيا. ومستوطنة عمونوئيل والتي أقيمت على أراضي قرية اماتين، وجينصافوط، ودير استيا، وتجمع كدوميم الذي يجثم على أراضي قرية كفر قدوم، وجيت وقوصين، وتضم عدة أحياء استيطانية مثل معاليه قدوميم، جفعات جلعاد، جفعات هديغل، كدوميم تصفون، جفعات المركزية.

الوضع الاقتصادي

تعتبر منطقة جورة عمرة منطقة نشطة نسبياً حرفياً وصناعياً، حيث تتميز بوجود مصانع في قطاعات مختلفة أهمها: صناعة الموبيليا والأثاث، وورش الخياطة، والفرشات الأسفنجية، والأعلاف وغيرها. وتنتشر أغلب هذه المشاريع في ثلاثة تجمعات هي: الفندق، وكفر لاقف، وحجة. غالبية أصحاب المشاريع من خارج المنطقة (من الخليل، ومحافظة قلقيلية، ونابلس، والفارعة) كما أن نسبة كبيرة من العاملين بالمصانع أيضاً من خارج المنطقة. ويعود السبب في إنشاء مشاريع في المنطقة إلى اعتمادها على الزبائن من داخل الخط الأخضر، إضافة إلى قربها من المعابر وسهولة وصول المواد الخام إليها، ونقل المنتجات من وإلى داخل الخط الأخضر بتكلفة منخفضة، وانخفاض تكاليف التأسيس خاصة الأرض والبناء. غالبية الأراضي الزراعية المستغلة في جورة عمرة مزروعة بالزيتون، ووفق تقديرات المصادر المحلية فإن الزراعة تشكل

مصدر دخل رئيسي لحوالي 10% من الأسر المقيمة في هذه التجمعات، كما تمثل الزراعة مصدر دخل جزئي لقسم من السكان. وتعتمد الزراعة بصورة أساسية على مياه الأمطار، وتفتقر المنطقة للزراعة المروية بسبب عدم توفر مياه الري بأسعار منخفضة. ويعتبر الزيتون المحصول الرئيسي في كافة التجمعات، إضافة إلى محاصيل حقلية يتم إنتاجها للاستهلاك المنزلي والمحلي، كالقمح من جهة، وأيضاً استخدامها في تربية الحيوانات كالشعير والقرسنة من جهة أخرى، كما يعتمد بعض الأهالي على إنتاج الخضار في الحدائق المنزلية (البندورة، والفقوس، والكوسا)، إلا أن الإنتاج النباتي باستثناء الزيتون ليس للتبادل التجاري. تحتضن جورة عمرة عدة مشاريع لتربية الثروة الحيوانية أهمها، مزرعة نعمان النموذجية، والمزرعة الفلسطينية للأبقار (في قرية حجة)، وعدد من مزارع الدجاج اللاحم والبياض.

تحظى منطقة جورة عمرة باهتمام عدد من المؤسسات الدولية والتنموية، وخصوصاً في مجال تطوير القطاع الزراعي، والبنية التحتية، حيث نفذ خلال السنوات الأخيرة عدد من المؤسسات (مثل اوكسفام، والإغاثة الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والإغاثة الإسلامية، وغيرها) عدداً من المشاريع في التجمعات السكانية مثل شق وتعبيد طرق، استصلاح وتأهيل اراضي زراعية، حفر آبار لتجميع المياه، وتركيب خلايا شمسية.

احتياجات التنمية

تعتبر مشكلة الصرف الصحي من أبرز المشاكل المتعلقة بالبنية التحتية في جورة عمرة ، فجميع القرى (باستثناء حجة) تعتمد على الحفر الامتصاصية التي تؤثر سلباً على المياه الجوفية، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة النضح. لحل هذه المشكلة يجب إنشاء شبكة صرف صحي ومحطة تنقية للمياه العادمة لكافة القرى. بالنظر إلى الموقع الجغرافي للقرى والمسافة بينها، يمكن إنشاء شبكة لكل من اماتين وفرعتا وكفر قدوم وجيت، وشبكة أخرى للربط بين جينصافوط والفندق وباقة الحطب وكفر لاقف وحجة.

إن توفير المياه من شأنه إحياء المنطقة والمساهمة في ازدهار كافة القطاعات الاقتصادية، الزراعية، والصناعية، والخدماتية. هناك دراسات أولية حول مشروع إنشاء خط مياه لنقل المياه من قرية جيوس لقرى جورة عمرة، بالإضافة إلى بناء خزان مياه بسعة 5,000 كوب، على أن يساهم كل مجلس قروي من تجمعات جورة عمرة بمبلغ 10,000 شيكل. سيخدم تنفيذ هذا المشروع جميع قرى جورة عمرة، وبالتالي سوف يساهم في تطوير الزراعة، وخاصة المروية، في هذه القرى. وهناك بديل آخر يتمثل بخط ناقل للمياه من مدينة قلقيلية لهذه القرى، نظراً لوجود كمية فائضة من المياه في قلقيلية عن احتياجات سكانها بالإضافة إلى انخفاض سعر كوب المياه فيها (اقل من 1 شيكل للكوب). كما يوجد آبار ارتوازية في المنطقة منذ العهد الأردني، فمن الممكن تجديد ترخيص هذه الآبار وتأهيلها للحصول على المياه.

تستفيد تجمعات اماتين/فرعتا وحجة وجينصافوط وكفر قدوم من وجود عدد من المؤسسات القاعدية التي تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية فيها (مثل جمعية اماتين التعاونية، ونادي شباب اماتين الرياضي، وجمعية الوحدة الخيرية في اماتين، وجمعية حجة الخيرية، ونادي حجة الرياضي، وجمعية النماء للمرأة الريفية في حجة، ونادي شباب جينصافوط، وجمعية جينصافوط الزراعية، وجمعية كفر قدوم النسوية الخيرية، ونادي كفر قدوم الرياضي) وتوفير أنشطة ثقافية، واجتماعية، ورياضية للسكان. بينما تفتقر تجمعات الفندق، وباقة الحطب، وجيت لوجود مؤسسات مجتمعية.

وبالرغم من وجود عيادات صحية في معظم التجمعات، إلا أن تجمعات الفندق، وكفر لاقف، تفتقران لوجود عيادة صحية حكومية يتواجد فيها الأطباء بشكل دائم، مما يجبر السكان للذهاب إلى المدن المجاورة للعلاج وخاصة في الحالات الطارئة. هناك حاجة أيضاً إلى تأهيل وتعبيد طرق زراعية تربط بين القرى في التجمع. وتمثل المنطقة الحرفية مسألة هامة، وعلى الرغم من خطة المحافظة التي تشير إلى إمكانية إقامة منطقة صناعية في شمال قرية النبي الياس.

منتدى التنمية المحلية

في إطار توجهات الحكومة الفلسطينية ووزارة الحكم المحلي للعمل وفق مبدأ اللامركزية في تطوير التنمية الاقتصادية المحلية، جاءت المبادرة للعمل على مأسسة عملية التخطيط وتنفيذ التنمية المحلية الخاصة بالمنطقة، وإنشاء منتدى تنمية الاقتصاد المحلي لمنطقة جورة عمرة (وقد يمتد ليشمل مناطق أخرى)، إضافة إلى تأسيس وحدة التنمية الاقتصادية المحلية كجزء من بنية هيئات الحكم المحلي. يقوم المنتدى بدور التخطيط التنموي على مستوى المنطقة التنموية ومتابعة التنفيذ والاهتمام بأمور المشاريع والاستثمارات القائمة أو المستقبلية ويتخذ توصيات توجيهية ويكون مسؤولاً عن المتابعة الفنية والمهنية لوحدة التنمية الاقتصادية التابعة لمجلس الخدمات المشترك أو لمجموعة المجالس القروية والبلديات في المناطق المستهدفة. أما وحدة التنمية الاقتصادية فتقوم بالدور التنفيذي لمتابعة الخطط المقترحة من منتدى التنمية المحلية ومن قبل هيئات الحكم المحلي، بحيث يكون هناك تواءم بين خطط الهيئات المحلية وتوجيهات منتدى التنمية، على أن تكون وحدة التنمية تابعة إدارياً وهيكلياً لمجلس الخدمات المشترك، أو ضمن اتفاق هيئات الحكم المحلي في حالة عدم وجود مجلس خدمات فعال.

مقدمة

هناك توجه متزايد نحو اللامركزية الحكومية في تسيير عملية التنمية الاقتصادية في أجزاء عديدة من العالم. وقد وجد ذلك صداه لدى الحكومة الفلسطينية الذي تجلى اهتمامها بشكل واضح في مشاوراتها وإصدارها قرارات رسمية بخصوص دراسة الأقاليم وإعادة هيكلتها؛ على أساس التوجه نحو التنمية المحلية وإعطاء دور أكبر للوحدات المحلية في التخطيط للتنمية المحلية،[1] بعد أن كان دورها محدوداً بتقديم الخدمات فقط. ضمن هذا السياق يأتي مسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية وتكليفه معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) القيام بتصميم منهجية بحثية خاصة بالتنمية المحلية وإعداد خارطة لتنمية الاقتصاد المحلي لمجموعة من التجمعات في محافظات قلقيلية وطوباس والقدس الشرقية. كمرحلة أولى لتطوير خطط التنمية فقد تم تشخيص الواقع الاقتصادي وإعداد تقرير شامل يلخص الأوضاع والموارد الاقتصادية في كل تجمع. هذا التقرير المخصص لقرى تجمع **جورة عمرة** في محافظة قلقيلية يشمل على رسم خريطة اقتصادية لمجموعة القرى هذه بما يتضمن الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإبراز الإمكانات المتاحة وآفاق الاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. هذا بالإضافة إلى تحديد أولي لاحتياجات تطوير الاقتصاد المحلي وذلك تمهيداً لاستكمال عملية التحليل ودراسة الواقع ووضع استراتيجيات عمل تسعى إلى تحفيز البيئة الاستثمارية وتنمية الاقتصاد المحلي وتمكينه من تحقيق الأهداف والنتائج الاقتصادية المخطط لها. كذلك يتضمن المشروع تحديد الأطراف ذات العلاقة والإطار التنظيمي الذي سيتولى مسؤولية متابعة تنفيذ خطة التنمية المحلية.

إن مسعى تطوير خارطة للتنمية الاقتصادية يعزز التوجهات الوطنية نحو إعطاء دور أساسي وأكبر لوحدات الحكم المحلي في عملية التخطيط والتنفيذ والترويج، وتحديد أولويات المشاريع والحاجات الأساسية المطلوبة للنهوض بالتجمع السكاني. كما أن هذا الدور مقترن بالشركاء الأساسيين والفاعلين الرئيسيين في الاقتصاد المحلي من خلال تأسيس الشراكات مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لبلوغ هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

[1] قانون الحكم المحلي رقم (1) لعام 1997، حدد الدور والمسؤوليات والصلاحيات للوحدات المحلية (بلديات مجالس قروية)، وكان لها دور محدود في تنمية النشاطات الاقتصادية ومقتصر على أن تكون موزع أو مزود لخدمات المياه والكهرباء، وبعض خدمات البنية التحتية.

الفصل الأول: منهجية إعداد التقرير

تم إعداد تقرير تشخيص الموارد الاقتصادية المحلية لتجمعات جورة عمرة بالاستناد إلى منهجية عمل استندت إلى تحليل الواقع الاقتصادي لهذه التجمعات وذلك من خلال مراجعة الوثائق المتعلقة بالتجمعات والدراسات والتقارير ذات العلاقة بالاقتصاد والتنمية المحلية، بالإضافة إلى إجراء مقابلات ميدانية وجمع المعلومات التفصيلية على مستوى القطاعات المختلفة فيها وذلك ضمن المراحل الأساسية على النحو التالي:

1. مراجعة الوثائق والبيانات ذات الصلة

تمت مراجعة الوثائق والإحصائيات المتوفرة المرتبطة بالقطاعات التنموية المختلفة، ومن أهم الوثائق التي تم مراجعتها تقارير ومنشورات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومنشورات مختلفة حول التجمعات وقطاعاتها التنموية.

2. لقاءات ميدانية مع المؤسسات المحلية

تم عقد مقابلات مع المجالس المحلية والقروية والمجالس المشتركة، حيث تم استيفاء معلومات تفصيلية حول رأس المال الفيزيائي والطبيعي والبشري والاجتماعي والمالي في التجمع وعلاقاتها الاقتصادية الإقليمية، كم تم إجراء مقابلات مع المؤسسات المحلية من تعاونيات وجمعيات ومراكز نسوية وشبابية وغيرها وذلك من اجل تدقيق المعلومات المستوفاة من مختلف المصادر وتقييم القدرات المؤسساتية التي يمكن أن تتكامل في إطار الجهود التنموية المشتركة.

3. عقد لقاءات ضمن مجموعات العمل البؤرية

عقد جلسات نقاش بؤرية مع ممثلي القطاعات الاجتماعية المختلفة (هيئات ومؤسسات محلية، وشباب، ومرأة...)، بالإضافة إلى ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المحلي. حيث تم خلال تلك اللقاءات تسليط الضوء على واقع القطاعات الاقتصادية وتحديات التنمية المحلية بالإضافة إلى تحليل واقع مختلف الفئات المهمشة فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي والمشاركة بالقوى العاملة وغيره.

4. إعداد تقرير تشخيص واقع الاقتصاد المحلي

بعد استكمال كافة البيانات وجمع المعلومات التفصيلية التي تتعلق بتشخيص وتحليل واقع الاقتصاد المحلي، تم صياغة التقرير بالاستناد إلى تقييم أداء القطاعات الاقتصادية المحلية، والخصائص الاجتماعية–الاقتصادية للمنطقة، وتحليل طبيعة الموارد المتاحة والفرص والمشاكل والتحديات ذات العلاقة، بالإضافة إلى تحليل القدرة التنافسية والأداء الاقتصادي والخصائص الاجتماعية–الاقتصادية (Socioeconomics) للمنطقة، الأمر الذي من شأنه أن يوفر أرضية معلوماتية تمهيداً لإعداد خطة التنمية الاقتصادية.

5. التنمية الاقتصادية المحلية وأهدافها

هناك تعريفات مختلفة لهذا المفهوم، ولكن مجموعة التنمية المحلية في وزارة الحكم المحلي والخبراء قد أجمعوا على تعريف محلي لها، والذي يمكن تلخيصه بما يلي: "منظومة العمليات والإجراءات الإستراتيجية لبناء القدرة الاقتصادية

لمنطقة محلية من خلال عملية تخطيط إستراتيجية لتحريك وتفعيل المصادر المحلية المتاحة لتحسين مستقبلها الاقتصادي وتحسين جودة الحياة للجميع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". وهذا يعني بالضرورة خلق بيئة اقتصادية تنموية مستدامة وقابلة للتطوير للمناطق المحلية ضمن ما هو متاح في كل منطقة من موارد بشرية وغير بشرية. بحسب البنك الدولي[2] تتضمن عملية التنمية المحلية عدة مجالات، منها التخطيط الهيكلي، والاقتصاد، والتسويق، إضافة إلى حقول أخرى، مثل؛ تنمية الأعمال، والتخطيط البيئي، وتحسين البنية التحتية، وتطوير قطاع العقارات، والتمويل. وعليه بالنسبة للبنك الدولي فإن التنمية الاقتصادية المحلية تتعلق بعمل المجتمعات المحلية باستمرار لتحسين المناخ الاستثماري وبيئة الأعمال الخاصة بها، لزيادة تنافسيتها وخلق فرص عمل وتحسين مستوى الدخل.

يتمثل هدف التنمية الاقتصادية في دعم البيئة الاستثمارية وتعزيز المقدرات الاقتصادية للتجمع وذلك من أجل تحسين الواقع الاقتصادي وزيادة فرص الاستثمار ومستوى المعيشة والدخل العام. حيث تتطلب التنمية الاقتصادية المحلية إعادة دراسة الواقع الاقتصادي وإعداد خطة تطوير استثمارية تساهم في تنشيط الواقع الاقتصادي وتعزز من فرص التكامل والتعاون ما بين القطاع الحكومي والخاص بالإضافة إلى المجتمع المحلي وبما يساهم في تحقيق مستويات متقدمة من النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة وتوفير فرص العمل للسكان. لذا من المتوقع أن تسهم عملية تطوير الاقتصاد المحلي في تحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل واقع القطاعات التنموية الاقتصادية وأدائها.
2. بناء المناخ الاستثماري الملائم للمشاريع المحلية من خلال الاستثمار في البنية التحتية وتحسين البيئة القانونية.
3. رفع القدرة التنافسية للقطاعات المختلفة بالاعتماد على الميزة التنافسية.
4. الاستثمار في التعليم، وتطوير القوة العاملة، ودعم النظام المؤسساتي، وزيادة الإنتاجية، والكفاءة، والفعالية.
5. خلق فرص عمل جديدة.
6. دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتشجيع تشكيل منشآت جديدة بحسب البيئة والموارد والسوق المحلي.
7. تحسين مستويات الدخل العام ومحاربة الفقر والبطالة واستهداف الفئات الأقل حظاً.
8. دعم تأسيس أطر تنموية تكاملية لعدد من التجمعات العنقودية ضمن نطاق تراكم الموارد وزيادة الفرص والجدوى المترابطة باقتصاديات الحجم.

[2] http://go.worldbank.org/EA784ZB3F0

خارطة جورة عمرة

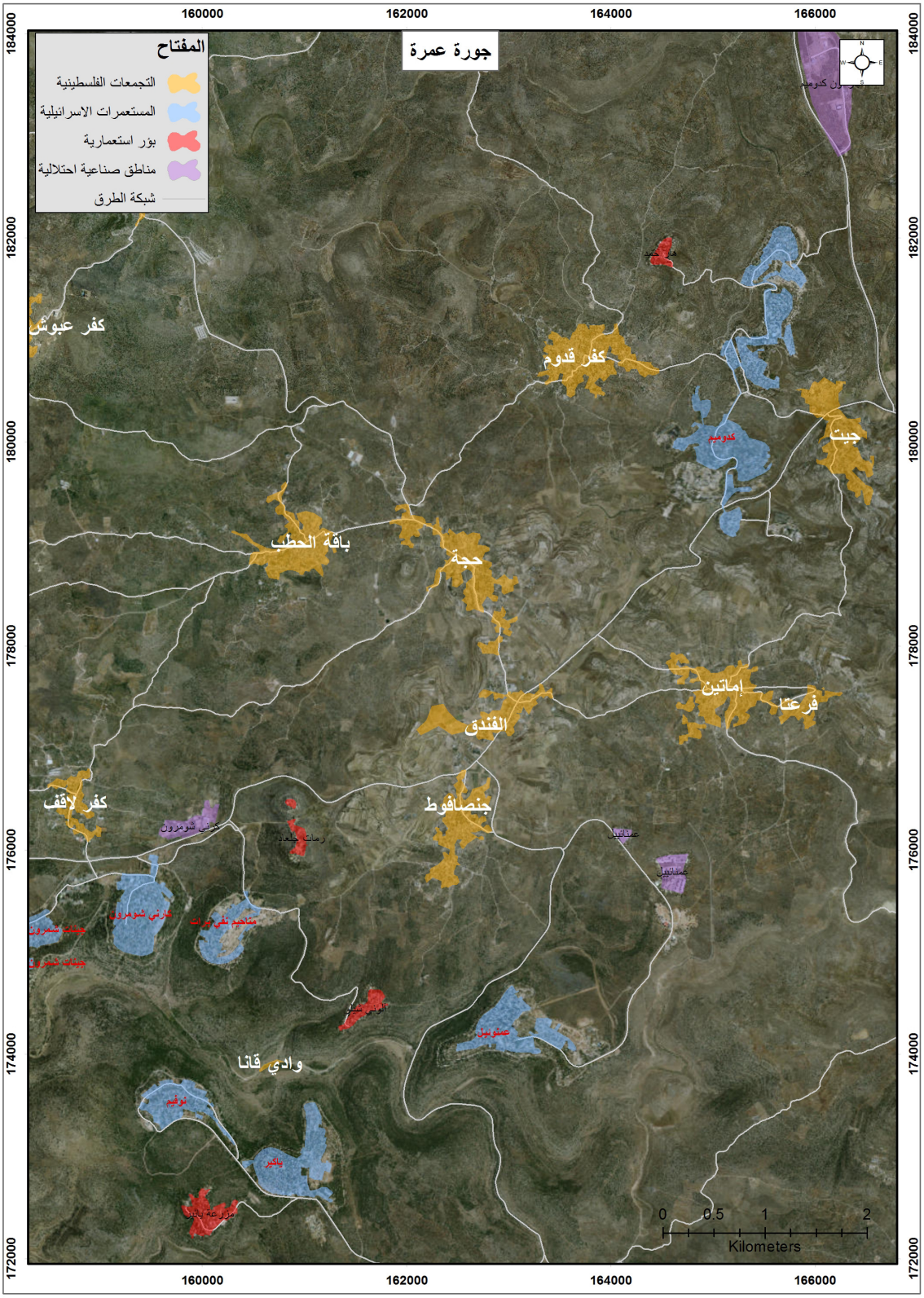

2-1 إماتين وفرعتا

1. الموقع والحدود

تقع إماتين وفرعتا على تخوم الساحل الفلسطيني على بعد 19 كم (أفقيا) إلى الشرق من مدينة قلقيلية، و14 كم غرب مدينة نابلس، وتبعد 1.5 كم عن الطريق الرئيسي الرابط بين قلقيلية ونابلس، وهي جزء من تجمع عنقودي يشمل كفر لاقف، وجينصافوط، والفندق، وحجة، وباقة الحطب، وكفر قدوم، وجيت وغيرها من التجمعات.

منذ العام 2012 تم دمج تجمع فرعتا مع اماتين ضمن مجلس قروي واحد سمي مجلس قروي إماتين. حيث تبلغ المساحة الإجمالية للتجمعين حوالي 14 كم مربع تشمل المناطق المصنفة (ب) و(ج) (12 كم مساحة إماتين و2 كم مساحة فرعتا)، ويتم حالياً إعداد مخطط هيكلي جديد تقدر مساحته بـ 3500 دونم، وتم تقسيم المخطط على النحو التالي: (مساحات سكنية 3 كم، طرق 1.5 كم، حدائق 7 دونم) إلا أن المخطط لم يشمل تخصيص مناطق زراعية و/أو صناعية.

يقع التجمعين على ارتفاع 432–518 متراً فوق سطح البحر ويبلغ المعدل السنوي للأمطار فيهما حوالي 600 ملم، أما معدل درجات الحرارة فيصل إلى 16 درجة مئوية، ويبلغ معدل الرطوبة النسبية حوالي 61%.[3]

حدود التجمعين: يحد التجمعين من الجنوب دير استيا ومن الشمال كفر قدوم ومن الشرق تل ومن الغرب الفندق. والتجمعان محاطان بثلاث مستوطنات: من الجنوب مستوطنة عمونئيل، ومن الشرق بؤرة جلعاد الاستيطانية، ومن الشمال مستوطنة قدوميم.

وتقدر مساحة الأراضي التي صادرها الاحتلال من أراضي إماتين وفرعتا بحوالي 4,000 دونم، حيث تم إقامة مستوطنات صناعية، وتم مصادرة مصادر المياه من الحوض الخلفي. وفي عام 2006 تم بناء جدار عازل من الجهة الجنوبية بين التجمعين ومستوطنة عمونئيل بطول 1,5 كم.

ويتعرض التجمعان لانتهاكات واعتداءات من المستوطنين، أهمها: حرق أشجار الزيتون والمحاصيل الزراعية، خاصة من مستوطني بؤرة جلعاد الاستيطانية.

2. السكان والمؤشرات الديمغرافية

بلغ عدد سكان تجمعي إماتين وفرعتا 2,993 نسمة وفقاً لتعداد السكان عام 2007، وحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن عدد سكان القريتين في العام 2016 يبلغ 3,772 نسمة في حين يتوقع أن يصل عدد السكان إلى حوالي 7,272 نسمة في العام 2045 كما هو موضح في الجدول التالي:

[3] وحدة نظم المعلومات الجغرافية – أريج، 2013.

جدول (1): سكان اماتين وفرعتا في سنة 2016 والنمو السكاني المتوقع لغاية سنة 2045

السنة	2007	2016	2020	2025	2030	2035	2040	2045
عدد السكان (نسمة) أماتين	2359	2973	3,288	3,712	4,169	4,659	5,181	5,732
عدد الأسر – أماتين	433	541	611	717	837	975	1,131	1,274
عدد السكان (نسمة) فرعتا	634	799	884	998	1,120	1,252	1,392	1,540
عدد الأسر – فرعتا	101	145	164	193	225	262	304	342

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وحسابات "ماس".

كما يلاحظ من الجدول أعلاه فإن عدد السكان سيتضاعف خلال الثلاثين سنة القادمة مما يفرض تحديات التوسع في البناء السكني ومراعاة التخطيط الهيكلي لعدد السكان المضاعف خلال العقود الثلاثة القادمة.

فيما يتوزع سكان القريتين على 686 أسرة وفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2016، بينما بلغ معدل حجم الأسرة 5.5 فرد. ويتضح أن الطابع الغالب في المدينة هي الأسر المتوسطة.

من حيث التركيب العمري لسكانها، ينتمي غالبية سكان القريتين للفئات العمرية الفتية حيث بلغت نسبة الأفراد في عمر أقل من 15 سنة ما يقارب 35.3% من مجموع السكان. بينما بلغت نسبة السكان بسن العمل (15–64) سنة حوالي 59.8%، وكبار السن 4.9%.

وفيما يتعلق **بالهجرة الداخلية** فتقدر بحوالي 5% داخل فلسطين، خاصة إلى نابلس ورام الله، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى توفر فرص عمل للشباب خاصة الخريجين. بينما يشكل **المغتربون خارج الوطن** حوالي 20%، حيث يساهم البعض في التبرع لمشاريع خيرية في التجمع إضافة إلى تحويلات مالية لأسرهم.

وفيما يتعلق بملكية السكن في القرية، فغالبية الأسر تملك مكاناً سكنياً وتقدر نسبتهم بحوالي 90% مقابل 10% من الأسر مستأجرة بسبب الوضع الاقتصادي الصعب. وبسبب ارتفاع تكاليف المعيشة وتكاليف الزواج ونسبة البطالة انخفضت نسبة الزواج، واتسعت نسبة العزوبية.

دخل الأسر ومستويات المعيشة

وفق مصادر المجلس القروي يبلغ **معدل دخل الأسرة** بشكل عام 2,500 شيكل لغالبية الأسر خاصة الموظفين والعمال ويشكلون ما نسبته 65%، بينما تبلغ نسبة الأسر التي يقل معدل دخلها عن 1,500 شيكل حوالي 20% وغالبيتها من كبار السن والأرامل، أما الأسر من فئة الدخل ما بين 2,500– 5,000 شيكل فتشكل حوالي 10%، وأعلى من 5,000 شيكل فتشكل ما نسبته 5%.

التعليم والتدريب

فيما يتعلق بالمؤسسات التعليمية، يوجد في التجمعين ثلاث مدارس حكومية، وهي:

- مدرسة إماتين الأساسية المختلطة: يبلغ عدد الطلاب 290 طالب/ة، والمستوى التعليمي من الصف الأول حتى الصف الرابع.

- مدرسة إماتين الثانوية للذكور: يبلغ عدد الطلبة 300 طالب، من الصف الخامس حتى الصف الثاني عشر (توجيهي علمي)، وصفوف الحادي عشر والثاني عشر هي صفوف مختلطة، ذكور وإناث.
- مدرسة بنات إماتين الثانوية: يقدر عدد الطالبات بحوالي 280 طالبة، من الصف الخامس حتى الثاني عشر (توجيهي أدبي)، وتعاني المدرسة من اكتظاظ الصفوف وهناك حاجة إلى بناء صفوف جديدة.

فيما يتعلق بالتعليم الجامعي، فإن المصادر المحلية تقدر بأن هناك حوالي 400 خريج، وحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن 19% من السكان يحملون مؤهلات علمية (دبلوم متوسط فأكثر). ويمكن القول بأن نصف الحاصلين على تعليم جامعي من الإناث والنصف الآخر من الذكور (50% من الذكور و50% من الإناث)، علما بأن النسبة الأكبر من الإناث يتخرجن من جامعة القدس المفتوحة، ويقدر عدد الطلاب الذين يدرسون بالجامعات بحوالي 170 طالب/ة، غالبيتهم يدرسون في جامعة النجاح الوطنية بنابلس وجامعة القدس المفتوحة التي تضم 100 طالب وطالبة ينتقلون بحافلة خاصة صباحاً ومساءً وبأجرة يومية 6 شيكل للمرة الواحدة. إضافة إلى 30 طالب/ة يدرسون بجامعة القدس المفتوحة بقلقيلية، كما أن 30 طالب/ة يدرسون بالمعاهد والكليات المتوسطة، وهناك 10 طلاب يدرسون في الخارج بقطر والجزائر وروسيا.

يفتقر التجمعان لمؤسسات تدريبية، ويتوجه الطلبة الراغبين بالحصول على تدريب مهني إلى مراكز مدينة نابلس، وبشكل خاص مركز العلوم والثقافة، حيث يتدربون على مهارات الحاسوب. ويتلقى الشباب تدريباً في مركز التدريب المهني خاصة في البلاط والكهرباء. أما الشابات فغالبيتهن يتدربن على أعمال الخياطة وفنون التجميل.
وتعتمد رسوم التدريب على نوعية التدريب ومدته الزمنية، وتستغرق غالبية البرامج ما يقارب 4 شهور، وتتراوح الرسوم للتدريب المهني ما بين 1,500 شيكل – 2,500 شيكل.

الصحة

يوجد بالتجمع عيادة صحية للرعاية الأولية تتبع لوزارة الصحة الفلسطينية، تقدم خدمات الأمومة والطفولة، ومختبر لفحوصات السكري والدم، بالإضافة إلى صيدلية لصرف الأدوية المتوفرة من الوزارة، وخدمة كشف طبي. وتعمل العيادة 5 أيام أسبوعيا، ويناوب الطبيب فيها 3 أيام أسبوعياً.

العمالة

تفيد تقديرات المجلس القروي بأن إجمالي العاملين في التجمع يصل إلى حوالي 570 شخصاً يعملون في قطاعات مختلفة.
غالبية العاملين يعملون في قطاع البناء وحوالي الثلث يعملون في القطاعات المهنية والحرفية. الغالبية العظمى تعمل في الورش والمصانع والمزارع الإسرائيلية داخل الخط الأخضر بشكل غير منتظم وبدون تصاريح، حيث تقدر نسبتهم بحوالي نصف القوى العاملة. ولعل محدودية قدرة الاقتصاد المحلي على التشغيل وارتفاع الأجور داخل الخط الأخضر (تتراوح الأجور اليومية داخل الخط الأخضر بين 200 شيكل للعمال المبتدئين و500 شيكل للمشرفين ذوي الخبرة) من أهم العوامل لدفع القوى العاملة للتوجه إلى داخل الخط الأخضر. وغالبية العاملين في سوق العمل المحلي يعملون بدوام كامل، خاصة أولئك الذين يعملون في مؤسسات القطاع الحكومي، إلا أن العاملين داخل الخط الأخضر يواجهون ظروفاً غير مستقرة مرتبطة بتأخر إصدار التصاريح أو بظروف التهريب والإجراءات الأمنية والإغلاق والأعياد.

وبالنسبة للعدد المحدود من العاملات فإن معظمهن موظفات بقطاع التعليم، إضافة إلى العمل في مشاغل الخياطة داخل التجمع.

3. البنية التحتية:

- **الكهرباء:**

يرتبط التجمعان بشبكة الكهرباء القطرية الإسرائيلية، ويعتبر وضع الشبكة جيد جداً، حيث تم تجديدها عام 2010، ولا يوجد فاقد ملحوظ. يقدر طول الشبكة بحوالي 20 كم، وتبلغ نسبة الاشتراك بالخدمة 100% من السكان حيث يبلغ عدد المشتركين حوالي 700 مشترك (500 في اماتين و200 في فرعتا)، منها 660 اشتراك منزلي و40 اشتراك تجاري وصناعي. تتوزع الاشتراكات الصناعية بشكل عشوائي داخل البلدة وتضم الصناعات الحرفية الخفيفة ومحلات تجارية.

وحسب فاتورة شهر حزيران 2016، فقد بلغت كمية الاستهلاك 291,460 كيلو واط (223,460 اماتين، 67,840 فرعتا) بقيمة 129 ألف شيكل، ويبلغ سعر شراء الكهرباء 0,44 أغورة/كيلو واط، ويباع للمشترك بسعر 0.65 للاستهلاك المنزلي والتجاري أما الصناعي فيبلغ سعر الكيلو واط 1 شيكل. وتتساوى الكمية تقريباً في فصلي الصيف والشتاء بسبب استخدام المكيفات في الصيف وأجهزة التدفئة بالشتاء. وتقدر الديون المتراكمة على المشتركين بـ 70,000 شيكل، و130,000 شيكل على المساجد والمدارس.

وبسبب تجميد عمل المجالس بسبب التحضير للانتخابات المحلية بلغت الديون على المجلس 300,000 شيكل وسيتم تسديدها مباشرة بعد تفعيل دور المجالس.

يتوقع مندوب المجلس القروي أن تحدث بعض المشاكل إذا ما تم نقل إدارة خدمة الكهرباء إلى شركة توزيع كهرباء الشمال، بحيث ستنخفض قدرة وكمية الكهرباء للتجمعين مقارنة بما يحصلان عليه من الشركة القطرية (نقطة كفار سابا)، مما سيحد من التنمية وتلبية احتياجات التطوير الاقتصادي، ومن المتوقع قيام الشركة (باعتبارها قطاع خاص) بقطع الكهرباء في حال التأخر عن دفع الفاتورة، بينما لا يستطيع الاحتلال القيام بذلك.

يلاحظ ارتفاع تكلفة الكهرباء للأغراض الصناعية وذلك بحكم محدودية الطاقة الكهربائية المتوفرة، وهنا تبرز الحاجة لتوفير شبكة كهرباء تفي باحتياجات التجمعين من الكهرباء لتلبية الطلب المستمر والمتزايد على الطاقة الكهربائية لمختلف الاحتياجات السكنية، والتجارية، والصناعية وبما يتناسب مع المخطط الهيكلي الجديد وما يترتب عليه من توسعة مستقبلية. وعليه يجب إجراء تقييم تفصيلي للقدرة الكهربائية الحالية والمستقبلية وتطوير متطلبات القريتين من شبكات الضغط العالي والمنخفض والمحولات المطلوبة لتأمين الطاقة اللازمة لتوسيع القاعدة الإنتاجية والخدماتية المتزايدة باستمرار.

- **المياه:**

تعد شركة ميكروت الإسرائيلية المصدر الرئيسي للمياه في التجمعين، ويتم إدارة الجباية من قبل المجلس القروي، ويقدر طول الشبكة بحوالي 20 كم، وتم تجديدها عام 2010 بتكلفة تقدر بحوالي 1,5 مليون دولار (1,200 ألف

دولار تمويل من مؤسسة الإغاثة الأولية الدولية، و300 ألف دولار مساهمة المجلس المحلي). ويتضمن المشروع إنشاء خط ناقل 6 إنش، وبناء حاووز سعة 500 كوب، ومضختين قوة 35 حصان، وخزانات بسعة 50 كوب. وخط راجع وشبكة داخلية لتوصيل المياه للمنازل. ولذلك فإن نسبة الفاقد منخفضة ولا تتجاوز 5%، وتبلغ نسبة الاشتراك بالخدمة 100%، ولا يوجد ديون متراكمة على المشتركين بسبب قيام المجلس باستبدال العدادات السابقة بعدادات مسبقة الدفع بتكلفة بلغت 60,000 دولار منذ 3 سنوات.

ويقدر معدل الاستهلاك الشهري بحوالي 7,000 كوب في فصل الصيف و4,000 كوب في فصل الشتاء، وتقدر كمية النقص بالمياه في فصل الصيف بحوالي 5,500 كوب، يتم تعويضها من خلال استخدام آبار جمع المياه المنزلية وشراء تنكات خاصة.

ويبلغ معدل الاستهلاك المنزلي شهرياً 6,500 كوب أما التجاري والصناعي فيقدر بحوالي 500 كوب، ويبلغ سعر الكوب 4 شيكل لغاية 20 كوب، و6 شيكل لأكثر من 20 كوب.

وتتمثل احتياجات التجمع من المياه، بتوسيع الشبكة بطول 5 كم بتكلفة تقديرية 200,000 شيكل، ومشروع خط ناقل من قلقيلية للكفريات ومنها إلى منطقة جورة عمرة لنقلها واستخدامها في الري مما يشجع على الاستثمار في القطاع الزراعي واستصلاح الأراضي. حيث تتمتع القريتين بمساحات من الأراضي الزراعية وهناك وفرة فائضة من المياه في مدينة قلقيلية القريبة. حيث أن وجود الخط الناقل قد يسهم في إحداث طفرة إنتاجية في القطاع الزراعي.

- **النفايات الصلبة:**

تقوم عربة جمع النفايات التابعة للمجلس القروي بجمع النفايات من المنازل. . حيث يوجد بالتجمعين 150 حاوية، لجمع النفايات، وحاليا يتم جمعها 3 مرات أسبوعياً. وتبلغ رسوم الخدمة الشهرية 22 شيكل لكل أسرة، بينما تبلغ تكلفة جمع النفايات ونقلها 25 شيكل على المجلس المحلي.

حاليا يوجد أزمة بمجلس الخدمات المشترك للنفايات الصلبة بالمحافظة، حيث تم حله لأسباب إدارية ومالية. كحل مؤقت تم تكليف مجلس محلي حجة بنقل النفايات حيث يتم جمع النفايات وإرسالها إلى مكب نفايات عشوائي، ويدفع المجلس حوالي 12,570 شيكل شهرياً لمجلس حجة المحلي بدل خدمة جمع النفايات.

ومن أهم المشاكل المتعلقة بالنفايات الصلبة، عدم نقل مخلفات اللحوم من مصانع تنظيف اللحوم بالتجمعين، ورميها عشوائياً مما أدى إلى انتشار الروائح والحشرات. كما لا يتم معالجة أو فصل النفايات في المكب. وهنالك نقص في الحاويات بحوالي 20 حاوية، وكذلك نقص في عدد عمال النظافة حيث يوجد عامل واحد حالياً.

- **الصرف الصحي:**

يعاني التجمعان من عدم توفر شبكة للصرف الصحي، الأمر الذي أدى إلى ظهور مشاكل متعددة منها: مشاكل اجتماعية بين الجيران بسبب تسرب المياه العادمة إلى منازل وأراضي الجيران، وأيضا تلوث في التربة والمياه، وانتشار الروائح الكريهة، إضافة إلى انتشار الحشرات والقوارض، وتكلفة النضح. ويستخدم سكان التجمعين الحفر الامتصاصية للتخلص من المياه العادمة، ويتم نضحها مرة شهرياً، حيث تبلغ تكلفة النضح 40 شيكل/5 كوب، ويتم إلقائها عشوائيا في الأراضي المحيطة للتجمعات السكانية.

تشكل المياه العادمة خطراً إذا لم يتم التخلص منها بطريقة مناسبة، إذ أنها تنقل الأمراض الخطيرة وتحتوي على مواد سامة ويمكن أن تؤدي إلى تلوث المياه الجوفية وآبار الجمع، لذا من الضروري أن يكون موضوع الصرف الصحي على أجندة التنمية المحلية. حيث لا يوجد خدمات تجميع ومعالجة للمياه العادمة في القريتين بل إن المياه العادمة تتسرب في جوف الأراضي مما يهدد البيئة المحيطة.

جزء بسيط من المياه الرمادية (مياه الغسيل وبعض المحلات) تصب في الشوارع مما يؤدي إلى تشويه القيمة الجمالية للمنطقة، بالإضافة إلى الأثر السلبي على صحة السكان. وتتمثل احتياجات التجمعين بإنشاء شبكة صرف صحي ومحطة تنقية للمياه العادمة، إلا أن موقع المشروع في منطقة (ج) بحاجة إلى موافقة سلطات الاحتلال، ويتم التباحث حوله مع سلطة المياه، إلا أن تنفيذه يعتمد على توفير التمويل اللازم.

- **النقل والمواصلات**

أ- شبكة الطرق:

يتوفر في التجمعين شبكة طرق داخلية تخدم غالبية المساكن، منها طرق رئيسية وطرق فرعية، والطرق الرئيسية حالتها جيدة وجميعها معبدة ويقدر طولها بحوالي 4 كم. أما الطرق الفرعية فيقدر طولها بحوالي 22 كم (15 كم معبد و7 كم غير معبد).

وهناك شبكة من الطرق غير المعبدة التي تربط التجمعين بعدد من التجمعات المحيطة، وهي طرق زراعية غير معبدة تربط القريتين بعصيرة القبلية من خلال طريق طوله 6 كم، والفندق بطريق 2 كم، وجت بطريق 3 كم. وقد ساعد ذلك على تسهيل وصول المزارعين إلى أراضيهم ونقل المحاصيل الزراعية بين التجمعات، وأيضا ساهم في اعتبار التجمعين موقع مهم يربط بين مجتمعات جنوب نابلس مع تجمعات جورة عمرة بقلقيلية. إلا أن عدم تعبيدها تسبب بأضرار بيئية بسبب استخدامها من الشاحنات الناقلة لمنتجات الكسارات مما أدى إلى إلحاق أضرار بأشجار الزيتون، إضافة إلى أن مرورها من داخل التجمعين أدى إلى تخريب الطرق الداخلية.

وفيما يتعلق باحتياجات التجمعين من مشاريع لتطوير شبكة الطرق، فحسب المخطط الهيكلي تم إضافة 8 كم كطرق جديدة، وهذا يحتاج إلى مشروع لشق وتأهيل وتعبيد الطرق الجديدة، إضافة إلى تعبيد طرق فرعية بطول 4 كم للمنازل الجديدة.

ب- المواصلات والمرور

يواجه التجمعين، كباقي تجمعات "جورة عمرة" مشكلة في توفر حافلات نقل عمومية تعمل على خط التجمعين ومركز مدينتي نابلس وقلقيلية، فالحافلات حاليا غير ملتزمة بالوصول إلى التجمعين، وتقوم بتوصيل الركاب إلى الشارع الرئيسي في الفندق، ومن ثم يتم استخدام سيارات خاصة بعضها غير مرخص لنقل الركاب إلى داخل التجمعين، مما يزيد من تكلفة النقل على الأهالي. حيث تبلغ أجرة الراكب بين نابلس والتجمعين 6.5 شيكل، ومن الفندق الى التجمعين 2.5 شيكل.
ويعود السبب في ذلك إلى ضعف رقابة الجهات الحكومية المختصة، كشرطة السير ووزارة المواصلات. وبرأي السائقين فإن السبب مرتبط بارتفاع التكلفة وانخفاض الأجرة مما يسبب لهم خسائر مالية.

مؤسسات قاعدية وبرامج تنموية في اماتين–فرعتا[4]

يعتبر وجود البرامج والمبادرات التي تستهدف التطوير الاقتصادي والاجتماعي جزءاً من الموارد التنموية المتوفرة في منطقة إماتين–فرعتا. ويمكن لمثل هذه البرامج الإسهام في مجهود تنمية المنطقة عموما، وفي هذا الصدد نشير إلى وجود البرامج والجهات التالية التي تعمل في سياق تنمية المجتمع المحلي:

- الإغاثة الإسلامية: تقوم المؤسسة بتنفيذ مشروع دعم القطاع الزراعي، حيث نفذت شق طرق زراعية استفاد منها 150 مزارع، إضافة إلى استصلاح وحفر آبار لتجميع مياه الأمطار واستصلاح أراضي زراعية بما لا يقل عن 25 دونم. بالإضافة إلى مشروع تمكين اقتصادي للمرأة (خزانات مياه، وشبكة ري تنقيط، وماكنة رش، وبذور وأشتال) والحدائق المنزلية (شيك حماية من الخنازير، وتنك مياه، ومواد وأسمدة).
- مؤسسة أوكسفام التي تعمل مع الجمعية التعاونية لدعم المزارعين حيث تم من خلال دعم هذه المؤسسة تقليم 2,500 شجرة زيتون ورشها بمبلغ رمزي 8 شيكل لكل شجرة، وحفر آبار ارتوازية. كما تقوم المؤسسة بتوزيع السلالم على المزارعين بأسعار رمزية، وتوفر لهم صناديق نقل ومفارش للزيتون، كما تنسق مع المجلس لشق وإصلاح الطرق الزراعية بشكل مستمر. وقد ساعدت المؤسسة بإقامة مصنع كامبوس للسماد العضوي تابع للجمعية التعاونية في كفر عبوش.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الذي قدم مساعدات لإقامة منشآت رياضية وتوفير خدمات مختلفة لقطاع الشباب.
- مؤسسة الإغاثة الأولية الدولية، وتعمل على تقديم مساعدة مادية للمتضررين "كبناء سلاسل وتسييج الأراضي وتركيب إضاءات حماية، إضافة إلى دعم المزارعين بالأشتال والمواد الزراعية". وتم تشكيل لجان محلية للطوارئ بالتجمعات التي تتعرض لاعتداءات المستوطنين وتدريبهم وتوفير الخدمات اللوجستية المناسبة للقيام بمهامهم[5].

بالنسبة للمؤسسات القاعدية الموجودة في إماتين وفرعتا، فإنه يوجد عدد من المؤسسات القاعدية التي يمكن تطويرها وإشراكها في المجهود التنموي، وهناك ضرورة لمراعاة حاجاتها ضمن خطط التطوير المستقبلية، ومن أهم المؤسسات الموجودة في التجمعين:

1. **جمعية إماتين التعاونية:** يوجد جمعية تعاونية واحدة في قرية إماتين، تأسست عام 1986، ويبلغ عدد أعضائها 58 عضواً من كلا الجنسين (52 ذكراً و6 إناث). تعتبر جمعية إماتين التعاونية من أنجح الجمعيات على مستوى محافظة قلقيلية، حيث نشأت بمساهمات الأعضاء وطورت نفسها حتى بلغت موازنتها السنوية أكثر من 260 ألف دينار. كما أن الجمعية هي أحد أعضاء جمعية الائتلاف التي تشمل إماتين وكفر قدوم وكفر عبوش، إضافة إلى عضويتها في مجلس الزيت الفلسطيني واتحاد الجمعيات التعاونية العام. تركز التعاونية عملها على القطاع الزراعي لا سيما الزيتون، حيث أن 12 ألف دونم من أراضي القرية مزروعة زيتون (50 ألف شجرة)، وتمتلك التعاونية معصرة زيتون تخدم المزارعين بأسعار رمزية، إضافة إلى توفير مخازن وفق المعايير الحديثة للاحتفاظ بالزيت في مخزن مكيف مقابل 1 شيكل/كغم يكفل تخزينه ليحافظ على جودته لسنوات طويلة، بالإضافة إلى وجود مختبر لفحص الزيت. وتعمل الجمعية على مساعدة المزارعين في بيع منتجاتهم خارج البلدة

[4] المصدر: المقابلات الميدانية.

[5] مقابلة *دنيا حشاش ونسيمة سويدان، منسقتين ميدانيتين، مؤسسة الإغاثة الأولية الدولية.*

وبأسعار عالية نظراً لجودة منتجاتهم. كما تعمل التعاونية على توفير مساعدات للمزارعين مثل توزيع أشتال زيتون جديدة والاعتناء بالأشجار من ناحية التقليم والرش بالمبيدات بالتعاون مع المؤسسات التنموية الداعمة. وتسعى الجمعية للاستغلال الأمثل لثروة الزيتون والتقدم أكثر فأكثر، لإنتاج قوالب جفت ووحدة تعبئة للزيت، وتوفير نقل للزيتون من وإلى خارج القرية، ولكنها بحاجة إلى قطعة أرض مناسبة لعمل المصنع ودعم مالي لشراء وسيلة نقل حديثة. وبالإضافة إلى الأنشطة الزراعية، تمارس الجمعية دوراً كبيراً في الحياة الاجتماعية، فقد أنشأت صالة أفراح للبلدة بسعر منخفض حتى لا يلجأ سكان القرية إلى الذهاب لصالات خارج القرية.

ترى الجمعية أن إلقاء النفايات في الأراضي الزراعية هو أهم مشاكل القطاع الزراعي في القرية بالإضافة إلى الحاجة إلى شق المزيد من الطرق الزراعية، وإلى توفير آبار للمزارعين، وتناشد وزارة الزراعة بتسريع الإجراءات المتعلقة بأمور القرية.

2. نادي الشباب الرياضي

يعتبر نادي شباب إماتين الرياضي المؤسسة الشبابية الوحيدة في منطقة إماتين وفرعتا، وهو نادي رياضي ثقافي اجتماعي تم تأسيسه عام 1984م بهدف النهوض بالشباب والمحافظة على التراث الفلسطيني. يقوم دور النادي على تنشيط الرياضة والاهتمام بالشباب واستيعابهم وخاصة في سن المراهقة (12–18 سنة) لتوجيههم وإبعادهم عن طريق الانحراف.

يلعب النادي دوراً في تنمية القطاع الشبابي حيث أنجز من خلال مساهمة من الـ UNDP وبالشراكة مع المجلس القروي ملعب كرة قدم خماسي، وكرة الطائرة، وكرة السلة مجهزاً بأحدث التجهيزات. كما يتيح النادي للشباب المشاركة في الأنشطة الرياضية المحلية ويسعى لمساعدتهم على إيجاد فرص عمل ويعمل على إقامة أنشطة تدريبية لهم، وعلى مساعدتهم وتشجيعهم على التعليم، حيث تم دعم أربعة من الطلاب المتفوقين، بالإضافة إلى المشاركة في العديد من الأعمال التطوعية الخيرية. كما يلعب دوراً تنموياً مثل التعاون مع مؤسسة الإغاثة الإسلامية ومؤسسة IOCC وبالتنسيق مع المجلس لاستصلاح أراضي زراعية في إماتين وفرعتا وعينابوس، وإقامة حدائق منزلية، والمشاركة في مشاريع إقراض للنهوض بواقع المرأة، حيث تم إقراض شخصين مبلغ بقيمة 30,000 شيكل لكل شخص على أن يتم البدء بالتسديد بعد ستة شهور، وتبلغ قيمة كل قسط 1,000 شيكل، حيث كان أحد المشاريع شراء أبقار للاستفادة من منتجاتها والآخر فتح محل أدوات منزلية.
أهم مشاكل الشباب من وجهة نظر النادي تتمثل بما يلي:

- البطالة الأمر الذي يدفع غالبية الشباب للعمل داخل الخط الأخضر، إضافة إلى هجرة قسم منهم إلى دول الخليج بسبب قلة فرص العمل وانخفاض الأجور في فلسطين.
- التسرب من المدرسة والذهاب للعمل في إسرائيل، بسبب إحباطهم من قلة فرص العمل للشباب المتعلم.

3. **جمعية الوحدة الخيرية** التي تعمل مع النادي والمؤسسات المحلية على تنمية قدرات الشباب وتطوير البلدة.

2-2 الفندق

1. الموقع والحدود

تعتبر الفندق إحدى تجمعات منطقة جورة عمرة الواقعة في الجزء الشرقي من محافظة قلقيلية. تبلغ المساحة الكلية للفندق (شاملة أراضي (ب) و(ج)) حوالي 1,500 دونم، منها 81 دونم مصنفة كأراضي منطقة (ب)، وتمثل مساحة الأراضي المبني عليها والمصادق للبناء عليها حسب المخطط الهيكلي. أما الباقي (1,419 دونم) فتصنف كأراضي منطقة (ج)، وهي أراضٍ غير مسموح باستغلالها في أعمال البناء والعمران، ولكن باستطاعة أهالي الفندق استغلالها في الزراعة، حيث يوجد حوالي 908 دونم من الأراضي المصنفة (ج) مزروعة بمزروعات بعلية، تتضمن أشجار الزيتون بشكل أساسي، بالإضافة إلى عدد قليل من اللوزيات وأشجار التين. ولا يوجد في الفندق مساحات مستغلة كمنطقة صناعية.

يحيط بالفندق قرى جينصافوط من الجنوب، وحجة وباقة الحطب من الشمال والشمال الغربي، بالإضافة إلى إماتين وفرعتا من الشرق. كما يحيط بها أيضاً مستوطنة عمانوئيل من الجنوب الشرقي، ومستوطنة كدوميم من الشمال الشرقي، حيث يعاني أهالي القرية من الاعتداءات المتكررة من مستوطني هاتين المستوطنتين على الأراضي الزراعية والاعتداء على المواطنين خلال موسم قطف الزيتون.

2. السكان والمؤشرات الديمغرافية

بلغ عدد سكان الفندق 747 نسمة وفقاً لتعداد السكان عام 2007، وحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن عدد سكان القرية في العام 2016 يبلغ 941 نسمة في حين يتوقع أن يصل عدد السكان إلى حوالي 1,815 نسمة في العام 2045 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (2): سكان الفندق في سنة 2016 والنمو السكاني المتوقع لغاية سنة 2045

السنة	2007	2016	2020	2025	2030	2035	2040	2045
عدد السكان (نسمة)	747	941	1,041	1,175	1,320	1,475	1,640	1,814
عدد الأسر	149	171	193	227	265	309	358	403

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وحسابات "ماس".

كما يلاحظ من الجدول أعلاه، فإن عدد السكان سيتضاعف خلال الثلاثين سنة القادمة مما يفرض تحديات التوسع في البناء السكني ومراعاة التخطيط الهيكلي لعدد السكان المضاعف خلال العقود الثلاثة القادمة.

فيما يتوزع سكان القرية على 171 أسرة وفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء للعام 2016، بينما بلغ معدل حجم الأسرة 5.5 فرد. ويتضح أن الأسر المتوسطة هي الطابع الغالب في الفندق.

من حيث التركيب العمري لسكانها، ينتمي غالبية سكان قرية الفندق للفئات العمرية الفتية حيث بلغت نسبة الأفراد في عمر أقل من 15 سنة ما يقارب 41.1% من مجموع السكان. بينما بلغت نسبة السكان بسن العمل (15-64) سنة حوالي 55.2%، وكبار السن 3.7%.

- **دخل الأسر ومستويات المعيشة**

يقدر معدل دخل الأسرة الشهري بحوالي 2,500 شيكل، وتشكل الأسر التي يقدر مستوى دخلها الشهري أقل من 1,500 شيكل حوالي 10%، بينما فئة العمال والموظفين فيتراوح مستوى دخلهم ما بين 1,600– 3,000 شيكل ويشكلون 85%، إضافة إلى أن 2% من السكان يتراوح مستوى دخلهم ما بين 3,000–6,000 شيكل وهم موظفو الإدارات العليا، أما نسبة الأسر التي معدل دخلها أعلى من 6,000 شيكل فيشكلون 2%، وغالبيتهم من أصحاب المشاريع والقطاع الخاص.

- **التعليم والتدريب**

يوجد في الفندق مدرسة واحدة مختلطة، تضم الصفوف من الأول الأساسي حتى التوجيهي (الأدبي فقط)، بينما يذهب طلاب التوجيهي العلمي والصناعي إلى مدارس في القرى المجاورة، مثل حجة وجينصافوط. كما يوجد في الفندق روضة واحدة فقط تابعة للمجلس القروي، حيث يدفع أهالي الأطفال رسوم سنوية رمزية (50 شيكل على الطفل).

بالنسبة لخريجي الجامعات في الفندق، فعددهم لا يتجاوز الخمسين (ذكوراً وإناثاً). يعمل حوالي اثنين أو ثلاثة منهم في وظائف لدى السلطة الفلسطينية وفي التعليم، بينما الغالبية العظمى من الذكور يعملون في المستوطنات، أما الإناث فلا تتوفر لهن فرص عمل، لذلك فأغلبهن ربات بيوت.

يفتقر التجمع لمؤسسات تدريبية، ويتوجه الطلبة الراغبين بالحصول على تدريب مهني إلى مراكز التدريب في مدينة نابلس، وبشكل خاص مركز العلوم والثقافة، حيث يتدربون على مهارات الحاسوب. ويتلقى الشباب تدريباً في مركز التدريب المهني خاصة في البلاط والكهرباء. أما الفتيات فغالبيتهن يتدربن على أعمال الخياطة والتجميل.

وتعتمد رسوم التدريب على نوعية التدريب ومدته الزمنية وأيام الدوام، وتستغرق غالبية البرامج ما يقارب 4 شهور، وتتراوح الرسوم للتدريب المهني ما بين 1,500 شيكل – 2,500 شيكل.

- **الصحة**

تفتقر الفندق إلى عيادة صحية حكومية، مجهزة بغرف طوارئ، وغرف لنوم المرضى وسيارة إسعاف. حيث يوجد في الفندق عيادة واحدة خاصة، ولا يناوب فيها الطبيب سوى يومين في الأسبوع، مما يضطر السكان إلى الذهاب للمدن المجاورة (نابلس أو قلقيلية) عند الحاجة إلى رعاية طبية.

- **العمالة**

يعتمد العاملون الذكور في الفندق على العمل في المستوطنات (حوالي 80%)، بينما نسبة ضئيلة منهم يعملون في الزراعة. أما في موسم قطف الزيتون، فإن أغلبية أهالي القرية يعملون في قطف الزيتون في أراضيهم في منطقة (ج).

3. البنية التحتية

- **الكهرباء:**

بدأ مشروع بناء شبكة الكهرباء في الفندق عام 1979. في عام 1984، تم ربط شبكة الفندق مع شبكة الكهرباء القطرية الإسرائيلية، حيث تم إيصال الكهرباء لجميع بيوت القرية. حالياً، يوجد حوالي 430 اشتراك كهرباء في الفندق، منها 300 اشتراك منزلي، و130 اشتراك مهني (صناعي، وتجاري، وحرفي).

تبلغ تكلفة الكهرباء على السكان حوالي 59 أغورة للكيلو واط الواحد، وهو سعر موحد للاشتراكات المنزلية والمهنية. تستهلك القرية بالمعدل حوالي 162 ألف كيلو واط في الشهر، أي أن معدل الفاتورة الإجمالية لكهرباء القرية يصل إلى 95,580 شيكل شهرياً. فيما يبلغ متوسط إجمالي ديون الكهرباء على القرية حوالي 13,802 شيكل، أي بمعدل 14.4% من إجمالي تكاليف الكهرباء.

الوضع الحالي لشبكة الكهرباء في الفندق جيد جداً، حيث تم ترميمها حديثاً، بالإضافة إلى أن غالبية الأجزاء فيها حديثة، ولكن هناك حاجة لزيادة قوة الكهرباء الواصلة للتجمع، عن طريق زيادة قدرة المحولات وتغيير نوعية الأسلاك الكهربائية.

حالياً يوجد مشروع ممول من المجلس القروي للفندق يهدف لرفع القدرة الكهربائية للشبكة ، ولكن ما زال هذا المشروع في مرحلة الترخيص من السلطات المحلية والاحتلال الإسرائيلي.

- **المياه:**

تعتبر شركة المياه القطرية الإسرائيلية (ميكروت) المصدر الرئيسي لمياه الفندق، وذلك عبر الخط الناقل الذي يزود المستوطنات بالمياه، حيث يوجد نقطة في هذا الخط في قرية إماتين لتزويد قرى جورة عمرة بالمياه.

تم تأسيس شبكة المياه في القرية منذ عام 1980، وتصل الشبكة إلى جميع بيوت القرية. حيث بلغ عدد اشتراكات المياه حوالي 300 اشتراك وجميعها اشتراكات منزلية، فيما يبلغ متوسط استهلاك القرية من المياه سنوياً حوالي 32,000 كوب، أي بمعدل 2,667 كوب شهرياً. أما بالنسبة لتكلفة المياه على السكان، فتتزايد بناءً على معدل الاستهلاك، إذ يبلغ سعر الكوب حوالي 4 شيكل إذا كان الاستهلاك أربعة أكواب أو أقل، أما في حالة الزيادة عن 4 أكواب شهرياً، فان السعر يرتفع. الجدول التالي يوضح سعر الكوب للمستهلك بناءً على كمية الاستهلاك الشهري.

جدول (3): سعر كوب المياه للمستهلك في قرية الفندق حسب كمية الاستهلاك

السعر للكوب (شيكل)	كمية الاستهلاك (كوب)
4	4-0
5	30-5
6	60-31
7	61 فأكثر

المصدر: مجلس قروي الفندق.

في أغلب الأحيان، يعاني السكان من الانقطاع المتكرر للمياه، نظراً لتقليص كمية المياه الواصلة من الخط الناقل. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج شبكة المياه في الفندق إلى تجديد وتغيير في مواسير المياه، حيث بلغت نسبة الفاقد من المياه حوالي 7%، نظراً لقدم وتسريب هذه المواسير. ولكن المشكلة الرئيسية التي تواجه عملية التجديد والصيانة هي موافقة الاحتلال الإسرائيلي، نظراً لأن عملية صيانة شبكة المياه في الفندق تتطلب عمل حفريات في منطقة الشارع الرئيسي الذي يصل بين المستوطنات. حالياً، يتم العمل للحصول على ترخيص لبناء خزان مياه للفندق بتمويل من المؤسسة الأمريكية لإغاثة اللاجئين في الشرق الأدنى (أنيرا). هذا الخزان سوف يتم إقامته على أراضي منطقة (ج)، مما يتطلب أخذ ترخيص من الاحتلال الإسرائيلي قبل البدء بالتنفيذ، وهذا يشكل عائقاً أساسياً أمام المشروع.

- **النفايات الصلبة:**

يتم التخلص من النفايات الصلبة عن طريق شاحنات خاصة تابعة لمجلس النفايات الصلبة في عزون. حيث تقوم هذه الشاحنات بجمع النفايات من الحاويات الموزعة في أرجاء الفندق، ومن ثم نقلها إلى محطة ترحيل مؤقتة قبل نقلها إلى مكب زهرة الفنجان في جنين.

يوجد في الفندق حوالي ثلاثين حاوية للنفايات الصلبة، يتم جمع محتوياتها من قبل هذه الشاحنات بمعدل ثلاث مرات في الأسبوع. تبلغ تكلفة جمع النفايات الصلبة على المجلس القروي حوالي 6,000 شيكل شهرياً، فيما تبلغ رسوم النفايات الصلبة على الأسرة الواحدة 17 شيكل شهرياً، ويتم سدادها غالبا عند شحن الكهرباء (كجزء مقتطع من مبلغ الشحن).

لا يوجد أي مكبات عشوائية في الفندق حالياً، ولكن التجمع يعاني من مشكلة عدم الانتظام في جمع النفايات، وعدم التزام شاحنات النفايات بجمعها ثلاث مرات في الأسبوع، وأحيانا لا تقوم بالتخلص من جميع النفايات، مما يسبب مشاكل في المظهر العام للقرية بالإضافة إلى الرائحة الكريهة الناجمة عن تراكم النفايات.

- **الصرف الصحي:**

تعاني الفندق من عدم وجود شبكة صرف صحي في القرية، حيث يتم التخلص من مياه الصرف الصحي عن طريق حفر امتصاصية تابعة لكل منزل، ومن ثم يتم نضح المياه العادمة الموجودة في هذه الحفر عن طريق صهاريج خاصة تقوم بالنضح مرة كل شهر أو شهرين (حسب طبيعة المنطقة: سهلية أو صخرية). وتقوم هذه الصهاريج بالتخلص من هذه المياه العادمة بشكل عشوائي في أراضٍ قريبة من التجمع السكاني، نظراً لعدم وجود محطة لتنقية مياه الصرف الصحي في المنطقة، مما يسبب العديد من المشاكل البيئية للسكان. بالإضافة إلى ذلك، أثرت نسبة كبيرة من الحفر الامتصاصية على آبار المياه الجوفية، مما أثر سلباً على كمية المياه الصالحة للشرب والمتوافرة لأهالي القرية.

في الوقت الحالي، يتم عمل دراسة لمشروع شبكة صرف صحي لربط مناطق حجة، جينصافوط، باقة الحطب، والفندق بشبكة واحدة. تبلغ التكلفة التقديرية لتنفيذ هذا المشروع حوالي مليون يورو. مجدداً، يبقى المعيق الرئيسي لتنفيذ هذا المشروع هو الحصول على ترخيص من الجانب الإسرائيلي لبناء هذه الشبكة، بالإضافة إلى ترخيص للحصول على أراضٍ لبناء محطة التنقية في أراضي (ج) التابعة للمنطقة أساساً.

- **النقل والمواصلات**

أ- شبكة الطرق:

يبلغ إجمالي طول الطرق في الفندق حوالي 18 كم، منها 8 كم طرق رئيسية معبدة، و1 كم طرق ترابية غير معبدة، بالإضافة إلى 9 كم طرق زراعية تصلح لحركة مركبات النقل الزراعية (مثل التراكتور)، وهناك 2 كم طرق مقترحة للتعبيد، حيث أن حوالي 30% من المنازل في الفندق لا يصلها طرق معبدة.

ب- المواصلات والمرور

نظراً لصغر مساحة الفندق، فإن الحاجة للمواصلات الداخلية (للتنقل داخل القرية) شبه معدومة، فالمواطنون يتنقلون داخل التجمع سيراً على الأقدام. أما بالنسبة للتنقل بين الفندق والقرى والمحافظات المجاورة، فيوجد عدد كافٍ من السيارات العمومية، التي يستقلها السكان من الشارع الرئيسي للقرية والذي يصل الفندق بمحافظتي نابلس وقلقيلية. تجدر الإشارة هنا إلى وجود مكتب تكسي خاص في الفندق.

من المشاكل التي تواجه السكان في موضوع المواصلات، عدم توفر مواقف خاصة للانتظار، مما يضطرهم للوقوف على أطراف الشارع لانتظار سيارات النقل. أحد الحلول المقترحة هو بناء موقف أو كراج بالأجرة لجميع السيارات العمومية، لتقليل الوقت والجهد على السكان، وللتخفيف من المخاطر التي قد يتعرضون لها نتيجة الوقوف على جوانب الشوارع التي يمر منها المستوطنون بشكل دائم.

- **الاتصالات والانترنت**

تتوفر شبكة الهاتف الأرضي والنقال وشبكة الانترنت في جميع أرجاء الفندق، حيث تصل شبكة الهاتف الأرضي وخدمات الانترنت إلى جميع منازل القرية بجودة عالية.

- **خدمات ترفيهية**

تفتقر الفندق إلى وجود الخدمات والمرافق الترفيهية العامة مثل الحدائق والمتنزهات. هناك حاجة إلى إقامة بعض المرافق الترفيهية، ولكن المشكلة تتمثل بعدم وجود أراضٍ لبناء هذه المرافق، نظراً لأن غالبية أراضي القرية مصنفة كمنطقة (ج)، فأي مرفق سيتم إنشاؤه على هذه الأراضي سوف يتعرض لخطر الهدم من السلطات الإسرائيلية.

4. مؤسسات وبرامج تنموية في الفندق[6]

لا يوجد في الفندق مؤسسات محلية، مثل نوادي شبابية، ومراكز للمرأة، ومراكز طفولة، ونوادي رياضية، وجمعيات تعاونية أو غيرها.

[6] المصدر: المقابلات الميدانية.

3-2 باقة الحطب

1. الموقع والحدود

تبلغ المساحة الإجمالية لتجمع باقة الحطب 2,700 دونم، 700 دونم منها فقط ضمن المخطط الهيكلي للتجمع، إضافة إلى 100 دونم مصادرة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وحسب المخطط الهيكلي، فقد تم تقسيم التجمع كما يلي: منطقة سكنية 308 دونم (44%)، طرق 120 دونم، حدائق ومرافق عامة 16 دونم، أراضي زراعية 80 دونم. ولم يتضمن المخطط الهيكلي مساحات لمنطقة صناعية أو مساحات خضراء.

وفيما يتعلق بالحدود الإدارية للتجمع، من الشمال: الكفريات، ومن الجنوب شارع قلقيلية–نابلس الرئيسي، ومن الشرق حجة والفندق، ومن الغرب صير وجيوس.

2. السكان والمؤشرات الديمغرافية

بلغ عدد سكان باقة الحطب 1,624 نسمة وفقاً للتعداد العام للسكان عام 2007، وحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن عدد سكان القرية في العام 2016 يبلغ 2,047 نسمة في حين يتوقع أن يصل عدد السكان إلى حوالي 3,947 نسمة في العام 2045 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (4): سكان باقة الحطب في سنة 2016 والنمو السكاني المتوقع لغاية سنة 2045

السنة	2007	2016	2020	2025	2030	2035	2040	2045
عدد السكان (نسمة)	1624	2047	2,264	2,556	2,871	3,208	3,567	3,947
عدد الأسر	297	372	421	493	576	671	779	877

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وحسابات " ماس".

كما يلاحظ من الجدول أعلاه فإن عدد السكان سيتضاعف خلال الثلاثين سنة القادمة مما يفرض تحديات التوسع في البناء السكني ومراعاة التخطيط الهيكلي لعدد السكان المضاعف خلال العقود الثلاثة القادمة.

فيما يتوزع سكان القرية على 372 أسرة وفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2016، بينما بلغ معدل حجم الأسرة 5 أفراد. ويتضح أن الأسر المتوسطة الحجم هي الطابع الغالب في باقة الحطب.

من حيث التركيب العمري، ينتمي غالبية سكان القرية للفئات العمرية الفتية، حيث بلغت نسبة الأفراد بعمر أقل من 15 سنة ما يقارب 40% من مجموع السكان. بينما بلغت نسبة السكان بسن العمل (15–64) سنة حوالي 52%، وكبار السن 8%.

وفيما يتعلق بالهجرة الداخلية، فتقدر بحوالي 3% (15 شخص) غالبيتهم من فئة الشباب. ويعد ضعف الخدمات العامة، وضعف البنية التحتية الخاصة بالتجمع بالإضافة إلى قلة فرص العمل أهم أسباب هجرة سكان باقة الحطب إلى المدن الفلسطينية كنابلس ورام الله للبحث عن العمل وتوفير العيش الكريم.

أما المغتربين بالخارج من أهالي باقة الحطب، فيقدر عدد سكان التجمع المقيمين بالخارج منذ عام 1948 بحوالي 6,000 نسمة، وغالبيتهم يقيمون بالأردن، ويرسل بعضهم تحويلات مالية لأقاربهم، والأغنياء منهم يستثمرون في قطاع الأراضي، ويدعمون العائلات الفقيرة في القرية.

- **دخل الأسر ومستويات المعيشة**

وفق مصادر المجلس القروي يبلغ **معدل دخل الأسرة** الشهري 2,400 شيكل، بينما هنالك 15% من الأسر لا يتعدى دخلها الشهري 1,500 شيكل، بينما 50% منهم يتراوح معدل دخلهم الشهري ما بين 1,600 شيكل–4,000 شيكل وغالبيتهم موظفون درجة وسطى، بينما 20% منهم يتراوح معدل دخلهم ما بين 4,000–6,000 شيكل ويمثلون موظفي الإدارة العليا، أما 15% منهم فيصل معدل دخلهم لأكثر من 6,000 شيكل.

- **التعليم والتدريب**

بالنسبة للمؤسسات التعليمية يوجد في التجمع مدرستان حكوميتان:

- **مدرسة ذكور باقة الحطب الثانوية**، تخصص علوم إنسانية، من الصف الأول الأساسي حتى الصف الثاني عشر (التوجيهي)، يبلغ عدد الطلبة حوالي 286 طالب، تتوفر فيها كافة المرافق (الملاعب والساحات والمكتبة ومختبر العلوم ومختبر الحاسوب).
- **مدرسة بنات باقة الحطب الثانوية**، تخصص علوم إنسانية، من الصف الأول أساسي حتى الصف الثاني عشر (توجيهي)، يبلغ عدد الطالبات حوالي 255 طالبة، تتوفر كافة المرافق التعليمية والرياضية، بحاجة إلى غرفة مغلقة لتمكين الطالبات من ممارسة ألعاب رياضية كالتنس.
- **رياض الأطفال:** يوجد في التجمع روضتي أطفال، يبلغ عدد الأطفال المسجلين بهما حوالي 80 طفل، تقدر الرسوم الشهرية بحوالي 50 شيكل.

وفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فان 16% من السكان يحملون مؤهلات علمية (دبلوم متوسط فأعلى). ويقدر عدد الطلبة الذين يدرسون بالجامعات حالياً ما يقارب 150 طالب/ة، غالبيتهم يدرسون في جامعة النجاح الوطنية، إضافة إلى جامعة القدس المفتوحة بقلقيلية و7 طلاب يدرسون خارج الوطن في مصر وألمانيا والتشيك.

يفتقر التجمع لمؤسسات تدريبية، ويتوجه الطلبة الراغبين بالحصول على تدريب مهني إلى مراكز مدينة نابلس وقلقيلية.

وتعتمد رسوم التدريب على نوعية التدريب ومدته الزمنية وأيام الدوام، وتستغرق غالبية البرامج ما يقارب 4 شهور، وتتراوح رسوم التدريب المهني ما بين 1,500 شيكل– 2,500 شيكل.

- **الصحة**

وبخصوص الخدمات الصحية، يتوفر بالتجمع عيادة صحية تابعة لوزارة الصحة، يعمل بها طبيب عام مرة واحدة أسبوعيا، كما تعمل ممرضة لمدة 4 أيام أسبوعياً وتعمل 3 أيام في كفر قدوم. تقدم العيادة خدمات الكشف الطبي وصرف أدوية للمرضى المزمنين (ضغط وسكري). وتفتقر للعديد من الخدمات الصحية كالفحص المخبري وتصوير الأشعة وتوفير أدوية لكافة الأمراض وخدمة الطوارئ.

- **العمالة**

تقدر نسبة المشاركة الاقتصادية بحوالي 39% (900 شخص) وتبلغ نسبة العمالة منها حوالي 81% (733 عامل/ة) مقابل نسبة بطالة تصل إلى 19% (167 عاطلون عن العمل). ويشكل موسم الزيتون عمالة مؤقتة بنسبة 100% لمدة شهرين، حيث يلتحق بالعمل كافة المواطنين من مختلف الأعمار والفئات الاجتماعية والتعليمية.

3. البنية التحتية

- **الكهرباء:**

يرتبط التجمع بشبكة الكهرباء القطرية الإسرائيلية، وعمرها الزمني 7 سنوات، ويوجد شبكة طولها 25 كم وهي شاملة وتصل لكافة المنازل والمنشآت، وهي بحالة جيدة، وتقدر نسبة الفاقد بحوالي 2%.

يبلغ عدد الاشتراكات 500 اشتراك، منها: 470 منزلي، 20 تجاري، 5 صناعي، 5 زراعي (مزارع دواجن). ويقدر معدل السحب الشهري بحوالي 66,780 كيلو واط، أما الفاتورة الشهرية فتقدر بحوالي 150,000 شيكل، حسب فاتورة استهلاك الكهرباء لشهر 2016/6. كما أن الديون المتراكمة على المشتركين تقدر بحوالي 10,000 شيكل. ومن أهم الاحتياجات لخدمة الكهرباء ما يلي:

1. تجديد جزء من الشبكة بطول 2 كم، بتكلفة تقديرية 40,000 شيكل.
2. توسعة الشبكة بطول 2 كم بسبب التوسع العمراني بتكلفة 80,000 شيكل.
3. توفير محولين لتقوية التيار الكهربائي في الأماكن البعيدة بتكلفة تقديرية 38,000 دولار.
4. تجديد الأعمدة والأبراج.

- **المياه:**

تعتبر شركة ميكروت الإسرائيلية المصدر الرئيسي للمياه، ويقدر طول شبكة المياه في التجمع بحوالي 20 كم. أما نسبة الفاقد فهي حوالي 3% نتيجة السرقة، علماً بأنه تم تجديدها عام 2015، وهي بحالة جيدة.

وتقدر كمية الاستهلاك الشهرية في فصل الصيف بحوالي 5,600 كوب، والفاتورة الشهرية بحوالي 13,000 شيكل، وفي فصل الشتاء تقدر بحوالي 2,700 كوب والفاتورة الشهرية 7,000 شيكل. أما سعر الكوب على المواطن فيبلغ 4 شيكل، وسعر التكلفة على المجلس 2,8 شيكل. وتقدر كمية النقص بالمياه ما يقارب 400 كوب في فصل الصيف، يتم تعويضها من الآبار المنزلية، وشراء مياه من التنكات الخاصة، 30 شيكل للكوب.

ويبلغ عدد المشتركين حوالي 400 مشترك، منهم: 350 اشتراك منزلي، و5 تجاري، و15 صناعي، و20 زراعي. ويقدر معدل الاستهلاك المنزلي من المياه شهرياً بحوالي 5,200 كوب، أما الصناعي فيقدر بحوالي 100 كوب، أما التجاري فيقدر بـ 50 كوب، والزراعي بحوالي 250 كوب والمؤسسات العامة 50 كوب.

ومن أهم المشاكل التي يواجهها التجمع في قطاع المياه، نقص الكميات في فصل الصيف مما يضطر المواطنين لشراء المياه بسعر مرتفع عن طريق التنكات، إضافة إلى قيام المستوطنين أحياناً بقطعها بشكل مؤقت.

ومن أهم المشاريع التي تم تنفيذها في التجمع، تجديد ما نسبته 80% من الشبكة بتمويل من مؤسسة أنيرا بقيمة مليون دولار، تضمن إعادة تأهيل الشبكة، وبناء خزان معلق سعة 500 كوب وخزان أرضي ومضختين. وبلغت مساهمة المجلس 20% من المشروع.

ومن أهم المشاريع التطويرية لقطاع المياه، توسيع الشبكة بطول 5 كم، بتكلفة تقديرية 100,000 شيكل.

- **النفايات الصلبة:**

تقوم شاحنة نقل النفايات بجمع النفايات الصلبة من الحاويات مرتين أسبوعياً، ويقدر عدد الحاويات بحوالي 80 حاوية وهي بحاجة إلى تجديد. وتبلغ الرسوم الشهرية للمنازل 20 شيكل. علماً بأن التكلفة تقدر بحوالي 25 شيكل للمنزل الواحد، ويتم تغطية العجز من أثمان الكهرباء. علماً بأن جميع الأسر ملتزمة بدفع الرسوم.

وحالياً وبسبب أزمة مجلس الخدمات المشترك للنفايات الصلبة بالمحافظة، يتم الترحيل إلى مكب خاص بقرية حجة المجاورة بشكل مؤقت لحين إنهاء أزمة المجلس المشترك.

ومن أهم المشاكل المتعلقة بخدمة جمع النفايات الصلبة في التجمع، ما يلي:

1. عدم انتظام جمع النفايات من المجلس المشترك.
2. حالة الحاويات سيئة للغاية.
3. توقف نقل النفايات إلى المكب الرئيسي بزهرة الفنجان مما أدى إلى تراكم النفايات لمدة شهر، نتج عنه إحراق النفايات بالحاويات مما أدى إلى انتشار الروائح الكريهة وأيضاً الحشرات وإتلاف الحاويات.

وتتمثل **احتياجات التجمع لتطوير خدمة النفايات الصلبة** بما يلي:

1. توفير حاويات جديدة.
2. زيادة عدد مرات جمع النفايات خلال الأسبوع.

- **الصرف الصحي:**

يفتقر التجمع لشبكة صرف صحي، الأمر الذي أدى إلى ظهور مشاكل عديدة، أهمها: المشاكل الاجتماعية بين السكان بسبب كثرة الحفر المجاورة لبعضها والآثار الناجمة عنها، وتلوث التربة والمياه، وتكلفة النضح.

ويستخدم سكان التجمع الحفر الصماء والحفر الامتصاصية للتخلص من المياه العادمة، ويتم نضحها بتنكات خاصة بتكلفة شهرية تقدر ب 90 شيكل سعة 7 كوب مرتين بالشهر. ويتم التخلص منها في مناطق بعيدة عن التجمع.

وقد عمل المجلس على إعداد خطة مشروع لإنشاء شبكة صرف صحي ومحطة تنقية بتكلفة تقديرية 2 مليون دولار، وتمت الموافقة عليه من الجهات المختصة، إلا أنه لم يتم توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروع.

- **النقل والمواصلات**

أ- شبكة الطرق:

يمتاز الموقع الجغرافي للتجمع بارتباطه بثلاث مدن شمال الضفة الغربية، فهو يقع على بعد 18 كم غرب نابلس، و17 كم جنوب طولكرم و21 كم شرق قلقيلية.

تتوفر في التجمع شبكة طرق داخلية مرتبطة بكافة المنازل والمنشآت، حيث يوجد طريق معبد رئيسي واحد يبلغ طوله حوالي 2 كم، أما الطرق الفرعية فيبلغ طولها 9 كم (5 كم منها معبد، 4 كم غير معبد). ويبلغ طول الطرق التي تحتاج إلى صيانة 2 كم، وحسب المخطط الهيكلي المقترح فإن التجمع بحاجة إلى شق وتعبيد 3 كم.

وتكتسب الطرق الرابطة أهمية كبيرة في الاستثمار في الأراضي ومساعدة المزارعين بالوصول لأراضيهم إضافة إلى استخدامها كطرق بديلة عند إقامة الحواجز العسكرية الإسرائيلية.

ب- المواصلات والمرور

بسبب قلة عدد السكان في التجمع، لا يجد أصحاب السيارات العمومية العمل على نقل الركاب من باقة الحطب إلى نابلس وقلقيلية مجدياً اقتصادياً، لذلك يلجئون للعمل على خط الفندق. وعليه يضطر أهالي باقة الحطب الوصول للفندق من أجل الانتقال إلى مدينتي نابلس وقلقيلية ومنها إلى المدن الأخرى. إلا أن ذلك يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المواصلات على الأهالي. وتبلغ تكلفة المواصلات من وإلى الفندق 2.5 شيكل، ومن الفندق إلى نابلس أو بالعكس 6.5 شيكل، ومن الفندق إلى قلقيلية وبالعكس 5.5 شيكل.
إضافة إلى ذلك يستخدم طلاب الجامعات حافلة نقل جماعية للانتقال للدراسة بنابلس وعند العودة بالمساء يتم استخدام حافلة أخرى. وتبلغ الأجرة 6 شيكل للراكب.

ويفتقر التجمع إلى وجود مكاتب تكسي خاصة، ويستخدم الأهالي سيارات خاصة شخصية غير معتمدة من وزارة المواصلات يقدر عددها بحوالي 14 سيارة وتبلغ أجرة الطلب الداخلي ما بين 5- 10 شيكل.

ويتطلب حل مشكلة المواصلات إلزام أصحاب التاكسي العمومي بالعمل على توصيل الركاب إلى التجمع حسب شهادات الترخيص، إضافة إلى ترخيص مكتب تكسي داخل التجمع للطلبات الداخلية والخارجية.

- **الاتصالات والإنترنت:**

تقدر نسبة المشتركين بالهاتف الأرضي بحوالي 7%، بينما حوالي 100% من السكان يستخدمون الهاتف النقال، أما نسبة المشتركين بخدمة الإنترنت فتقدر بحوالي 70%.

4. مؤسسات وبرامج تنموية في باقة الحطب[7]

يفتقر التجمع لوجود مؤسسات مجتمعية، كجمعيات تعاونية و/أو جمعيات نسوية، أو مؤسسات شبابية كما يوجد نادي رياضي غير مسجل لدى الجهات الرسمية يقتصر نشاطه على ممارسة الرياضة في المدرسة.

[7] المصدر: المقابلات الميدانية.

4-2 حجة

1. الموقع والحدود

يمتاز تجمع حجة بموقعه الجغرافي، حيث يقع بين ثلاث محافظات (نابلس، وقلقيلية، وطولكرم) حيث يبعد عن كل واحدة منها 17 كم بالتساوي، ويبعد عن الشارع الرئيسي الواصل بين قلقيلية ونابلس 1.5 كم.

تبلغ المساحة الإجمالية للتجمع 25,000 دونم، منها 18,000 دونم ضمن المخطط الهيكلي المقترح للمنطقة المصنفة (ب)، منها 2,000 دونم منطقة سكنية، 2,168 مناطق مخصصة لمقابر، 500 دونم منطقة حرفية، 1,573 دونم حديقة عامة.

وقد صادرت سلطات الاحتلال 200 دونم من أراضي التجمع لغايات الاستيطان، حيث أقيم عليها مستوطنة كرني شمرون الصناعية.

وفيما يتعلق بالحدود، يحدها من الغرب باقة الحطب، ومن الشرق كفر قدوم واماتين، ومن الشمال كور والكفريات، ومن الجنوب جينصافوط والفندق.

2. السكان والمؤشرات الديمغرافية

بلغ عدد سكان حجة 2,122 نسمة وفقاً لتعداد السكان عام 2007، وحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن عدد سكان القرية في العام 2016 يبلغ 2,674 نسمة في حين يتوقع أن يصل عدد السكان إلى حوالي 5,155 نسمة في العام 2045 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (5): سكان حجة في سنة 2016 والنمو السكاني المتوقع لغاية سنة 2045

السنة	2007	2016	2020	2025	2030	2035	2040	2045
عدد السكان (نسمة)	2122	2674	2,957	3,338	3,750	4,191	4,660	5,155
عدد الأسر	389	486	550	644	753	877	1,017	1,146

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وحسابات "ماس"

كما يلاحظ من الجدول أعلاه فإن عدد السكان سيتضاعف خلال الثلاثين سنة القادمة مما يفرض تحديات التوسع في البناء السكني ومراعاة التخطيط الهيكلي لعدد السكان المضاعف خلال العقود الثلاثة القادمة.

فيما يتوزع سكان القرية على 486 أسرة وفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2016، بينما بلغ معدل حجم الأسرة 5 أفراد. ويتضح أن الطابع الغالب في حجة هو الأسر المتوسطة.

من حيث التركيب العمري، ينتمي غالبية سكان القرية للفئات العمرية الفتية، حيث بلغت نسبة الأفراد في عمر أقل من 15 سنة ما يقارب 30% من مجموع السكان. بينما بلغت نسبة السكان بسن العمل (64-15) سنة 65%، وكبار السن 5%. وفيما يتعلق **بالهجرة الداخلية**، فخلال السنوات الثلاث الأخيرة هاجر ما يقارب 100 أسرة إلى رام الله ونابلس وقلقيلية لغايات العمل. أما **الهجرة إلى داخل التجمع**، فيقدر عدد الأسر المهاجرة بحوالي 30 أسرة من التجمعات المجاورة، بسبب

تداخل الأراضي، وأيضاً الاستثمار بالتجارة والصناعة. أما **المغتربون في الخارج** (منذ عام 1967) الذين تعود أصولهم **إلى** التجمع، فيقدر عددهم بحوالي 15,000 نسمة، حيث يقدمون مساعدات مالية للطلبة المحتاجين (أقساط مدرسية ل 70 طالب) إضافة إلى الحقائب المدرسية، وأيضا دفع أقساط لأربعة من طلبة الجامعات. كما يقومون بتحويلات مالية لأسرهم ويقدر عددهم بحوالي 20 أسرة. وكما أن 2 من رجال الأعمال من التجمع بالخارج استثمروا بحوالي 150,000 دينار في مشروع دفيئات زراعية ومزارع دجاج بياض.

- **دخل الأسر ومستويات المعيشة**

وبخصوص **معدل دخل الأسرة الشهري**، فيقدر بحوالي 2,000 شيكل، ويقدر معدل الدخل الشهري لـ 10% من الأسر بأقل من 1,500 شيكل، أي حوالي 30 أسرة، بينما 60% من الأسر يتراوح معدل دخلها الشهري ما بين 1,600 – 4,000 شيكل يمثلون موظفي السلطة والأجهزة الأمنية، 20% منهم يتراوح معدل دخلهم ما بين 4,000–6,000 شيكل، وغالبيتهم من أصحاب المشاريع المتوسطة وموظفي الدرجات العليا، وما يقارب 10% فقط معدل دخلهم الشهري أكثر من 6,000 شيكل وهم أصحاب مشاريع كبيرة وموظفون برواتب عالية جداً. **وغالبية الأهالي مالكين** للمنازل التي يعيشون فيها، وما يقارب 50 أسرة مستأجرون بأجرة شهرية تقارب 500 شيكل.

- **التعليم والتدريب**

وفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن 15% من السكان يحملون مؤهلات علمية (دبلوم متوسط فأعلى).

يوجد في التجمع 4 مدارس حكومية وهي:

1. مدرسة حجة الأساسية المختلطة: من الصف الأول إلى الصف الرابع، يبلغ عدد الطلاب 150 طالب/ة.
2. مدرسة حجة المتوسطة للذكور: من الصف الخامس للصف التاسع، يبلغ عدد الطلبة 150 طالب.
3. مدرسة بنات حجة الثانوية: من الصف الخامس إلى الصف الثاني عشر، يبلغ عدد طالباتها 200 طالبة، تخصص أدبي.
4. مدرسة حجة الثانوية المختلطة (علمي، وتجاري، وأدبي): من الصف العاشر إلى الصف الثاني عشر، عدد الطلبة 170 طالب/ة، ويدرس بها طلبة من خارج التجمع.

ويقدر عدد الطلبة الجامعيين بحوالي 150 طالب/ة، غالبيتهم يدرسون بجامعة النجاح الوطنية بنابلس وجامعة القدس المفتوحة بقلقيلية وجامعة خضوري في طولكرم. إضافة إلى 10 طلاب يدرسون بالخارج حيث حصلوا على منح دراسية في الجزائر والأردن لدراسة الطب والهندسة.

لا يوجد في التجمع مراكز تدريبية، كما يفتقر لوجود مكاتب لتشغيل الخريجين. ويتوجه أغلبية الشباب والشابات لتلقي التدريب المهني في نابلس وقلقيلية، (5 شباب تدربوا في تخصص التكييف والميكانيك بنابلس، 5 من الشابات تدربوا على الخياطة والتجميل بقلقيلية).

- **الصحة**

يوجد بالتجمع مركز حجة الصحي، يتبع لوزارة الصحة، يقدم خدمات أولية للنساء الحوامل والتطعيم للأطفال، إضافة إلى فحص طبي عام، وصرف أدوية للمرضى المزمنين، وإجراء فحوصات مخبرية للسكري والضغط والدم. يعمل المركز 6 أيام بالأسبوع، ويتواجد طبيب عام 5 أيام أسبوعياً.

- **العمالة**

تقدر نسبة المشاركة الاقتصادية بحوالي 57% (1,178 شخص)، وتقدر نسبة القوى العاملة بـ 85% (997 شخص)، يعمل منهم 771 شخص أي ما نسبته 77%، أما نسبة البطالة فتقدر بحوالي 23%.

3. البنية التحتية

- **الكهرباء:**

تعتبر شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية مصدر الكهرباء بالتجمع، ويوجد بالتجمع شبكة طولها 30 كم، (26 كم قديم، و4 كم تم تجديدها حديثا) وتقدر نسبة الفاقد بالشبكة بحوالي 10%.

كذلك، بلغ عدد الاشتراكات 728 اشتراك: 600 اشتراك منزلي، 100 اشتراك تجاري، 20 اشتراك صناعي، 3 اشتراكات لمشاريع زراعية.

ويقدر معدل السحب الشهري بحوالي 200,000 كيلو واط وتقدر قيمة الفاتورة الشهرية بحوالي 90,000 شيكل. وتبلغ نسبة الاستهلاك المنزلي حوالي 70%، أما نسبة الاستهلاك التجاري والصناعي فتبلغ حوالي 20%، و10% للمرافق العامة (4 مساجد و4 مدارس). ويبلغ سعر الكهرباء للاستخدام الصناعي 1 شيكل، بينما للاستخدام المنزلي والتجاري 0.65 شيكل.

وتقدر الديون المتراكمة على المواطنين بـ 100,000 شيكل، بينما تقدر ديون المجلس بحوالي 300,000 شيكل بسبب تجميد أعمال المجلس تمهيداً لإجراء الانتخابات المحلية.

ومن أهم المشاكل التي تواجه قطاع الكهرباء:

1. ضعف التيار الكهربائي، حيث يصل إلى 600 كيلو واط من الجانب الإسرائيلي، علماً بأن التجمع بحاجة إلى 1,500 كيلو واط.
2. تجديد 26 كم من الشبكة.

وتقدر تكلفة رفع قدرة التيار الكهربائي وتجديد الشبكة بحوالي 500,000 شيكل.

- **المياه:**

تعتبر شركة ميكروت الإسرائيلية المزود الرئيسي للمياه في التجمع، ويوجد بالتجمع شبكة طولها حوالي 30 كم، وتقدر نسبة الفاقد بحوالي 10%، علماً بان 70% من الشبكة تم تجديدها و30% منها ما زالت قديمة. ويقدر عدد المشتركين بحوالي 728 مشترك (600 اشتراك منزلي، و100 اشتراك تجاري، و20 اشتراك صناعي، و8 اشتراكات للمرافق العامة).

وتقدر الديون المتراكمة لشركة المياه على المشتركين بـ 50,000 شيكل وهي ديون قديمة، بينما تقدر الديون على المجلس بحوالي 150,000 شيكل بسبب تجميد أعمال المجلس. ويتم تقسطيها من خلال سلطة المياه. ويقدر معدل الاستهلاك الشهري بحوالي 20,000 كوب في فصل الصيف، مقابل 10,000 كوب في فصل الشتاء. وتتراوح الفاتورة الشهرية في فصل الصيف ما بين 40,000 شيكل إلى 45,000 شيكل. بينما تتراوح ما بين 20,000 شيكل – 25,000 شيكل في فصل الشتاء.

ويعاني التجمع من نقص بالمياه في فصل الصيف يقدر بحوالي 4,000 كوب شهرياً، ويتم الحصول على المياه من خزانات خاصة حيث يبلغ سعر الكوب 15 شيكل، بينما سعر الكوب من المجلس 4.5 شيكل.

ومن أهم احتياجات قطاع المياه:

1. تجديد الشبكة بطول 10 كم بتكلفة تقديرية 200,000 شيكل.
2. توسعة الشبكة بطول 5 كم بتكلفة تقديرية 500,000 شيكل.

علماً بان التجمع يعتمد على المياه المتوفرة في الآبار المنزلية بنسبة 10% من المنازل، إضافة إلى استخدام مياه التنقية من محطة معالجة المياه العادمة بحوالي 1,000 كوب شهري لمساحة تقديرية 1,000 دونم مجاناً من المجلس.

- **النفايات الصلبة:**

يوجد بالتجمع 100 حاوية، ويتم جمعها مرتين أسبوعياً، وتبلغ رسوم الخدمة الشهرية 15 شيكل لكل مشترك، ويتم نقلها بسيارتين لجمع النفايات تابعة للمجلس تقدر تكلفتها الشهرية بحوالي 20,000 شيكل (عمال، وتأمين، وترخيص، وصيانة، ووقود). وحالياً يتم الترحيل إلى منطقة جيوس كنقطة تجميع للمنطقة ويتم ترحيلها بعد أسبوعين، إلا أنه بسبب أزمة مجلس الخدمات المشترك للنفايات الصلبة بالمحافظة، يتم حالياً استخدام مكبات عشوائية، مما يؤدي إلى انتشار الحشرات وتلوث التربة وانتشار الأمراض إضافة إلى الروائح الكريهة.

وتتمثل **احتياجات التجمع لتطوير خدمة النفايات الصلبة** بما يلي:

1. زيادة عدد الحاويات بحوالي 50 حاوية بتكلفة 50,000 شيكل.
2. زيادة عدد مرات جمع النفايات خلال الأسبوع.

- **الصرف الصحي:**

يوجد بالتجمع شبكة للصرف الصحي، تغطي 70% من المنازل، وبلغت رسوم اشتراك المنزل لمرة واحدة 650 شيكل، أما رسوم الخدمة الشهرية فتبلغ 20 شيكل للاشتراك. أما 30% من المنازل فهي غير مشتركة نظراً لعدم إكمال المشروع، حيث تعتمد هذه المنازل على الحفر الامتصاصية، وتقوم بنضحها مرة بالشهر بتكلفة 50 شيكل للمرة الواحدة بصهاريج خاصة بسعة 6 كوب.

وقد توقف تنفيذ المشروع لأسباب فنية حيث أن بعض المناطق المرتفعة بحاجة إلى مضخات تقدر تكلفتها بحوالي 1,000,000 شيكل.

وقد تم إنشاء محطة تنقية في أطراف التجمع، تقدر تكلفتها التشغيلية بـ 10,000 شيكل، ويتم استخدام المياه المعالجة في ري 1,000 دونم مجاناً.

- **النقل والمواصلات**

أ- شبكة الطرق:

يمثل طريق الفندق الشارع الرئيسي للتجمع (مدخل ومخرج للكفريات بمحافظة طولكرم)، يبلغ طوله 5 كم، وهو بحالة ممتازة حيث تم إعادة تأهيله حديثاً. إضافة إلى طرق رئيسية بداخل التجمع (3 طرق): يبلغ طولها 2 كم، بحاجة إلى صيانة كاملة، بتكلفة تقدر بحوالي 700,000 شيكل. أما **الطرق الفرعية** فيبلغ طولها 5 كم وهي معبدة إلا أنها بحاجة إلى صيانة بتكلفة تقديرية 1,200,000 شيكل.

غالبية **المنازل** تصلها طرق معبدة، باستثناء 20% منها لا تصلها الطرق بسبب التوسع العمراني ويقدر طولها بحوالي 2 كم ويحتاج تعبيدها إلى حوالي 700,000 شيكل. كما أن **المنشآت الصناعية** تصلها طرق زراعية يبلغ طولها حوالي 1.5 كم، وهي بحاجة لتعبيد.

وبحكم موقع التجمع، فإنه مرتبط بطرق رابطة مع القرى المجاورة، يبلغ طولها حوالي 10 كم (طريق حجة – كفر قدوم، طريق حجة–باقة الحطب، وطريق حجة–الكفريات). وتكتسب الطرق الرابطة أهمية اقتصادية للتجمع في الجوانب التالية:

1. تعزيز التبادل التجاري.
2. تستخدم كطرق بديلة في الإغلاقات والحواجز العسكرية.
3. تساعد على نقل السلع والمنتجات بين التجمعات المحيطة، وأيضا بين المدن خاصة قلقيلية ونابلس.

ب- المواصلات والمرور

تتوفر خدمة المواصلات بين التجمع ومدينتي نابلس وقلقيلية، وتبلغ أجرة الراكب إلى قلقيلية 5.5 شيكل، بينما تبلغ الأجرة لنابلس 6.5 شيكل. وقد تم ترخيص 10 سيارات لخط نابلس–حجة، وأيضاً 10 سيارات لخط حجة–قلقيلية، إلا أن سائقي السيارات العمومية غير ملتزمين بتوصيل الركاب إلى التجمع، ويتم توصيلهم إلى الفندق. ولذلك يعمل بالتجمع 8 سيارات خاصة لنقل الركاب من التجمع إلى الفندق بأجرة 2 شيكل.

ولا يوجد في التجمع مكتب تكسي، ويستعين أهالي حجة والقرى المجاورة للطلبات الخارجية بمكتب تكسي الفندق، وتبلغ تكلفة الطلب الداخلي 10 شيكل.

ومن أهم المشاكل المتعلقة بخدمة المواصلات، عدم توصيل الركاب إلى التجمع مما يؤدي إلى زيادة التكلفة على الأهالي وأيضاً زيادة الوقت.

4. مؤسسات وبرامج تنموية في حجة[8]

جمعية حجة الخيرية: تتمثل نشاطاتها الأساسية في تقديم الخدمات والمساعدة للفقراء، وعقد دورات تقوية لطلبة المدارس. يبلغ عدد أعضاء الهيئة العامة حوالي 100 عضو من الذكور والإناث. تعتمد على تمويل أنشطتها ذاتياً وعلى تبرعات من أهل التجمع بالخارج، وغالباً ما تكون مساعدات عينية.

نادي حجة الرياضي: يعمل في مجال الرياضة والشباب، ويضم حوالي 300 عضو من الشباب. يتميز بالتفوق بكرة الطائرة، ويشارك في بطولات على مستوى الوطن خاصة كرة الطائرة والسلة. يعتمد على تمويل ومساعدة الأهالي لتغطية نفقات الملابس والمواصلات.

يفتقر النادي لوجود مقر رئيسي، ويستخدم ساحات المدارس للتدريبات، ويعقد اجتماعاته بمقر المجلس المحلي للتجمع.

جمعية النماء الريفية: تأسست الجمعية عام 2004 في حجة، وهي جمعية خيرية تقوم بتنفيذ العديد من المشاريع الثقافية والتوعوية ومشاريع التمكين الاقتصادي والخدمات للنساء والشباب والأطفال. بالإضافة إلى توفير فرص عمل للعديد من النساء وتقديم مساعدات عينية للعائلات الفقيرة في القرية.

قامت الجمعية بإنجاز العديد من المشاريع، من أهمها مشروع ضمان المقاصف المدرسية لمدارس حجة، حيث تملك الجمعية مطبخ (مطعم صغير) لإنتاج العديد من المأكولات كالسندويتشات والمعجنات والكعك التي يتم توريدها وبيعها في هذه المقاصف لطلاب المدارس. بالإضافة إلى توفير أغراض القرطاسية المكتبية لبيعها للطلاب في هذه المقاصف.

من المشاريع الأخرى للجمعية مشروع إنتاج الزعتر، بتمويل من الحكومة الأسترالية. حيث تقوم الجمعية بشراء الزعتر من نساء يقمن بزراعته وحصده، ثم القيام بتجفيفه وطحنه وتغليفه وبيعه. حالياً تقوم الجمعية بالعمل على إنشاء مصنع مختص بإنتاج الزعتر وتغليفه من أجل تسويقه، حيث تم توفير المطحنة من قبل الممول، ويتم العمل حالياً على طلب ماكينات وتجهيزات أخرى مثل الغربال، وماكينات التغليف والتعبئة، وذلك لزيادة سرعة الإنتاج وزيادة الكمية المنتجة وتغليفها جيداً، مما يرفع من الإنتاجية ويزيد من فرص التصدير للخارج.

نفذت الجمعية مشروعاً مع مؤسسة الإسعافات الأولية الدولية بتمويل من الحكومة الفرنسية لمدة ثلاث سنوات. حيث تم عقد دورات ثقافية واقتصادية وتوعوية استفادت منها نحو 60 امرأة من حجة. وفي نهاية هذه الدورات تم دعم إنشاء عدة مشاريع فردية لعدة نساء (4 مشاريع)، حيث تم شراء مواد أولية وأدوات لهذه المشاريع بقيمة 20,000 شيكل لكل مشروع.

تضمنت هذه المشاريع عدة مجالات، من ضمنها مشروع لتقديم الخدمات المكتبية، ومشروع صالون تجميل للسيدات، ومشروع تربية أغنام وإنتاج الحليب ومشتقاته، ومشروع مطبخ لإنتاج المأكولات التي تقوم الجمعية بتزويدها للمقاصف المدرسية.

[8] المصدر: المقابلات الميدانية.

بالإضافة إلى ذلك، قامت هذه الدورات بتأهيل نحو 6 نساء ليكن مدربات. حيث تقوم هؤلاء النساء بإعطاء العديد من الدورات في الجامعات الفلسطينية، مثل كيفية اختيار المهنة المناسبة وكيفية كتابة السيرة الذاتية وغيرها.

بلغ عدد المستفيدات بشكل مباشر من خدمات الجمعية حوالي 15، منهن 4 نساء أقمن مشاريع خاصة بهن، بالإضافة إلى 5 نساء عاملات في المقاصف المدرسية، وأخيراً 6 نساء مدربات.

أما بالنسبة للمستفيدين غير المباشرين، فلا يمكن إحصائهم، فيشملون التجار الذين يتم التعامل معهم لتزويد مطعم الجمعية بالمواد الأولية، والنساء اللواتي يقمن بتوفير الزعتر، وطلاب المدارس المستفيدين من خدمات المقاصف المدرسية، وغيرهم.

هناك العديد من المشاريع المخطط لها من قبل الجمعية، وتشمل عمل تعاونية استهلاكية، تقوم من خلال الجمعية بشراء المواد الاستهلاكية للمقاصف المدرسية بسعر الجملة من التجار، ومن ثم بيعها بسعر ارخص من سعر السوق، وبالتالي يستفيد أعضاء الجمعية والمستهلكون على حد سواء. كما تهدف الجمعية إلى إنشاء بيت زراعي بلاستيكي لإنتاج الخضار المستخدمة في المأكولات المباعة في المقاصف، بالإضافة إلى إقامة مزرعة للدواجن وتشغيل مجموعة من نساء القرية فيها.

تسعى الجمعية أيضاً إلى إقامة مركز لياقة بدنية وقاعة ألعاب رياضية للنساء. هذا المشروع ممول من قبل الـ (UNDP)، حيث ستقوم الجمعية بتوفير المكان والمدربات، بينما يتكفل الممول بتوفير الماكينات والأدوات الرياضية الأخرى.

تتعاون جمعية النماء مع العديد من المؤسسات داخل حجة وخارجها، ولعل جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في حجة من أبرز المؤسسات التي تتعاون معها الجمعية داخل حدود القرية، حيث تم التعاون بين المؤسستين بعمل غداء للمسنين في القرية، بالإضافة إلى مجموعة مختلفة من الأنشطة المماثلة.

تعتبر الجمعية ذاتية التمويل، حيث لا تعتمد على مصادر تمويل خارجية. ويتمثل المصدر الأساسي لتمويل أعمال الجمعية من أرباح المقاصف المدرسية التي "تتضمنها". كما أن مشروع إنتاج الزعتر الذي تعمل الجمعية على تطويره يعتبر مصدراً محتملا للتمويل في المستقبل القريب.

لعل أهم المشاكل التي تواجه الجمعية هو عدم وجود مقر مملوك للجمعية، فمقر الجمعية والمركز الرياضي والمطعم ومحل تصنيع الزعتر جميعها مستأجرة، وبأجرة تصل إلى 10,000 شيكل سنوياً، مما يقلل من إيرادات الجمعية وبالتالي يقلل من فرص دعم نساء أخريات. أحد الحلول الممكنة لهذه المشكلة هو بناء كل هذه المرافق على قطعة أرض مملوكة حالياً للجمعية، ولكن المشكلة هي عدم وجود تمويل للبناء.

5-2 جينصافوط

1. الموقع والحدود

تقع قرية جينصافوط التابعة لمحافظة قلقيلية في شمال فلسطين، على الطريق العام الذي يصل بين محافظتي نابلس وقلقيلية. حيث تبعد 17 كم إلى الشرق من مدينة قلقيلية، و15 كم إلى الجنوب الشرقي من مدينة نابلس. تبلغ مساحة جينصافوط حوالي 8,000 دونم، منها 514 دونم مصنفة كأراضي منطقة (ب)، وتمثل مساحة الأراضي المبنية والمرخص للبناء عليها (حوالي 97% من أراضي منطقة (ب) مبني عليها). في الوقت الراهن، يتم دراسة خطة للتوسع بمساحة المخطط الهيكلي للقرية، وذلك بتمويل من المؤسسة الأمريكية لإغاثة اللاجئين في الشرق الأدنى (انيرا)، حيث يتم دراسة توسيع مسطح القرية المسموح البناء عليه بحوالي 230 دونم شامل خدمات البنية التحتية من كهرباء ومياه وصرف صحي ونفايات.

أما باقي الأراضي (7,486 دونم) فتصنف كمنطقة (ج)، وتتضمن 2,400 دونم أراضي زراعية مستغلة ومزروعة بأشجار الزيتون بشكل أساسي، و4,486 أراضٍ زراعية غير مستغلة وأحراش، بالإضافة إلى 600 دونم أراضٍ صادرها الاحتلال الإسرائيلي. كما يبلغ إجمالي طول الطرق في جينصافوط حوالي 34 كم.

يحد جينصافوط من الغرب قرى عزون وكفر لاقف، وعوريف من الشرق. ومن الشمال تحدها قرى الفندق وإماتين وباقة الحطب وحجة، أما من الجنوب فيحدها وادي قانا ودير استيا وقراوة. كما يحيطها عدة مستوطنات، أقربها مستوطنة عمانوئيل من الشرق، ومستوطنة كرني شمرون من الشمال الغربي.

2. السكان والمؤشرات الديمغرافية

بلغ عدد سكان جينصافوط 2,094 نسمة وفقاً لتعداد السكان عام 2007، وحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن عدد سكان القرية في العام 2016 يبلغ 2,638 نسمة في حين يتوقع أن يصل عدد السكان إلى حوالي 5,086 نسمة في العام 2045 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (6): سكان جينصافوت في سنة 2016 والنمو السكاني المتوقع لغاية سنة 2045

السنة	2007	2016	2020	2025	2030	2035	2040	2045
عدد السكان (نسمة)	2094	2638	2,917	3,293	3,699	4,134	4,597	5,086
عدد الأسر	351	480	542	636	743	865	1,004	1,130

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وحسابات "ماس".

كما يلاحظ من الجدول أعلاه، فإن عدد السكان سيتضاعف خلال الثلاثين سنة القادمة مما يفرض تحديات التوسع في البناء السكني ومراعاة التخطيط الهيكلي لعدد السكان المضاعف خلال العقود الثلاثة القادمة.

فيما يتوزع سكان القرية على 480 أسرة وفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2016، بلغ معدل حجم الأسرة 6 أفراد. ويتضح أن الطابع الغالب في المدينة هي الأسر المتوسطة.

غالبية الأسر في القرية تسكن في بيوت مملوكة لها (459 أسرة)، بينما نسبة قليلة منهم تسكن في بيوت مستأجرة (حوالي 19 أسرة تسكن بالإيجار). وهناك عدد قليل من سكان جينصافوط يقيمون في القرى والمحافظات المجاورة (حوالي 20 عائلة من جينصافوط تقيم خارجها).

من حيث التركيب العمري، ينتمي غالبية سكان القرية للفئات العمرية الفتية، حيث بلغت نسبة الأفراد في عمر أقل من 15 سنة ما يقارب 43.1% من مجموع السكان. بينما بلغت نسبة السكان في سن العمل (15–64) سنة 51.9% وكبار السن 4.9%

وفيما يتعلق **بالهجرة الداخلية**، فتقدر بحوالي 3% (15 شخص) غالبيتهم من فئة الشباب، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف الخدمات العامة والبنية التحتية بالتجمع، إضافة إلى الالتحاق بوظائف أو الحصول على فرص عمل وغالباً بمدينتي نابلس ورام الله.

أما **المغتربون بالخارج**، فيقدر عددهم منذ عام 1948 بحوالي 6,000 نسمة، وغالبيتهم يقيمون بالأردن. يتمثل دورهم بما يقدمه بعضهم من تحويلات مالية لأقاربهم، والأغنياء منهم يستثمرون في قطاع الأراضي، ودعم العائلات الفقيرة.

- **دخل الأسر ومستويات المعيشة**

وفق مصادر المجلس القروي يبلغ **معدل دخل الأسرة** الشهري 2,200 شيكل[9].

- **التعليم والتدريب**

يوجد في جينصافوط ثلاث مدارس، منها مدرستان ثانويتان واحدة للذكور وأخرى للإناث، والمدرسة الثالثة أساسية (من الصف الأول للرابع الأساسي) ولكنها نوعاً ما غير صالحة للتدريس نظراً لقدمها، وعدم توفر المرافق فيها (مثل الحمامات وساحة للمدرسة). حالياً يوجد مقترح مشروع لبناء مدرسة أساسية جديدة في القرية ممول من (UNDP).
كما يوجد في القرية روضتان للأطفال، تضم تقريبا 150 طفل وطفلة، وتعتبر هاتان الروضتان كافيتان لاحتياجات القرية.

بلغت نسبة خريجي الجامعات في جينصافوط حوالي 14%، أي أن 14% من سكان جينصافوط يحملون شهادات جامعية (بكالوريوس فأعلى). وكما ذكر سابقاً، فإن غالبية الخريجين الذكور يعملون في المستوطنات الإسرائيلية، وجزء قليل منهم يعملون في قطاع الوظائف والتعليم (يوجد في جينصافوط حوالي 6 معلمين و12 معلمة يدرّسون في مدارس القرية). بلغ عدد خريجي الجامعات في جينصافوط سنة 2014 حوالي 47 خريجاً (28 إناث و19 ذكور)، فيما بلغ عدد الخريجين سنة 2015 حوالي 58 خريجاً (36 إناث و22 ذكور).

يفتقر التجمع لمؤسسات تدريبية، ويتوجه الطلبة الراغبين بالحصول على تدريب مهني إلى مراكز مدينة نابلس وقلقيلية.
وتعتمد رسوم التدريب على نوعية التدريب ومدته الزمنية وأيام الدوام، وتستغرق غالبية البرامج ما يقارب 4 شهور، وتتراوح الرسوم للتدريب المهني ما بين 1,500 شيكل– 2,500 شيكل.

[9] مكتب العمل، 2014.

- **الصحة**

يوجد في جينصافوط عيادة صحية حكومية واحدة فقط، كما يوجد فيها عدد من عيادات الأسنان الخاصة.

- العمالة

المصدر الرئيسي للدخل في جينصافوط ناتج عن العمالة في المستوطنات الإسرائيلية. فنسبة العاملين في المستوطنات تصل إلى أكثر من 54% من إجمالي القوى العاملة في جينصافوط. بينما تبلغ نسبة العاملين في قطاع التجارة حوالي 14%، وفي الصناعة حوالي 11%، وفي الخدمات حوالي 4%، بينما تبلغ نسبة الموظفين في القطاع الحكومي حوالي 6% من إجمالي القوى العاملة. أما العاملون في القطاع الزراعي، فنسبتهم قليلة جداً باستثناء موسم قطف الزيتون، حيث أن معظم الأسر في القرية تمتلك أشجار زيتون مزروعة في أراضي (ج)، وتصل نسبة العاملين في الزيتون في موسمه حوالي 34% من العاملين في القرية، خاصة وأن نسبة من العمال في المستوطنات يتجهون نحو قطف الزيتون في موسمه ويتركون عملهم في المستوطنات مؤقتاً، ثم يعاودون عملهم فيها بعد انتهاء الموسم.[10]

أغلبية العاملين في جينصافوط من الذكور، فنسبة البطالة بين الذكور قليلة جداً (لا تتجاوز 2%) وأغلبهم ممن لم يتمكنوا من الحصول على تصاريح للعمل في المستوطنات. بالنسبة للإناث، فغالبيتهن ربات بيوت، ونسبة قليلة منهن تعمل في التربية والتعليم (معلمات مدارس ورياض أطفال)، وهناك عدد قليل من خريجات الجامعات والمعاهد يحاولن إيجاد فرص عمل دون جدوى.

3. البنية التحتية

- الكهرباء

تم تأسيس شبكة الكهرباء في جينصافوط وربطها مع شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية عام 1987. تصل الشبكة إلى جميع المنازل والمحلات التجارية والصناعية بلا استثناء (طول الشبكة حوالي 13 كم). حيث بلغ عدد اشتراكات الكهرباء حوالي 605 اشتراك، منها 530 اشتراك منزلي، و75 اشتراك تجاري، وصناعي، وحرفي. كما يبلغ معدل استهلاك القرية من الكهرباء حوالي 128,700 كيلو واط شهرياً، 65% منه استهلاك منزلي، و30% منه استهلاك تجاري، وصناعي، وحرفي. بينما 5% تذهب لإنارة الشوارع وتزويد المدارس بالكهرباء.

يبلغ سعر الكيلو واط للمستهلك حوالي 62.5 أغورة، وهو سعر موحد لجميع أنواع الاشتراكات. حيث يصل معدل قيمة الفاتورة الشهرية لكهرباء القرية حوالي 62 ألف شيكل، تزيد هذه القيمة في فصل الصيف لتصل إلى 75 ألف شيكل شهرياً، بينما تنخفض شتاءً لتتراوح بين 50–55 ألف شيكل شهرياً. فيما تبلغ قيمة ديون الكهرباء المتراكمة على سكان جينصافوط حوالي 600,000 شيكل، يتم سدادها عند عملية الشحن للكهرباء، فمن عليهم ديون تتجاوز 15,000 شيكل يتم اقتطاع 50% من مبلغ الشحن لسداد الديون، أما من تقل ديونهم عن 15,000 شيكل، فيتم اقتطاع 30% من قيمة الشحن للسداد.

تتراوح نسبة الفاقد من الكهرباء بين 6%–8%، وسبب هذا الفاقد هو قدم بعض خطوط الكهرباء، فهناك جزء من شبكة الكهرباء بحاجة إلى تجديد، وحالياً يتم العمل على تجديدها بتمويل من المجلس القروي لجينصافوط.

[10] لا تجمع هذه النسب إلى 100% نظراً لأن هناك نسبة كبيرة من القوى العاملة تعمل في مجالين أو أكثر.

- **المياه**

تم تأسيس شبكة مياه القرية عام 1991 ومن ثم ربطها مع شركة المياه القطرية الإسرائيلية (ميكروت)، حيث تقوم بتزويد القرية بالمياه بواسطة الخط الناقل لمياه المستوطنات. تصل المياه إلى جميع المنازل والمنشآت في القرية، فهناك 520 اشتراك ماء من ضمنهم 20 اشتراك زراعي للمشاتل والزراعة المروية والبيوت البلاستيكية، و16 اشتراك صناعي وحرفي، و21 اشتراك تجاري.

يبلغ متوسط الاستهلاك الشهري من المياه لكافة القطاعات حوالي 7,937 كوب. منها 4,964 كوب للاستخدام المنزلي (حوالي 62.5% من إجمالي الاستهلاك)، و2,264 كوب استهلاك زراعي (يشكل 28.5% من إجمالي الاستهلاك)، و709 كوب للاستخدام الصناعي (حوالي 9% من الاستهلاك الكلي).

تبلغ تكلفة المياه على المجلس القروي 2.9 شيكل للكوب الواحد، فيما يباع للسكان بحوالي 4 شيكل للكوب، وهو سعر موحد لجميع الاشتراكات وثابت بغض النظر عن معدل الاستهلاك. بالنسبة لفاتورة المياه على القرية، فتصل بالمعدل إلى حوالي 11 ألف شيكل شهرياً، تزيد هذه القيمة خلال شهور فصل الصيف (حزيران، وتموز، وآب) لتصل إلى 15–17 ألف شيكل شهرياً، بينما تقل في فصل الشتاء لتصل 6 آلاف شيكل شهرياً.

يعاني سكان جينصافوط من ارتفاع نسبة الفاقد من المياه، حيث تصل النسبة إلى حوالي 22%. ويعود السبب إلى قدم واهتراء بعض أجزاء ووصلات شبكة المياه. كما يعاني السكان من محدودية كمية المياه التي تصلهم من ميكروت، حيث حددت الشركة حوالي 55 كوب في الساعة يستطيع سكان سبع قرى متجاورة (الفندق، وجينصافوط، واماتين وفرعتا، وحجة، وباقة الحطب، وكفر لاقف) استهلاكها، ومن ثم يتم قطع المياه عن القرية في حالة استنفاذ هذه الكمية، كما لا يوجد في القرية آبار جوفية أو ينابيع.

تم العمل على إنجاز مشروع خزان مياه وتجديد بعض أجزاء شبكة المياه في القرية في شهر آذار 2016، بتمويل وتنفيذ من المؤسسة الأمريكية لإغاثة اللاجئين في الشرق الأدنى (انيرا)، وبالتعاون مع سلطة المياه. تضمن هذا المشروع بناء خزان مياه بسعة 500 متر مكعب، وتبديل حوالي 30% من قنوات المياه القديمة بأخرى جديدة. ساهم هذا الخزان جزئياً في سد احتياجات جينصافوط من المياه وخاصة في فترة انقطاعها من ميكروت.

- **النفايات الصلبة**

لا يمتلك المجلس القروي لجينصافوط سيارات خاصة لنقل النفايات، إنما تقوم شاحنات خاصة تابعة لمجلس قروي حجة بهذه المهمة. حيث تأتي هذه الشاحنات مرتين بالأسبوع لجمع النفايات من 40 حاوية موزعة في أنحاء جينصافوط، ومن ثم تقوم بنقلها إلى محطة ترحيل مؤقتة في حجة، ثم إلى مكب زهرة الفنجان في جنين (لا يوجد مكبات عشوائية في جينصافوط).

يدفع المجلس القروي للقرية رسوم نفايات تبلغ حوالي 7,500 شيكل شهرياً، بينما يدفع المواطنون حوالي 15 شيكل شهرياً رسوم نفايات صلبة (يتم اقتطاعها عند شحن الكهرباء).

القرية بحاجة لسيارة نفايات يومياً نظراً لأن جمع النفايات مرتين بالأسبوع غير كافٍ، ويؤدي إلى تراكم النفايات حول الحاويات، مما يسيء للمنظر العام للقرية.

- **الصرف الصحي**

تعاني جينصافوط من عدم وجود شبكة للصرف الصحي ومحطة تنقية المياه العادمة. بالتالي يتم التخلص من المياه العادمة عن طريق حفر امتصاصية تابعة لكل منزل ومنشأة. حيث تقوم صهاريج خاصة بعملية النضح مرة كل شهر أو شهرين، وذلك حسب طبيعة المنطقة (سهلية أو صخرية). المشكلة التي تواجه سكان القرية بخصوص المياه العادمة هي ارتفاع تكلفة النضح (حوالي 12.5 شيكل للكوب الواحد)، بالإضافة إلى أن التخلص من هذه المياه يتم بطريقة عشوائية في مناطق قريبة من التجمع السكني.

الاحتياجات: ربط جميع البيوت في جينصافوط بشبكة صرف صحي موصولة بمحطة تنقية. ولكن المشكلة تتمثل في التكلفة العالية لإنشاء الشبكة ومحطة التنقية (حوالي مليوني دولار أمريكي)، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على ترخيص لحفر الشبكة، وترخيص بناء محطة التنقية على أراضي (ج) في المنطقة.

- **النقل والمواصلات**

أ- شبكة الطرق

غالبية منازل القرية تصلها طرق معبدة، إذ يبلغ طول شبكة الطرق في جينصافوط حوالي 34 كم، منها 9 كم طرق داخلية معبدة، و2.5 كم طرق داخلية غير معبدة (تشمل الطرق ضمن منطقة التوسع العمراني المقترحة)، بالإضافة إلى 17 كم طرق زراعية، وهناك حوالي 5.5 كم طرق غير مستصلحة بحاجة إلى استصلاح وتعبيد.

في الوقت الحالي، يتم العمل على مشروع بتنفيذ وتمويل من الحكم المحلي ووزارة الأشغال لتعبيد جزء من 2.5 كم غير المعبدة في القرية، حيث يجري حالياً العمل على تعبيد 1.6 كم من هذه الطرق، وبتكلفة 95,000 يورو، ومن المتوقع الانتهاء في شهر كانون الأول لسنة 2016. كما يقوم مجلس الخدمات المشترك لقرى جورة عمرة وبالتعاون مع وزارة الزراعة باستصلاح حوالي 1.2 كم من 5.5 كم التي بحاجة لاستصلاح. في الوقت الراهن، لا يوجد مشاريع أو مصادر تمويل لاستكمال استصلاح وتعبيد باقي الطرق في القرية.

ب- المواصلات والمرور

لا حاجة للمواصلات العمومية للتنقل داخل القرية، نظراً لصغر مساحتها. حيث يتم التنقل غالباً سيراً على الأقدام أو باستخدام السيارات الخاصة. أما بالنسبة للتنقل بين جينصافوط والقرى والمحافظات المجاورة، فيتم ذلك باستخدام السيارات العمومية العاملة على خط المدن ودفع الأجرة التي تتراوح بين 5-7 شيكل (لا يوجد مكتب تكسي خاص في القرية)، حيث يمكن استخدام المواصلات العامة بسهولة عن طريق الوقوف على أطراف الشارع الرئيسي. فهناك سيارات عمومية تقوم بالنقل مباشرة إلى محافظتي نابلس وقلقيلية. أما للذهاب إلى المدن الأخرى، فيمكن الذهاب إلى نابلس أو قلقيلية ثم الركوب من مجمع السيارات.

المشاكل والاحتياجات: يوجد حوالي 30 طالب وطالبة يدرسون في جامعة خضوري في طولكرم، ويعانون من عدم وجود مواصلات مباشرة إلى طولكرم مما يؤدي إلى تأخرهم عن محاضراتهم. الحل يكمن بتوفير حافلة خاصة لنقلهم من وإلى الجامعة مباشرة (حالياً لا يوجد تمويل أو جهة محددة لتوفير هذه الحافلة).

- **الاتصالات والانترنت**

تتوفر شبكة الهاتف الأرضي والنقال وشبكة الانترنت في جميع أرجاء جينصافوط، حيث تصل شبكة الهاتف الأرضي وخدمات الانترنت إلى جميع منازل القرية، بالإضافة إلى جودة قوة لقط الهاتف النقال. حالة شبكة الاتصالات الأرضية والخلوية والانترنت جيدة جداً ولا تحتاج إلى تجديد.

- **خدمات ترفيهية**

تفتقر جينصافوط إلى وجود الخدمات والمرافق الترفيهية العامة مثل الحدائق والمتنزهات. هناك حاجة إلى إقامة بعض المرافق الترفيهية، ولكن المشكلة تتمثل بعدم وجود أراضٍ لبناء هذه المرافق، نظراً لان غالبية أراضي القرية هي ارضي منطقة (ج)، فأي مرفق سيتم إنشاؤه على هذه الأراضي سوف يتعرض لخطر الهدم من السلطات الإسرائيلية.

4. مؤسسات وبرامج تنموية في جينصافوط[11]

يوجد في جينصافوط نادي شبابي يقوم بعقد أنشطة ثقافية، اجتماعية، ورياضية للشباب الذكور، كما يتبع له جمعية نسوية تقوم بعمل مجموعة من الأنشطة للشابات. ومن ضمن الأنشطة التي يقدمها النادي عقد دورات تعليم مساند لطلاب المدارس الضِعاف علمياً (مجاناً)، وتكريم طلاب التوجيهي المتفوقين، بالإضافة إلى عقد دورات تعليم صيانة الأجهزة الكهربائية والالكترونية، ودورات تطريز للنساء، وتشكيل فرق رياضية من شباب القرية للرياضات المختلفة وعقد مباريات بين القرية والقرى المجاورة.

كما يوجد في جينصافوط جمعية زراعية خيرية تأسست سنة 2004، تقوم بمهام استصلاح الأراضي الزراعية، مثل مساعدة المزارعين في حرث الأراضي وتعشيبها ورشها بالمبيدات، بالإضافة إلى امتلاك الجمعية لغربال يقوم بغربلة وتنقية الزعتر من الشوائب، وبالتالي تزيد من فرصة منافسته في السوق.

في الوقت الحالي، تعمل الجمعية على مشروع دعم زراعة 2,000 شتلة عكوب، ويمكن اعتبار زراعة العكوب كمورد اقتصادي واعد نظراً لعدة أسباب، منها توفر مساحة كافية من الأراضي الزراعية الممكن استغلالها، كما أن زراعة العكوب بعلية ولا تحتاج إلى الكثير من المياه لإنجاحها، بالإضافة إلى أن الشتلة الواحدة تستمر في الإثمار لعدة سنوات بعد الزراعة (ليست زراعة موسمية)، كما أن العكوب من النباتات التي لا تفسدها الخنازير التي تدمر الزراعات الأخرى في القرية، وأخيراً، فإن العكوب يباع بأسعار مرتفعة نسبياً مما يشكل مصدراً مجديا للدخل للقرية، ويساهم في تطويرها.

[11] المصدر: المقابلات الميدانية.

6-2 جيت

1. الموقع والحدود

تقع قرية جيت إلى الشرق من محافظة قلقيلية وتبعد عنها حوالي 20 كيلومتر، وإلى الغرب من محافظة نابلس وتبعد عنها حوالي 10 كيلو متر. حالياً تتبع إدارياً لمحافظة قلقيلية، لكن قديماً ما قبل الاحتلال الإسرائيلي عام 67 كانت تتبع لمحافظة نابلس. جيت هي إحدى قرى التجمع المعروف ب "جورة عمرة"، تحيط بها من الغرب قرى الفندق وحجة وتبعد عنها 4 و5 كيلو متر على التوالي، تحدها من الشمال كفر قدوم وتبعد عنها حوالي 3 كيلو متر، كذلك تبعد عنها بنفس المسافة قرى إماتين وفرعتا لكن من جهة الشمال الغربي. تبلغ مساحة أراضي جيت الإجمالية 6,430 دونم، لكن مساحة المنطقة التي يسمح بالبناء والتوسع عليها هي 250 دونم فقط، وهي الأراضي المصنفة مناطق "ب" وذلك بحسب المخطط الهيكلي الحالي. باقي مساحة القرية عبارة عن مناطق مصنفة "ج"، ويعمل المجلس القروي حالياً على توسيع المخطط الهيكلي بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي لتصبح مساحته 630 دونم، لكن يتوقف الأمر على الحصول على الموافقة الإسرائيلية بعد رفع الطلب إلى "بيت إيل". حالياً يمتد البناء على حوالي 90% من أراضي القرية المسموح بالبناء عليها وأغلب السكان يملكون منازلهم ولا يوجد منازل مستأجرة.

جميع المناطق المصنفة (ج) هي أراضي زراعية، تزرع 95% منها بأشجار الزيتون. يتعاون المزارعون مع جمعيات أهلية ومؤسسات لقطف الزيتون خلال موسم القطاف بسبب المضايقات والاعتداءات التي يتعرضون لها من قبل المستوطنين. فهنالك على سبيل المثال 150 دونم قريبة من المستوطنات يمنع دخولها إلا بتنسيق مع الارتباط الفلسطيني والإدارة المدنية الإسرائيلية وفي أوقات محددة خلال موعد حراثة الأرض أو قطف الزيتون ولمدة محددة. وتتعرض هذه المساحة بالذات بشكل مستمر للاعتداءات والانتهاكات من قبل المستوطنين، ومنها؛ تجريف أراضي المزارعين واعتداءات على المنازل، كما أشعل مستوطنو مستوطنة "علار" حريقا في شهر تموز من العام الحالي أدى إلى حرق حوالي 300 شجرة زيتون.

بالإضافة إلى ذلك صادرت قوات الاحتلال الإسرائيلي ما مساحته 750 متر من أراضي جيت على مفترق الطرق مع حوارة وطولكرم وقلقيلية وأقامت عليها نقطة عسكرية.

2. السكان والمؤشرات الديمغرافية

بلغ عدد سكان جيت 2,171 نسمة وفقاً لتعداد السكان عام 2007، وحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن عدد سكان القرية في العام 2016 يبلغ 2,735 نسمة في حين يتوقع أن يصل عدد السكان إلى حوالي 5,273 نسمة في العام 2045 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (7): سكان جيت في سنة 2016 والنمو السكاني المتوقع لغاية سنة 2045

السنة	2007	2016	2020	2025	2030	2035	2040	2045
عدد السكان (نسمة)	2,171	2,735	3,025	3,415	3,835	4,286	4,766	5,273
عدد الأسر	375	497	562	659	770	897	1,041	1,172

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وحسابات " ماس".

كما يلاحظ من الجدول أعلاه فإن عدد السكان سيتضاعف خلال الثلاثين سنة القادمة مما يفرض تحديات التوسع في البناء السكني ومراعاة التخطيط الهيكلي لعدد السكان المضاعف خلال العقود الثلاثة القادمة.

فيما يتوزع سكان القرية على 497 أسرة وفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2016، بينما بلغ معدل حجم الأسرة 5.5 فرد. ويتضح أن الطابع الغالب في جيت هي الأسر المتوسطة.

من حيث التركيب العمري لسكانها، ينتمي غالبية سكان القرية للفئات العمرية الفتية حيث بلغت نسبة الأفراد في عمر أقل من 15 سنة ما يقارب 10% من مجموع السكان. بينما بلغت نسبة السكان بسن العمل (15–64) سنة 80%، وكبار السن 10%.

وصلت نسبة المغتربين منذ العام 1967 وخاصة إلى الأردن ودول الخليج قرابة 30% اغتربوا بحثاً عن فرصة عمل وهم حوالي 10,00 شخص لا يساهمون في تطوير البلد لكن عائلاتهم تستفيد من التحويلات النقدية. معدل دخل الأسرة في جيت لا يقل عن 3,000 شيكل. هناك 10 أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة لدى 9 عائلات، دون وجود مؤسسة ترعاهم ويتلقون بعض المساعدات من لجنة الزكاة.

- **دخل الأسر ومستويات المعيشة**

وفق مصادر المجلس القروي يبلغ **معدل دخل الأسرة** الشهري 2,400 شيكل، منهم 15% يحصلون على دخل يقل عن 1,500 شيكل، بينما 50% منهم يتراوح معدل دخلهم الشهري ما بين 1,600–4,000 شيكل وغالبيتهم موظفون درجة وسطى، بينما 20% منهم يتراوح معدل دخلهم ما بين 4,000 – 6,000 شيكل ويمثلون موظفي الإدارة العليا، إضافة إلى 15% يصل معدل دخلهم إلى أكثر من 6,000 شيكل.

- **التعليم والتدريب**

يوجد في جيت مدرستين أساسيتين واحدة منهما للذكور والأخرى للإناث، ويستفيد منهما 134 طالب، و133 طالبة. بالإضافة إلى المدارس الأساسية يوجد كذلك مدرستين ثانويتين واحدة للذكور وأخرى للإناث. يستفيد من المدرستين الثانويتين 236 طالب، و225 طالبة.

بحسب تقديرات المبحوثين يوجد في جيت حوالي 150 خريج وخريجة جامعيين خلال الست سنوات الأخيرة. النسبة الكبرى من الطلاب يكملون تعليمهم الجامعي في "جامعة النجاح الوطنية" في نابلس وذلك لقرب المسافة. يتوجه نسب أقل من الطلاب إلى جامعات مثل القدس المفتوحة والخضوري في طولكرم.

فيما يتعلق بمراحل التعليم ما قبل المدرسة فيوجد روضة حكومية واحدة خاصة بأبناء عائلات الشهداء، وذوي الدخل المحدود وأبناء المعلمين. بالإضافة إلى ثلاث رياض أطفال خاصة (تكلفتها 50 شيكل شهرياً إضافة إلى 20 شيكل شهرياً رسوم نقل).

يفتقر التجمع لمؤسسات تدريبية، ويتوجه الطلبة الراغبين بالحصول على تدريب مهني إلى مراكز مدينة نابلس أو قلقيلية، وبشكل خاص مركز العلوم والثقافة، حيث يتدربون على مهارات الكمبيوتر. ويتلقى الشباب تدريباً في مركز التدريب المهني خاصة في البلاط والكهرباء. أما الشابات فغالبيتهن يتدربن على أعمال الخياطة والتجميل.

وتعتمد رسوم التدريب على نوعية التدريب ومدته الزمنية وأيام الدوام، وتستغرق غالبية البرامج ما يقارب 4 شهور، وتتراوح الرسوم للتدريب المهني ما بين 1,500– 2,500 شيكل.

- **الصحة**

يوجد عيادة حكومية واحدة، بالإضافة إلى عيادة أسنان خاصة واحدة. يعمل في العيادة الصحية الحكومية ممرضتان طيلة أيام الأسبوع، ويتواجد أيام الاثنين والخميس طبيب عام لفحص الحالات التي تعرض عليه. كما يوجد مختبر. الحالات الطارئة أو الحالات التي تحتاج إلى مستشفى يجري نقلها إلى مستشفيات نابلس نظراً لقربها من جيت.

- **العمالة**

وفقاً لتقديرات المبحوثين يوجد في القرية حوالي 500 عامل، من خلال ما سبق ذكره يتضح أنهم يعتمدون بشكل رئيسي على تأمين مصدر رزقهم من خلال العمل في المستوطنات. انعكست قلة فرص العمل محلياً (أو في القرى القريبة) بنسب بطالة عالية في صفوف النساء، فحوالي 50% من النساء لا يبحثن عن عمل أصلاً، إضافة إلى من يبحثن ولا يجدن فرصة عمل. أما البطالة في صفوف الذكور فلا تكاد تذكر (1%). عدد العاملين في الزراعة محدود جداً فلا يوجد زراعة مروية بسبب قلة المياه، وارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل هائل. العمل الأساسي في الزراعة يكون في موسم قطف الزيتون حيث يتعاون الجميع في هذه العملية. يوجد في قرية جيت محل نجارة واحدة و4 محال حدادة يعمل فيها عمال من نفس القرية كما يعملون أيضاً في 10 مناجر موجودة خارج القرية يملكها أشخاص من أهالي جيت. القطاع التجاري في قرية جيت محدود.

3. البنية التحتية

- **الكهرباء**

خدمات الكهرباء متوفرة لجميع السكان ومصدرها شركة الكهرباء القطرية. تم تمديد شبكة الكهرباء عام 1978، بطول 3 كم. بدأ نظام الدفع المسبق للكهرباء في جيت منذ العام 2013، ويبلغ معدل السحب الشهري حوالي 100 ألف كيلو واط. يبلغ سعر الكيلو واط الواحد 66 أغورة للاشتراك المنزلي، أما الاشتراك التجاري فالسعر 70 أغورة للكيلو واط. وبحسب تقديرات أولية، تتراوح فاتورة الكهرباء الشهرية للأسرة المكونة من 4–5 أفراد من 100–150 شيكل، والأسرة التي يزيد عدد أفرادها عن ذلك تصل فاتورتها الشهرية إلى 200–250 شيكل.

تبلغ فاتورة الكهرباء الكلية على مجلس جيت 70,000 شيكل شهرياً، أما ما يجمع من خلال الدفع المسبق فيصل إلى 77,000 شيكل شهرياً. تذهب 25% من هذه الفاتورة لسداد الديون التي تتراكم على المشتركين بحوالي 150 ألف شيكل. من ناحية أخرى تصل شبكة الكهرباء لجميع السكان في جيت، بعدد اشتراكات يصل إلى 520 اشتراك، منها 15 اشتراك تجاري فقط.

وصلت نسبة الفاقد في الكهرباء إلى 20% بسبب قدم الشبكة. إلا أنه تم حل هذه المشكلة بعد تجديد الشبكة مؤخراً بميزانية وصلت 350 ألف شيكل وفرها المجلس.

- **المياه**

تصل المياه إلى قرية جيت من خلال شركة المياه الإسرائيلية "ميكروت"، والتي تصل المنازل من خلال شبكة طولها 3 كم. تأسست هذه الشبكة عام 1983، لكن إلى الآن هنالك 4 منازل لا تصلها المياه.

نفذ مشروع بدعم من الجمعية الفرنسية عام 2010 لتطوير الشبكة، إلا أن نسبة الفاقد لم تختفي فقد بقيت إلى الآن 10%. وبرأي المبحوثين يعود ذلك إلى قدم وتلف المواسير وحاجتها للتغيير. يبلغ عدد المشتركين في شبكة المياه 500 مشترك وجميع هذه الاشتراكات للاستخدام المنزلي.

بالنسبة لتسعيرة المياه في القرية فهي تصاعدية حسب معدل السحب، والجدول التالي يوضح هذه التسعيرة:

جدول (8): تكلفة المياه في قرية جيت

السعر شيكل/كوب	الكمية المستهلكة (الكوب)
4 شيكل/كوب	إلى حد 3 كوب
5.5 شيكل/ كوب	أكثر من 3.1كوب

المصدر: مجلس قروي جيت.

تتراكم ديون مياه على أهل القرية بقيمة 100 ألف شيكل. يتم العمل على تسديدها من خلال دفع جزء عند كل شحن جديد لبطاقة الكهرباء.

يصل الاستهلاك الشهري من المياه إلى 4,120 كوب في الصيف، و4,000 كوب في الشتاء. وهذا الاستهلاك محدد بالمورد وهو شركة "ميكروت" الإسرائيلية كما ذكرنا، بكمية لا تزيد عن 150 كوب يومياً.

يتم العمل حالياً على مشروع لتوسيع الشبكة بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي والمانحين، بعد أن تم تجديد الخطوط سابقاً. كما يتم العمل على تقديم مشروع للحصول على مضخات من أجل ربط نبع الماء الموجود في القرية مع شبكة المياه لتخفيف الضغط عليها. كما ليس لدى المجلس أي خطة لمشاريع تهدف لإعادة استخدام المياه العادمة.

- **النفايات الصلبة**

كحال باقي القرى في جورة عمرة، لا يوجد مكبات أو سيارة نقل خاصة بجيت، إنما يتم الاعتماد بشكل كامل على سيارة نقل النفايات الخاصة بقرية حجة، التي تجمع النفايات من القرية مرتين إلى ثلاث أسبوعياً وترسلها إلى مكب "زهرة الفنجان". يوجد في القرية (20) حاوية. عملية التخلص من النفايات تكلف مجلس جيت 8,500 شيكل شهرياً. ويترتب على كل منزل رسوم بمبلغ 17 شيكل شهرياً بدل جمع النفايات، ويتم تحصيلها من خلال الدفع المسبق للكهرباء.

يحتاج المجلس إلى جهة داعمة تنفذ مشروع يحل مشكلة التخلص من النفايات الصلبة، حيث يحدث تأخير في جمع النفايات مما يتسبب في تراكمها.

- **الصرف الصحي**

لا يوجد شبكة صرف صحي في القرية، ويتم الاعتماد على حفر امتصاصية تحتاج إلى النضح بشكل دوري من مرة شهرياً إلى مرة كل أربعة شهور بحسب طبيعة الأرض. إضافة للتكلفة المادية لعملية النضح المستمرة والتي تصل إلى 80 شيكل/9 كوب، فإن الحفر الامتصاصية تهدد المنازل، والمياه الجوفية والأراضي الزراعية. كما أن التخلص من المياه العادمة يتم من خلال سكبها في الأراضي البعيدة ولا يوجد أماكن مخصصة لذلك، مما يسبب تلوثاً ومكاره صحية.

لحل هذه المشكلة لا بد من توفير شبكة صرف صحي بطول 3 كم، تصل تكلفتها بحسب توقعات المبحوثين إلى مليون شيكل.

4. النقل والمواصلات

- **شبكة الطرق**

يصل طول شبكة الطرق في جيت إلى 5 كم، 1.5 كم طول الشارع الرئيسي، و3.5 كم طرق فرعية. جميع هذه الطرق معبدة، وتحتاج بعض الطرق التي يصل طولها إلى 2 كم إلى تجديد.

حالياً جميع المنازل تصلها طرق معبدة، لكن القرية بحاجة إلى توسيع شبكة الطرق لأن هنالك بيوت جديدة قيد الإنشاء. وهنالك مخطط لتعبيد 8 كم طرق جديدة. كما تحتاج القرية إلى فتح طرق زراعية حيث أن بعض الأراضي من الصعب الوصول إليها.

- **المواصلات والمرور**

لا تحتاج القرية إلى وسائل نقل داخلية بسبب صغر مساحتها وإمكانية الوصول لأي مكان داخل القرية مشياً على الأقدام. أما فيما يتعلق بالمواصلات الخارجية، فيتوفر سيارات نقل عمومي إلى نابلس وقلقيلية فقط. يعمل بعض الأشخاص كذلك بسياراتهم الخاصة على هذين الخطين. أجرة الراكب إلى نابلس 7 شيقل، وإلى قلقيلية 10 شيكل.

5. مؤسسات وبرامج تنموية في جيت[12]

يفتقر التجمع لوجود مؤسسات مجتمعية، كجمعيات تعاونية و/أو جمعيات نسوية، أو مؤسسات شبابية، يوجد نادي رياضي غير مسجل لدى الجهات الرسمية يقتصر نشاطه على ممارسة الرياضة في المدرسة.

[12] المصدر: المقابلات الميدانية.

7-2 كفر قدوم

1. الموقع والحدود

تبلغ المساحة الإجمالية للتجمع حوالي 22,000 دونم، بينما مساحة المخطط الهيكلي فتبلغ 1,300 دونم، وتم تقسيم المخطط الهيكلي على النحو التالي: (1,300 دونم منطقة سكنية، و260 دونم طرق، و130 دونم حدائق ومرافق عامة). أما الأراضي الزراعية فتقدر بحوالي 20,700 دونم تقع في منطقتي (ب) و(ج).

ويحد التجمع من الشمال بيت ليد وشوفة وسفارين، ومن الجنوب اماتين والفندق، ومن الشرق قوصين وجيت، ومن الغرب باقة الحطب وحجة وكور.

وتقدر الأراضي المصادرة من الاحتلال الإسرائيلي بـ 4,500 دونم تم مصادرتها لإنشاء مستوطنة قدوميم ومناطق عسكرية مغلقة من الجهة الشرقية والجنوبية من التجمع. ويتعرض التجمع إلى اعتداءات وانتهاكات من المستوطنين أهمها: سرقة محصول الزيتون، وإتلاف وإحراق المحاصيل الزراعية باستخدام مواد كيماوية ومبيدات قاتله، وطرد المواطنين من أراضيهم وعدم السماح لهم بالعمل فيها.

يقع تجمع كفر قدوم على الطريق الرئيسي بين محافظتي نابلس وقلقيلية، حيث يبعد حالياً 22 كم عن نابلس و25 كم عن قلقيلية و5 كم عن الشارع الرئيسي، وذلك بسبب إغلاق المدخل الرئيسي للقرية من سلطات الاحتلال، حيث يتم الوصول إليها من مدخل قرية الفندق وعلى الطريق الرئيسي الفندق–حجة.
علماً بأنه قبل إغلاق المدخل الرئيسي للتجمع، فإن المسافة بين نابلس وكفر قدوم هي 12 كم، وتبعد عن الشارع الرئيسي 1 كم.

2. السكان والمؤشرات الديمغرافية

بلغ عدد سكان كفر قدوم 2,873 نسمة وفقاً لتعداد السكان عام 2007، وحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن عدد سكان القرية في العام 2016 يبلغ 3,621 نسمة في حين يتوقع أن يصل عدد السكان إلى حوالي 6,981 نسمة في العام 2045 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (9): سكان كفر قدوم في سنة 2016 والنمو السكاني المتوقع لغاية سنة 2045

السنة	2007	2016	2020	2025	2030	2035	2040	2045
عدد السكان (نسمة)	2873	3621	4,004	4,521	5,078	5,675	6,310	6,981
عدد الأسر	490	658	744	873	1,020	1,187	1,378	1,551

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وحسابات "ماس".

كما يلاحظ من الجدول أعلاه فإن عدد السكان سيتضاعف خلال الثلاثين سنة القادمة مما يفرض تحديات التوسع في البناء السكني ومراعاة التخطيط الهيكلي لعدد السكان المضاعف خلال العقود الثلاثة القادمة.

فيما يتوزع سكان القرية على 658 أسرة وفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2016، بينما بلغ معدل حجم الأسرة 6 أفراد. ويتضح أن الطابع الغالب في كفر قدوم هي الأسر المتوسطة.

من حيث التركيب العمري لسكانها، ينتمي غالبية سكان القريتين للفئات العمرية الفتية حيث بلغت نسبة الأفراد في عمر أقل من 15 سنة ما يقارب 40% من مجموع السكان. بينما بلغت نسبة السكان بسن العمل (15–40) سنة 40%، وكبار السن 20%.

وبخصوص الهجرة الداخلية من القرية، فيقدر عدد الأسر التي غادرت القرية إلى مدن نابلس ورام الله وطولكرم وقلقيلية بحوالي 16 أسرة، وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة وعدم توفر فرص عمل للشباب. بينما لا يشهد التجمع هجرة إلى داخله.

أما المغتربين من سكان التجمع خارج الوطن فيقدر عددهم بحوالي 50,000 نسمة منذ عام 1948، وغالبيتهم يقيمون بالأردن، إلا أن دورهم الاقتصادي في البلد محدود جداً، حيث تبلغ نسبة التحويلات المالية لعائلاتهم 3% فقط، والبعض يقدم مساعدات خيرية كدعم طلبة الجامعات.

- **دخل الأسر ومستويات المعيشة**

ويقدر معدل دخل الأسرة بـ 2,500 شيكل، حيث يقدر معدل الدخل الشهري لـ 15% من الأسر بأقل من 1,500 شيكل، بينما 75% من الأسر يتراوح دخلهم ما بين 1,600–4,000 شيكل، وهم فئة الموظفين من الدرجة الوسطى في المؤسسات الحكومية والخاصة، و10% فقط من الأسر يتراوح معدل دخلها الشهري ما بين 4,000– 6,000 شيكل، وهم موظفو الإدارات العليا وأصحاب مشاريع خاصة.

- **التعليم والتدريب**

يوجد في التجمع ثلاث مدارس حكومية، وهي:

- مدرسة ذكور ثانوية كفر قدوم: يبلغ عدد الطلبة 300 طالب، في الفرعين الأدبي والعلمي.
- مدرسة ذكور كفر قدوم الأساسية: يبلغ عدد الطلبة 200 طالب.
- مدرسة بنات كفر قدوم الثانوية: 450 طالبة، في الفرعين الأدبي والعلمي.

ومن الجدير ذكره أن المؤسسات التعليمية في كفر قدوم تتلقى المساعدات من ملتقى أبناء كفر قدوم بالخارج.

وبخصوص التعليم العالي، فتقدر نسبة الحاصلين على شهادات من المعاهد المتوسطة والجامعات (دبلوم فأعلى) بحوالي 30%، أي حوالي 1,000 متعلم/ة. حيث يقدر عدد الطلبة الجامعين حاليا بـ 150 طالب/ة، 50% منهم يدرسون في جامعة النجاح الوطنية وجامعة القدس المفتوحة في قلقيلية وجامعة بيرزيت. كما يلتحق 20 طالب بجامعات خارج الوطن، حصل غالبيتهم على منح دراسية من السلطة حيث يدرسون في جامعات الجزائر ومصر وروسيا.

يفتقر التجمع لوجود مراكز تعليمية و/أو مراكز للتشغيل، لذا يتوجه الشباب إلى مدينة نابلس للحصول على تدريب مهني. يقدر عدد الخريجين من مركز التدريب المهني بحوالي 30 شاب، في معظم التخصصات: كهرباء، وميكانيك

سيارات، وبلاط. إلا أنه، وبحسب المبحوثين، يعتبر مستوى التدريب ضعيفاً بالمراكز. وتقدر تكلفة التدريب لمدة سنة بحوالي 5,500 شيكل، إضافة إلى أن تكلفة المواصلات تصل لـ 350 شيكل شهرياً. ونتيجة لبعد المسافة وتكلفة المواصلات أدى ذلك إلى ضعف إقبال الشباب على التدريب المهني.

- **الصحة**

يوجد عيادة صحية تابعة لوزارة الصحة، تقدم خدمات الرعاية الأولية للأطفال والحوامل وذوي الأمراض المزمنة. وتقدم جرعات التطعيم للأطفال والفحص الطبي وصرف الأدوية وفحوصات مخبرية أساسية. وتعمل ممرضة يومياً بالعيادة، أما الطبيب فيتواجد يومين بالأسبوع.

- **العمالة**

تقدر نسبة المشاركة الاقتصادية بالتجمع بحوالي 50% من الجنسين، أي قرابة 200،2 مشارك/ة. وتبلغ نسبة العمالة حوالي 73% مقابل 27% نسبة البطالة، والتي تعتبر أعلى نسبة بالمنطقة حيث بلغ عدد المسجلين عاطلين عن العمل 600 شخص من الفئة العمرية (20–35) سنة.

إلا أن نسبة البطالة تنخفض بشكل كبير خلال موسم الزيتون (عمالة مؤقتة)، وأيضاً هنالك مشاريع مؤقتة لخلق فرص عمل تصل مدتها إلى 6 شهور، كمشاريع بناء سلاسل حجرية، وأرصفة، وجدران استنادية.

وغالبية العمالة تعمل بالقطاع الحكومي خاصة في الأجهزة الأمنية، يليها القطاع الخاص، أما العمل داخل الخط الأخضر فهو منخفض جداً ويقدر بحوالي 20 عامل.

3. البنية التحتية

- **الكهرباء**

يعتمد التجمع على شبكة الكهرباء القطرية الإسرائيلية، ويبلغ طول الشبكة حوالي 20 كم، وهي بحالة جيدة، ويقدر عمرها بـ 15 سنة، ونسبة الفاقد تصل إلى 10% فقط.

تغطي الشبكة كافة المناطق بالتجمع، وتصل لكافة المنازل والمنشآت، ويبلغ عدد المشتركين بالخدمة 740 مشترك حسب سجلات المجلس المحلي، منها 700 اشتراك للاستهلاك المنزلي، و30 اشتراك للاستهلاك التجاري، و10 اشتراكات للاستهلاك الصناعي.

ويقدر معدل الاستهلاك الشهري بـ 108,000 كيلو واط وقيمة الفاتورة الشهرية بـ 65,000 شيكل.

ويقدر معدل الاستهلاك المنزلي للكهرباء بحوالي 150 كيلو واط شهريا، أما التجاري والصناعي فيقدر بحوالي 500 واط شهريا بسبب استخدام الثلاجات والمعدات الصناعية. كما يرتفع معدل الاستهلاك خلال موسم الزيتون (تقدر فترة العمل بشهرين) بسبب عمل معاصر الزيتون حيث يقدر استهلاكها الشهري بحوالي 30,000 كيلو واط بالشهر، وتصل قيمة الفاتورة للمعاصر بحوالي 25,000 شيكل. ويباع الكيلو واط ب 0,6 شيكل للاشتراك المنزلي والتجاري، و1 شيكل للصناعي.

ويعاني سكان التجمع من قطع الكهرباء أحياناً بسبب استهداف جيش الاحتلال لخط الضغط العالي. وتقدر تكلفة الصيانة بـ 3,000 شيكل.

ومن أهم احتياجات التجمع لتطوير خدمة الكهرباء، توسيع الشبكة بحوالي 6 كم لتتناسب مع التوسع العمراني فيها، بتكلفة تقديرية 350,000 شيكل، إضافة إلى إمكانية تنفيذ مشروع شبكة أرضية للكهرباء.

- **المياه**

تعتبر "شركة ميكروت الإسرائيلية" مصدر المياه الرئيسي في التجمع، كما يوجد شبكة مياه يبلغ طولها 20 كم ويقدر عمرها بحوالي 30 سنة، أما نسبة الفاقد فيها فتصل إلى 35%.

ويبلغ معدل الاستهلاك الشهري 7,000 كوب في فصل الصيف و5,000 كوب في فصل الشتاء. وحالياً لا يوجد نقص بالمياه خلال فصل الصيف. وتقدر قيمة الفاتورة شهرياً بـ 20,000 شيكل في فصل الصيف، و15,000 شيكل في فصل الشتاء. وتقدر الديون المستحقة على المشتركين بحوالي 150,000 شيكل يتم تقسيطها شهرياً.

ويتم تحديد سعر الكوب على أساس كمية الاستهلاك، فأول 4 كوب من الكمية المستهلكة تباع بسعر 6.5 شيكل للكوب لتعويض تكلفة الفاقد، وبعد 4 كوب يصبح السعر 4.5 شيكل.

يقدر معدل الاستهلاك المنزلي بحوالي 12 كوب شهرياً، أما الاستهلاك التجاري فلا يتعدى 4 كوب شهرياً.

وفيما يتعلق بمشاريع تحسين شبكة المياه، تم المباشرة بتنفيذ مشروع تجديد الشبكة بتكلفة تقديرية 1,200,000 دولار بتمويل من CRDP وتنفيذ UNDP وبلغت مساهمة المجلس 50,000 دولار، و300,000 دولار ثمن مواسير من سلطة المياه الفلسطينية. جزء من المشروع يهدف لخدمة القطاع المنزلي والزراعي بتكلفة تقدر بحوالي 100,000 دولار. وتم حتى الآن تجديد 3 كم من الشبكة، ومن المتوقع إنهاء المشروع نهاية عام 2016. إضافة إلى توسيع الشبكة لتلبية احتياجات السكان بسبب التوسع العمراني وتقدر التكلفة بحوالي 50,000 شيكل سنوياً بتمويل ذاتي من المجلس المحلي.

ويسعى أهالي التجمع إلى بناء آبار منزلية لمواجهة النقص بالمياه في فصل الصيف، حيث يتوفر حوالي 60 بئر منزلي سعة البئر الواحد 80 كوب. كما يعمل المزارعون على إنشاء آبار تجميع لاستخدامها في الري التكميلي ويقدر عددها بحوالي 100 بئر سعة 80 كوب.

ومن أهم المشاكل المتعلقة بقطاع المياه التي تواجه التجمع حالياً:

1. نسبة الفاقد مرتفعة وتصل إلى 35% مما يزيد من تكلفة المياه.
2. التمديدات العشوائية للشبكة والتي تتم بناء على تلبية احتياجات وليس على خطة واضحة ومحددة.
3. تلوث المياه نتيجة اختلاطها بالمياه العادمة في الحفر الامتصاصية.

- **النفايات الصلبة**

يوجد في التجمع 40 حاوية لجمع النفايات الصلبة من المنازل، وتبلغ رسوم الخدمة 15 شيكل شهرياً لكل منزل، علماً بأن تكلفة جمعها بسيارات جمع النفايات ونقلها تقدر بحوالي 10,000 شيكل شهرياً.

ويتم جمع النفايات بسيارة تابعة لمجلس حجة المحلي مؤقتاً مرتين أسبوعيا لحين حل أزمة مجلس الخدمات المشترك للنفايات الصلبة بالمحافظة، وتنقل إلى مكب عشوائي في حجة. ومن المتوقع بعد انتهاء أزمة مجلس الخدمات المشترك أن يتم نقل النفايات الصلبة إلى قلقيلية ومن ثم إلى مكب زهرة الفنجان.
ومن أهم المشاكل المتعلقة بخدمة النفايات الصلبة، نقص الحاويات وضعف المتابعة من مجلس حجة المحلي.

- **الصرف الصحي**

يفتقر التجمع إلى وجود شبكة للصرف الصحي، حيث يعتمد الأهالي على الحفر الامتصاصية للتخلص منها وسحبها باستخدام تنكات خاصة، وتقدر تكلفة النضح بحوالي 50 شيكل شهرياً سعة 5 كوب.
وتتمثل المشاكل المتعلقة بالصرف الصحي فيما يلي:

1. ارتفاع تكلفة نضح المياه العادمة على الأهالي.
2. حدوث مشاكل اجتماعية بين الجيران والأهالي بسبب تسرب المياه العادمة إلى أراضيهم ومنازلهم.
3. تلوث التربة والمياه.
4. انتشار الحشرات.

وللحد من انتشار الحشرات، يقوم المجلس برش شوارع التجمع بالمبيدات مرتين شهرياً، بتكلفة 1,500 شيكل للمرة الواحدة. كما قام المجلس بإعداد دراسة لإنشاء شبكة للصرف الصحي ومحطة تنقية بتكلفة تقديرية 13 مليون دولار، إلا أن غياب التمويل يشكل عائقاً أمام تنفيذ المشروع.

- **النقل والمواصلات**

أ- شبكة الطرق

يتوفر في التجمع شبكة طرق رئيسية وفرعية وهي بحالة جيدة، وغالبية منازل التجمع موصولة بالشبكة، إلا أن التمدد العمراني العشوائي في الأراضي الزراعية أوجد حوالي 20 منزلاً جديداً بدون طرق معبدة.
ويبلغ طول شبكة الطرق الرئيسية الإجمالية 10,5 كم، منها 10 كم معبدة، و0.5 كم غير معبدة، أما شبكة الطرق الداخلية، فتبلغ أيضاً 10 كم، منها 5 كم معبدة و5 كم غير معبدة.
جميع الطرق بحاجة إلى صيانة، وحالياً يتم إعادة تأهيل شبكة الطرق ضمن مشروع تجديد شبكة المياه، علماً بأن التجمع بحاجة إلى فتح طرق جديدة بطول 6 كم حسب المخطط الهيكلي الجديد حيث أن مساحة الطرق تقدر ب 26 كم.
هناك طرق تربط التجمع بالتجمعات المحيطة، تستخدم كطرق بديلة عند إغلاق جيش الاحتلال للطرق الرئيسية، وأهمها:

1. طريق زراعي رابط مع بيت ليد: بطول 4 كم، بحاجة إلى صيانة، يساعد المزارعين في الوصول إلى أراضيهم. إضافة إلى تسهيل وصول الأهالي إلى محافظتي جنين وطولكرم بتكلفة منخفضة ووقت أقل.
2. طريق رابط لمفرق اماتين: بطول 3.5 كم، جزء منه ترابي والجزء الأخر (بسكورس)، يربط التجمع بمدينة قلقيلية ونابلس، ويسمح بوصول المزارعين إلى أراضيهم.

ب- المواصلات والمرور

يواجه التجمع، كباقي تجمعات "جورة عمرة" مشكلة في توفر حافلات نقل عمومية تعمل على نقل السكان من التجمع إلى مدينتي نابلس وقلقيلية. فأغلب هذه المركبات غير ملتزمة بالوصول إلى التجمع، وتقوم بتوصيل الركاب إلى الشارع الرئيسي في الفندق، ومن ثم يتم استخدام سيارات خاصة بعضها غير مرخص لنقل الركاب إلى داخل التجمع، مما يزيد من تكلفة النقل على الأهالي. حيث تبلغ أجرة الراكب بين نابلس والتجمع 6.5 شيكل، ومن الفندق إلى التجمع 3 شيكل.

ويعود السبب في ذلك إلى ضعف الرقابة من الجهات الحكومية المختصة، كشرطة السير ووزارة المواصلات. وبرأي السائقين فإن السبب مرتبط بارتفاع التكلفة وانخفاض الأجرة مما يتسبب لهم بخسائر مالية.
ويعمل على خط التجمع 3 حافلات مخصصة لنقل ما يقارب 130 طالب/ة من طلبة الجامعات إلى نابلس مرة واحدة ذهاباً وإياباً، وتصل أجرة الراكب 6 شيكل.
ويعد عدم التزام سائقي السيارات العمومية بتوصيل الركاب إلى التجمع مما يؤدي إلى زيادة في الوقت والتكلفة أهم مشاكل خدمة المواصلات في التجمع.

4. مؤسسات وبرامج تنموية في كفر قدوم[13]

جمعية كفر قدوم النسوية الخيرية

تأسست جمعية كفر قدوم النسوية الخيرية عام 2013 باتفاق مجموعة من سيدات البلدة بهدف تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، والعناية بالأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، وأعمال خيرية أخرى. تتكون الجمعية من 81 عضواً (11 هيئة إدارية و70 هيئة عمومية) من الإناث فقط، ويقتصر عمل الجمعية على النساء والأطفال في الفئة العمرية (3-15 سنة). كما قامت وتقوم الجمعية بالأعمال التالية:

1. أنشأت الجمعية روضة أطفال بدعم من أبناء كفر قدوم بالخارج بالإضافة إلى دعم الـ UNDP لها.
2. توفير فرص عمل للمرأة.
3. الدفاع عن حقوق المرأة في حال تعرضت لظلم سياسي أو اجتماعي.
4. توفير 21 سماعة لذوي الاحتياجات الخاصة.
5. إنشاء مركز لياقة بدنية للنساء.
6. دعم وجلب سبعة مشاريع للنساء (مكتبة، وسوبر ماركت، وأبقار، وأغنام).
7. دورات تثقيف وتوعية من أجل خلق قيادات شابة.
8. المشاركة بالبازارات الخيرية في الأردن.
9. دورات تجميل للنساء.
10. دروس تقوية في اللغة الإنجليزية والرياضيات للطالبات.

[13] المصدر: المقابلات الميدانية.

المعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها المرأة:

تعاني المرأة في كفر قدوم كباقي نساء فلسطين من مشاكل اقتصادية واجتماعية تقف عائقاً حيال تحسين دورها في المجتمع، حيث تعتبر مشكلة البطالة من أهم المشكلات التي تعاني منها المرأة، فعلى الرغم من أن 90% من النساء متعلمات إلا أن 10% فقط منهن يعملن. كما تعاني المرأة من العادات والتقاليد التي تنتقد عمل المرأة بالإضافة إلى نقص الخبرة في العمل، وصعوبة تسويق منتجاتهن. ولتحسين واقع المرأة الحالي فإنها بحاجة إلى:

1. توفير فرص عمل مناسبة.
2. تدريب وتأهيل.
3. إنشاء مشاريع لاستيعاب النساء.

تتمتع الجمعية النسوية في كفر قدوم بعلاقات ممتازة مع المؤسسات المحلية والأجنبية تساعدها على المساهمة في خدمة المجتمع بشكل كبير. فالجمعية تتعاون مع المجلس البلدي في كافة المجالات لخدمة البلدة، كما أنها تتعاون مع ملتقى أبناء قدوم في الخارج، والـ UNDP، والجمعية الفرنسية، وجمعية المرأة الريفية، والجمعيات النسائية في القرى والبلدات المجاورة، وجمعية أطباء حقوق الإنسان بالداخل لدعم المرأة وتنمية البلدة، حيث بلغ عدد المستفيدين من خدمات الجمعية 130 سيدة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال توفير فرص عمل وتوفير دعم لمشاريعهن. وتخطط الجمعية للقيام بنشاطات ومشاريع عديدة للمساهمة في تنمية البلدة ولكنها بحاجة إلى دعم مادي للقيام بذلك، كما يظهر الجدول أدناه بعض هذه المشاريع والاحتياجات:

جدول 10: المشاريع والاحتياجات النسوية المطلوبة بالتجمع

	المشاريع	المتطلبات
1	مشغل خياطة للنساء	مقر للجمعية يحتوي على مشغل خياطة، ومدربين، وماكينات خياطة.
2	توسيع الروضة لتستوعب أكبر عدد من الأطفال	اشتمال مقر الجمعية على روضة
3	مركز ثقافي وأماكن ترفيهية	قاعة ندوات وأجهزة وأدوات ترفيهية
4	محل تجاري (سوبر ماركت) وصالون تجميلي للسيدات	دعم مادي ومدربي فنون تجميل وتدريب النساء على قيادة السيارات
5	مشاريع زراعية للزعتر والأعشاب الطبية	دعم مادي وإرشاد زراعي

مصدر: مقابلات فريق العمل مع الجمعيات النسوية في التجمعات.

المؤسسات الشبابية

يعتبر نادي كفر قدوم الرياضي المؤسسة الوحيدة التي تعنى بالشباب في كفر قدوم، وهو نادي ثقافي رياضي اجتماعي تأسس عام 1986 ويتكون من 9 أعضاء جميعهم من الذكور. يحظى النادي باهتمام معظم سكان كفر قدوم (16-65 سنة) وذلك لاهتمام سكان البلدة بالرياضة ولكن نظراً لسوء الأحوال بعد الانتفاضة الثانية تجمد نشاط النادي بشكل كبير، حيث أن النادي لا يتلقى أي دعم يمكنه من ممارسة الأدوار التي تخدم شباب البلدة، ولذلك لا يوجد دور للنادي في تنمية البلدة.

ركز النادي جهوده في السابق على إيجاد فرص عمل للشباب، فقد عمل على توظيف 40 شاباً في الوظائف الحكومية، كما يهدف إلى استيعاب الشباب وتنمية مهاراتهم الرياضية والثقافية. وفي الوقت الحالي يعمل النادي على فتح باب

الانتساب له من جديد بعد أن توقف عن مزاولة نشاطاته قرابة عشر سنوات، حيث تم توفير قطعة أرض بالتعاون مع المجلس ويسعى أعضاء النادي للحصول على تمويل لبناء مقر وملعب للنادي.

يعاني الشباب في كفر قدوم من البطالة والعوامل المترتبة عليها من يأس وإحباط، ناتجة عن عدم القدرة على إيجاد مصدر دخل دائم يوفر لهم العيش الكريم. كما يعانون من نقص المهارات اللازمة لدخولهم إلى سوق العمل، لذلك يحتاج النادي إلى دعم مادي ليعزز دوره في مساعدة الشباب من خلال إيجاد مشاريع تسهم في تنمية البلدة وفتح فرص عمل للشباب. ويسعى النادي إلى إنشاء حديقة وملاهي للأطفال حال توفر الدعم الكافي لذلك.

8-2 كفر لاقف

1. الموقع والحدود

كفر لاقف هي إحدى قرى "جورة عمرة" التابعة لمحافظة قلقيلية. يحدها من الغرب قرية عزون، ومن الشمال والشرق قرى حجة وباقة الحطب، كما تعتبر مستوطنة كرني شمرون من أقرب المستوطنات لكفر لاقف وتقع إلى الشرق منها.

تبلغ المساحة الإجمالية لكفر لاقف حوالي 5,000 دونم، شاملة 320 دونم مصنفة كأراضي منطقة (ب)، وتمثل مساحة الأراضي السكنية والمبني عليها، أما الباقي (حوالي 4,680 دونم) فتصنف كأراضي منطقة (ج). وهناك مخطط مقترح للتوسع بمساحة الأراضي المبني عليها بحوالي 180 دونم أخرى، لتصبح المساحة السكنية 500 دونم.

تشكل الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء أكثر من 80% من مساحة القرية، بالإضافة إلى حوالي 8.4 كم طرق. لا تحتوي كفر لاقف على حدائق أو أماكن ترفيهية عامة، كما لا يوجد فيها مناطق أو مساحات صناعية.

يعاني سكان القرية من الاعتداءات المتكررة من المستوطنين عليهم وعلى أراضيهم، بالإضافة إلى مصادرة جزء كبير من الأراضي، من خلال إقامة جدار بعرض 25 متراً ابتداءً من مدخل القرية، ويمتد على جزء كبير منها، مما يعيق استفادة السكان من هذه الأراضي.

2. السكان والمؤشرات الديمغرافية

بلغ عدد سكان كفر لاقف 846 نسمة وفقاً لتعداد السكان عام 2007، وحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن عدد سكان القرية في العام 2016 يبلغ 1,066 نسمة في حين يتوقع أن يصل عدد السكان إلى حوالي 2,055 نسمة في العام 2045 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (11): سكان كفر لاقف في سنة 2016 والنمو السكاني المتوقع لغاية سنة 2045

السنة	2007	2016	2020	2025	2030	2035	2040	2045
عدد السكان (نسمة)	846	1066	1,179	1,331	1,495	1,671	1,858	2,055
عدد الأسر	157	194	219	257	300	350	406	457

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وحسابات فريق ماس.

كما يلاحظ من الجدول أعلاه سيتضاعف عدد السكان خلال الثلاثين سنة القادمة مما يفرض تحديات التوسع في البناء السكني ومراعاة التخطيط الهيكلي لعدد السكان المضاعف خلال العقود الثلاثة القادمة.

فيما يتوزع سكان القرية على 194 أسرة وفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2016، بلغ معدل حجم الأسرة 4 أفراد. ويتضح أن الطابع الغالب في كفر لاقف هو الأسر المتوسطة.

من حيث التركيب العمري لسكانها، ينتمي غالبية سكان القرية للفئات العمرية الفتية، حيث بلغت نسبة الأفراد في عمر أقل من 15 سنة ما يقارب 40% من مجموع السكان. بينما بلغت نسبة السكان بسن العمل (15–64) سنة 52%، وكبار السن 8%.

وفيما يتعلق بالهجرة الداخلية، فتقدر بحوالي 3% (15 شخص) غالبيتهم من فئة الشباب، ويعود السبب في هجرتهم إلى ضعف الخدمات العامة والبنية التحتية بالتجمع، إضافة إلى الالتحاق بوظائف أو الحصول على فرص عمل وغالباً بمدينتي نابلس ورام الله.

أما فيما يتعلق بالمغتربين بالخارج، فيقدر عدد سكان التجمع المقيمين بالخارج منذ عام 1948 بحوالي 6,000 نسمة، وغالبيتهم يقيمون بالأردن، ويرسل بعضهم تحويلات مالية لأقاربهم، والأغنياء منهم يستثمرون في قطاع الأراضي، ويدعمون عائلات فقيرة.

- **دخل الأسر ومستويات المعيشة**

وفق مصادر المجلس القروي يبلغ **معدل دخل الأسرة** الشهري 2,400 شيكل، دخل 15% منهم اقل من 1,500 شيكل، بينما 50% منهم يتراوح معدل دخلهم الشهري ما بين 1,600–4,000 شيكل وغالبيتهم موظفين درجة وسطى، بينما 20% منهم يتراوح معدل دخلهم ما بين 4,001– 6,000 شيكل ويمثلون موظفي الإدارة العليا، أما 15% فيصل معدل دخلهم لأكثر من 6,000 شيكل.

- **التعليم والتدريب**

وفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن 13% من السكان يحملون مؤهلات علمية (دبلوم فأكثر).
بالنسبة للمؤسسات التعليمية يوجد في كفر لاقف مدرسة واحدة مختلطة، من الصف الأول للتوجيهي، تضم حوالي 250 طالب وطالبة. وهناك توجه من المجلس لبناء مدرسة أخرى، ولكنهم لم يحصلوا على موافقة حكومية لأن المدرسة الحالية كافية من وجهة نظرهم.

المشاكل المتعلقة بهذه المدرسة تتمثل بضرورة فصل طلاب المرحلة الابتدائية عن الثانوية، بالإضافة إلى الحاجة لصيانة بعض المرافق فيها.

يفتقر التجمع لمؤسسات تدريبية، ويتوجه الطلبة الراغبين بالحصول على تدريب مهني إلى مراكز مدينة نابلس، وبشكل خاص مركز العلوم والثقافة، حيث يتدربون على مهارات الحاسوب. ويتلقى الشباب تدريباً في مركز التدريب المهني خاصة في البلاط والكهرباء. أما الشابات فغالبيتهن يتدربن على أعمال الخياطة والتجميل.

وتعتمد رسوم التدريب على نوعية التدريب ومدته الزمنية وأيام الدوام، وتستغرق غالبية البرامج ما يقارب 4 شهور، وتتراوح الرسوم للتدريب المهني ما بين 1,500– 2,500 شيكل.

- **الصحة**

بالنسبة للخدمات الصحية، تتواجد الإغاثة الطبية مرة كل أسبوعين في القرية لتقديم خدماتها، بالإضافة إلى وجود طبيب أسنان واحد يأتي إلى عيادته الخاصة ساعتين أو ثلاث ساعات يومياً. لا يوجد في القرية عيادة صحية حكومية يتواجد فيها الأطباء بشكل دائم، مما يضطر السكان للذهاب إلى المدن المجاورة للعلاج أو في الحالات الطارئة.

- **العمالة**

تقدر نسبة البطالة بين الذكور في القرية بحوالي 5%، بينما تصل إلى 15% بين النساء غير المتزوجات (على اعتبار أن غالبية النساء المتزوجات يعملن كربات بيوت).
يبلغ عدد القوى العاملة في كفر لاقف حوالي 250 عامل وعاملة، شخص واحد منهم يعمل في القطاع الخاص في بنك تجاري في قلقيلية، و25 منهم يعملون في قطاع التدريس (13 ذكور، و12 إناث)، و50 عامل في قطاع الصناعة والحرف، و10 عمال في التجارة، و10 عمال في البناء، و30 موظف حكومي، و100 عامل وعاملة في مشاغل الخياطة الموجودة في القرية (70 ذكور، و30 إناث). أما في موسم قطف الزيتون، فإن 100% من القوى العاملة تتوجه إلى قطف الزيتون.

يتراوح عدد الخرجين الجامعيين سنوياً بين 5–6 خريجين، غالبيتهم من الإناث. كما يوجد حالياً حوالي 50 طالب وطالبة يدرسون في جامعات بيرزيت، والعربية الأمريكية، والنجاح وخضوري، وخارج فلسطين.

3. البنية التحتية

- **الكهرباء**

يبلغ طول شبكة الكهرباء في كفر لاقف حوالي 3 كم، منها 1 كم ضغط عالي، وتصل إلى جميع السكان والمنشآت المهنية. المصدر الرئيسي للكهرباء هو شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية. تأسست الشبكة في القرية سنة 2005، حيث كان السكان قبل تأسيس هذه الشبكة يعتمدون على محولات كهربائية خاصة، ولكن تكلفتها عالية مما اضطرهم إلى بناء وتمديد هذه الشبكة.

يبلغ عدد الاشتراكات الكلية للكهرباء 300 اشتراك، منها 250 اشتراك منزلي، و50 اشتراك تجاري وصناعي. يصل معدل السحب الشهري للكهرباء حوالي 120 ألف كيلو واط، 50% منه استهلاك منزلي، و50% استهلاك صناعي وتجاري، خاصة لمزارع الدجاج والمناجر.

يبلغ سعر الكهرباء للاستهلاك المنزلي حوالي 59 أغورة للكيلو واط الواحد (1 فاز)، بينما يصل إلى 64 أغورة للكيلو واط الواحد للاستهلاك الصناعي والتجاري (3 فاز). يبلغ معدل فاتورة الكهرباء الكلية للقرية حوالي 55 ألف شيكل شهرياً، فيما تبلغ قيمة ديون الكهرباء المتراكمة حوالي 350 ألف شيكل. هذه الديون تراكمت قبل البدء بنظام الدفع المسبق سنة 2010.

تحتاج القرية إلى تمديد شبكة الكهرباء لتشمل مناطق التوسع المقترحة، ولكن المشكلة الأكبر التي تواجه القرية هي عدم كفاية التمويل، حيث يتم تمويل الإصلاحات والتوسعات في شبكة الكهرباء من أهالي القرية أنفسهم، فلا دور لسلطة الطاقة في هذه العملية (بلغت تكلفة الإنشاء والتوسعة السابقة للشبكة حوالي 200 ألف شيكل، والمشروع الحالي تبلغ تكلفته 100 ألف شيكل، بتمويل من سكان القرية).

- **المياه**

المصدر الرئيس للمياه الواصلة للقرية هي الشركة القطرية الإسرائيلية (ميكروت). يبلغ طول شبكة المياه في التجمع حوالي 3 كم تصل إلى جميع بيوت ومنشآت القرية، وقد تأسست سنة 1994. حالياً، يقوم مجلس الخدمات المشترك في منطقة "جورة عمرة" بالتحضير لمشروع إنشاء شبكة مياه مشتركة بين قرى المنطقة، وبتكلفة 22 ألف دولار، وذلك بهدف توفير مصدر مياه دائم لتشجيع الزراعة المروية وتقليل تكاليفها.
كما تم العمل على مشروع تطوير شبكة المياه في القرية بين شهري نيسان وتموز 2016، بتمويل من الحكم المحلي وبتكلفة 270 ألف شيكل.
سنة 1996، تم إنجاز مشروع خزان مياه بسعة 200 كوب ممول من قبل UNDP.

تبلغ نسبة الفاقد في شبكة المياه حوالي 10%، فيما يبلغ عدد اشتراكات المياه 300 اشتراك (250 منزلي، و50 مهني). بلغت قيمة ديون المياه المتراكمة على السكان حوالي 250 ألف شيكل منذ عام 2000. يبلغ متوسط الاستهلاك المنزلي شهرياً 15–20 كوب لكل أسرة، بالإضافة إلى 300 كوب شهرياً للمنشآت الصناعية ولمنشآت الثروة الحيوانية.

يبلغ سعر كوب الماء 4 شيكل للكوب إذا كان الاستهلاك أقل من 20 كوب، ثم يصبح سعره 5 شيكل إذا زاد الاستهلاك عن 20 كوب شهرياً، فيما تبلغ تكلفة الكوب على المجلس 3 شيكل. يبلغ معدل فاتورة الكهرباء الكلية للقرية حوالي 20 ألف شيكل، فيما يبلغ معدل الديون الشهرية حوالي 6,000 شيكل، أي ما نسبته 30% من إجمالي الفاتورة الكلية.

تحتاج شبكة المياه في كفر لاقف إلى تجديد حوالي 1 كم خطوط مياه وأنابيب قديمة، بالإضافة إلى مد خطوط مياه في مناطق التوسعة. لكن في الوقت الحالي لا يوجد مصدر تمويل أو مشروع للإصلاح أو التوسعة.
يوجد في القرية عدد من الآبار لجمع المياه، ولكن نسبة الاعتماد عليها ضئيلة، كما لا يوجد فيها ينابيع.

- **النفايات الصلبة**

يقوم مجلس النفايات الصلبة في حجة بجمع النفايات 4 مرات أسبوعياً من 30 حاوية موزعة في أرجاء كفر لاقف. حيث تقوم سيارات خاصة تابعة لمجلس نفايات حجة بهذه المهمة، ومن ثم تقوم بنقلها إلى مكب مؤقت في حجة ثم إلى مكب زهرة الفنجان في جنين.

تبلغ تكلفة النفايات الصلبة على الأسرة الواحدة 30 شيكل بالمعدل شهرياً (3 شيكل على كل فرد في الأسرة). يجمع المجلس من السكان ما مجموعه 9,000 شيكل شهرياً، ويدفع 6,000 شيكل لمجلس نفايات حجة، أما الباقي فيدفع لعامل النظافة ولصيانة الحاويات.

تصل نسبة سداد السكان لرسوم النفايات 100%، حيث يتم اقتطاعها عند الشحن للكهرباء. سابقاً، كان هناك مكب نفايات عشوائي في كفر لاقف، ولكنه مغلق الآن ولا يسمح بالتخلص من النفايات فيه.
من أبرز المشاكل المتعلقة بالنفايات الصلبة ارتفاع رسوم التخلص منها، بسبب المسافة الطويلة التي تقطعها الشاحنات للوصول إلى مكب زهرة الفنجان. بالإضافة إلى الحاجة لوجود عدد أكبر من الحاويات، فالحاويات الموجودة حالياً لا تفي باحتياجات القرية.

- **الصرف الصحي**

لا يوجد شبكة صرف صحي في كفر لاقف، فالتخلص من المياه العادمة يتم من خلال حفر امتصاصية تابعة لكل بيت ومنشأة، حيث يقوم السكان بالتخلص من هذه المياه عن طريق صهاريج خاصة بالنضح، وبتكلفة 50 شيكل لكل ثلاثة أكواب. يختلف عدد مرات النضح باختلاف طبيعة التربة، فالبيوت المقامة في منطقة صخرية تضطر للنضح بما معدله 3 مرات شهرياً (لان المناطق الصخرية يكون التسريب فيها ضعيف)، أما مناطق التربة السهلية، فيقوم السكان فيها بالنضح مرة كل شهرين.

من أبرز المشاكل المتعلقة بالصرف الصحي خطورة اختلاط المياه العادمة في الحفر الامتصاصية مع مياه الشرب والري، بالإضافة إلى تلويث التربة. إضافة إلى ذلك، يتم التخلص من المياه العادمة الناتجة عن النضح بشكل عشوائي في مناطق قريبة من التجمعات السكنية، مما يسئ للمنظر العام للقرية.

من الحلول المقترحة لمشاكل الصرف الصحي، إنشاء شبكة صرف صحي ومحطة لتنقية المياه العادمة، تربط بين قرى جورة عمرة. تقدر التكلفة التقديرية لإنشاء شبكة الصرف ومحطة التنقية في المنطقة بحوالي مليون دولار. من أبرز المعيقات لتنفيذ المشروع موافقة الجانب الإسرائيلي، بالإضافة إلى عدم توفر التمويل.

- **النقل والمواصلات**

أ- شبكة الطرق

يقدّر طول الطرق المعبدة في كفر لاقف بحوالي 2 كم، منها 1 كم طرق فرعية و1 كم طريق رئيسية. بينما يبلغ طول الطرق الفرعية غير المعبدة حوالي 400 متر، والطرق الزراعية حوالي 4 كم.
حوالي 50 بيت ومنشأة في كفر لاقف لا تصلها طرق معبدة. هناك حاجة إلى تعبيد ما مجموعه 2 كم أخرى من الطرق الرئيسية والفرعية في القرية، أما الطرق المعبدة حالياً، فوضعها جيد ولا تحتاج إلى إصلاح أو تجديد.
لا يوجد شبكة طرق فرعية تربط بين كفر لاقف والقرى المجاورة لها بشكل مباشر، باستثناء الطريق الرئيسي.

ب- المواصلات والمرور

يتم التنقل داخل القرية إما سيراً على الأقدام، أو باستخدام السيارات الخاصة، فلا حاجة للمواصلات الداخلية نظراً لصغر مساحة القرية. أما بالنسبة للتنقل خارج التجمع، فهناك سيارتان تقومان بنقل السكان إلى قرية عزون المجاورة (3 شيكل للراكب)، حيث يوجد فيها مجمع للسيارات العمومية، ومن هذا المجمع يستطيع السكان الذهاب إلى قلقيلية (6 شيكل للراكب)، وإلى نابلس (11 شيكل للراكب)، ومنهما إلى المدن الأخرى.
المشكلة التي يعاني منها سكان القرية المتعلقة بالمواصلات هي عدم انتظام مجيئ هذه السيارات إلى القرية، وعدم كفاية أعداد هذه السيارات بالنسبة لحاجة السكان، بالإضافة إلى عدم وجود مكتب تكسي خاص في القرية.

الحل لهذه المشكلة يكمن بتوفير عدد من الباصات والسيارات العمومية التابعة للحكومة، للقدوم إلى كفر لاقف بشكل منتظم، خاصة لنقل طلاب الجامعات (50 طالب) إلى جامعاتهم في الوقت المطلوب.

- **الاتصالات والانترنت**

تتوفر شبكة الهاتف الأرضي والنقال وشبكة الانترنت في جميع أرجاء القرية، ولا يوجد مشاكل حالية في هذه الشبكات.

- **خدمات ترفيهية**

لا يوجد في كفر لاقف حدائق ومتنزهات عامة، ولكن يوجد فيها ملعب كرة قدم صغير تابع للمدرسة، وملعب رملي أكبر.

4. مؤسسات وبرامج تنموية في كفر لاقف[14]

لا يوجد في كفر لاقف تعاونيات زراعية أو مؤسسات شبابية، ولكن يوجد فيها جمعية نسوية تخدم النساء والأطفال تحت سن 15 سنة. هناك روضة للأطفال تابعة لهذه الجمعية يستفيد منها غالبية أطفال القرية، كما تقوم الجمعية بإعطاء دورات لتعليم التطريز والنسيج ودورات تثقيفية مختلفة، ودورات تصنيع غذائي يستفيد منها نحو 50% من نساء القرية.

تعتمد الجمعية في تمويلها على سكان القرية، بالإضافة إلى العوائد من روضة الأطفال، وإيرادات بيع وتسويق المنتجات الغذائية التي تنتجها نساء الجمعية، مثل الزعتر ورب البندورة والمنتجات الغذائية الحيوانية وغيرها.

كذلك قامت العديد من المؤسسات الدولية مثل (UNDP) و(USAID) بدعم الجمعية، مثل دعم بناء مقر للجمعية، بالإضافة إلى إقامة العديد من الندوات والمعارض للمطرزات والمنتجات الغذائية، وتطوير الروضة وإضافة العديد من الألعاب الترفيهية، وتوفير أجهزة لياقة بدنية للنساء.

تهدف الجمعية إلى تمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً من خلال العديد من الدورات، كذلك تثقيف النساء وحل مشاكلهن والحفاظ على حقوقهن، بالإضافة إلى عقد نوادي صيفية ورحلات ترفيهية للنساء والأطفال.
من أبرز احتياجات الجمعية، القيام بالمزيد من التطوير لروضة الأطفال، بالإضافة إلى المساعدة في تسويق منتجات التطريز والمنتجات الغذائية.

عمل المجلس القروي للقرية بالشراكة مع مؤسسة رواق على توفير منتدى ثقافي وذلك بترميم عدة بيوت قديمة، وبتكلفة ترميم وصلت إلى 100 ألف دولار. لكن هذا المنتدى بحاجة إلى تأثيث بالإضافة إلى ضرورة التعاقد مع عدة مدربين لتنفيذ النشاطات الشبابية مثل تعليم الشطرنج وعقد دورات ثقافية مختلفة.

لا يوجد في كفر لاقف مراكز تدريب مهني، مما يدفع العمال للذهاب إلى قلقيلية للتدرب أو الذهاب إلى ورشة قائمة للتعلم، كما لا يوجد فيها مراكز تشغيل تابعة لوزارة العمل.

[14] المصدر: المقابلات الميدانية.

السياق السياسي

شهدت محافظة قلقيلية عموماً نشاطاً استيطانياً مكثفاً منذ سبعينات القرن الماضي، نتيجة الموقع الإستراتيجي والحيوي وقربها من الخط الأخضر. وقد تم إقامة تجمعات استيطانية مزقت التواصل الجغرافي بين المناطق المتعددة التابعة للمحافظة، ومن أهم المستوطنات في منطقة جورة عمرة وجوارها:

1. تجمع كرنية شمرون: الذي أقيم على أراضي كفر لاقف، وجينصافوط، وحجة ودير استيا.
2. مستوطنة عمونوئيل: أقيمت على أراضي قرية اماتين وجينصافوط ودير استيا.
3. تجمع كدوميم: أقيم على أراضي قرية كفر قدوم وجيت وقوصين، ويضم عدة أحياء استيطانية: معاليه قدوميم، وجفعات جلعاد، وجفعات هديغل، وكدوميم تصفون، وجفعات المركزية.

تم بشكل متوالي استهداف أراضي جورة عمرة ومحافظة قلقيلية عموماً من خلال إقامة المستوطنات والطرق الالتفافية وجدار الفصل العنصري. حيث لجأت إسرائيل إلى إنشاء طوق استيطاني حول مدينة قلقيلية صادرت من أجل إقامته مساحات واسعة من الأراضي؛ وشقت الشوارع الاستيطانية التي تصل هذه المستوطنات بداخل الخط الأخضر على حساب الأراضي الزراعية، بغية قطع الطريق أمام أي توسع أفقي للتجمعات السكانية. حيث تشير الدراسات إلى أنه في السنوات الأولى قام الاحتلال بمصادرة فورية لما يقارب الـ (30 ألف دونم)، وهي أفضل الأراضي السهلية والخصبة.[15] وقد توالت عملية المصادرة تطبيقًا لخطة شارون التي وضعها في الثمانينات من القرن الماضي عندما كان وزيراً والتي تسمى (خارطة النجوم). والهدف من هذه الخطة هو إلغاء الخط الأخضر. وقد تم إحاطة المدينة بالمستوطنات من كافة الجهات والطرق الالتفافية.

وفي نطاق ذلك تعرضت وتتعرض التجمعات الفلسطينية في شرق قلقيلية إلى موجات متكررة من أوامر هدم الأبنية القائمة بدعوى عدم الترخيص. على سبيل المثال تصنف السلطات الإسرائيلية 8,958 دونماً من أراضي جينصافوت (96% من المساحة الكلية للقرية) كمنطقة (ج)، وهي المنطقة التي تقع تحت السيطرة الكاملة للحكومة الإسرائيلية. وخلال سنوات الاحتلال الإسرائيلي، اقتطعت إسرائيل ما مساحته 749 دونماً من أراضي قرية جينصافوط (8% من المساحة الكلية للقرية) وأراضي أخرى من قرية كفر لاقف لصالح بناء عدد من المستوطنات الإسرائيلية مثل نيفيه أورانيم، وعمانوئيل، وكرنية شمرون.[16] وتسيطر مستوطنة كرنية شمرون أيضاً على أراضي من قرية حجة وخصوصاً حوض طبيعي رقم 11 من أرضها. والحال هو نفسه في قرية جيت، ففي بداية عقد التسعينات، صادرت سلطات الاحتلال مساحات واسعة من أراضي القرية لصالح مستوطنة "متسبي يشاي" وذلك من الجهة الغربية من القرية تحديداً ضمن أحواض رقم (4) و(2) من أراضي القرية. وإلى الجهة الشرقية حيث البؤرة الاستيطانية "جلعاد زوهر"، حيث تعتبر تلك البؤرة نقطة انطلاق لشن الهجمات بحق المزارعين وأشجار الزيتون في المنطقة، حيث تأوي هذه البؤرة مجموعة متطرفة من المستوطنين تعتدي على المواطنين وأراضيهم. أما بالنسبة لإخطارات وقف البناء فيوجد في قرية جيت ما لا يقل عن 30 مسكن ومنشأة صناعية

[15] تقرير الاستيطان في محافظة قلقيلية وسلفيت. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا.

[16] معهد الأبحاث التطبيقية – أريج/ 2010.

وزراعية مخطرة بوقف البناء بحجة البناء دون ترخيص. وفي قرية كفر قدوم، يتم الاستيلاء على أراضي القرية لصالح توسع 4 مستعمرات إسرائيلية تجثم على أراض القرية وتحيط بها من جميع الجهات. وتقع مستعمرة "كدوميم" على أنقاض معسكر الجيش الأردني القديم في الجهة الغربية والجنوبية من القرية، حيث تأسست في عام 1975، وتبلغ مساحتها نحو 1,090 دونماً من أراضي كفر قدوم وقرية جيت المجاورة، ويقطن فيها 3,290 مستوطناً. يذكر أن سلطات الاحتلال أقدمت على السيطرة على التلال المجاورة للمستعمرة بطريق الخداع، لتؤسس في عام 1982 نواة مستعمرة "كدوميم عيلت" لتصادر اليوم ما مساحته 533 دونماً من أراضي كفر قدوم، حيث يقطن بها اليوم نحو 300 مستوطن. ويذكر أنه في بداية عام 1999، أقدم قطعان مستعمرة "كدوميم" على الاستيلاء على مساحات واسعة من أراضي قرية كفر قدوم الشرقية ليؤسسوا مستعمرة "جلعاد زوهر" والتي تبلغ مساحتها نحو 753 دونماً ويوجد بها اليوم 1,053 مستعمر.[17]

كانت تجمعات جورة عمرة في مجال الاستهداف المركز مما أدى إلى خلخلة واقعها الجيوسياسي من خلال مصادرة الأراضي الفلسطينية. ويعتبر جدار الفصل العنصري الإسرائيلي بمثابة فصل آخر من أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العقود الأربعة الماضية. وسوف يعمل الجدار، على الحد من إمكانية التطور العمراني في هذه التجمعات بالإضافة إلى حرمان أهالي القرى من الوصول إلى أراضيهم لزراعتها وفلاحتها. وخلال مجموعة النقاش البؤرية تمت الإشارة إلى أن هنالك مخطط جديد بالنسبة للجدار سيؤدي إلى قطع أوصال إماتين وفرعتا.

سياق الحكم المحلي والمؤسساتي في جورة عمرة

ألحقت منطقة جورة عمرة إدارياً بمحافظة قلقيلية، بعد أن كانت تتبع لطولكرم في عهد الاحتلال الإسرائيلي. وتضم المنطقة تسع تجمعات تدار من 8 مجالس محلية (تم دمج فرعتا واماتين بمجلس واحد)، بحيث يتكون كل مجلس من 9 أعضاء يتم انتخابهم مباشرة من سكان التجمع، بشكل دوري كل أربع سنوات. وتعمل في نطاق المنطقة المصنفة (ب)، وبحسب مقابلات مع رؤساء المجالس المحلية في المنطقة " تقدر المساحة الإجمالية لأراضي جورة عمرة بحوالي 89,900 دونم، تشكل ما يقارب 5% من مساحة محافظة قلقيلية التي تقدر بحوالي 1,660,000 دونم، حسب ***الكتاب الإحصائي السنوي لمحافظة قلقيلية 2010***. أما مساحة المخططات الهيكلية للتجمعات السكانية فتقدر –وفقاً لمصادر المجالس القروية– بحوالي 5,261 دونم فقط، أي ما نسبته 6% من المساحة الإجمالية لأراضي جورة عمرة، بينما تقدر المساحة المصادرة لغايات الاستيطان وأغراض أمنية إسرائيلية بحوالي 10,800 دونم، وباقي المساحات مصنفه منطقة (ج) خارج صلاحيات عمل المجالس المحلية. أما عدد سكان المنطقة فيبلغ حوالي 21,506 نسمة، أي ما نسبته 20% من إجمالي سكان المحافظة البالغ 110,000 نسمة، حسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2014. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي:

[17] مركز أبحاث الأراضي.

جدول (12): مساحات الأراضي لتجمع جورة عمرة

التجمع	المساحة الإجمالية/دونم	أراضي مصادرة لغايات الاستيطان وأغراض أمنية	مساحة المخطط الهيكلي/دونم	عدد السكان/ نسمة
كفر لاقف	5000	500	350	1000
باقة الحطب	15000	لا يوجد	700	2300
كفر قدوم	22000	4500	1300	4200
جينصافوط	8000	600	230	2876
جيت	6430	1000	250	2750
اماتين وفرعتا	14000	4000	350	3900
الفندق	1500		81	980
حجة	18000	200	2000	3500
	89900	10800	5261	21506

* المصدر: المجالس القروية.

ويمكن تلخيص بنية الحكم المحلي ودور الجهات الحكومية المختلفة في منطقة جورة عمرة وفقاً للوضع التالي:

المجالس القروية: تتبع مباشرة لوزارة الحكم المحلي، وتقوم بمهام الإشراف على شبكة المياه وإجراء الصيانة المطلوبة وجباية أثمان استهلاك المياه من المشتركين، والإشراف على شبكة الكهرباء والمولدات الكهربائية وإجراء الصيانة الدورية وجباية أثمان استهلاك الكهرباء، وشق وتعبيد الطرق الرئيسية والفرعية، وترميم المواقع الأثرية والتاريخية، وجمع وترحيل النفايات الصلبة، وإدارة المرافق العامة كالمتنزهات والحدائق، وإعداد خطط لمشاريع البنية التحتية والخدمات الرئيسية بالتجمع وغيرها.

من المعلوم أن هناك منظومة قانونية عامة لتنظيم القوانين والإجراءات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية والقطاع الخاص، لكن إلى جانب ذلك هناك قسم من القوانين والإجراءات التي تندرج ضمن صلاحيات الحكم المحلي حيث يمكنها أن تلعب دوراً مباشراً في تسهيل هذه الإجراءات وتسريعها فيما يتعلق بإصدار الرخص والوثائق التي تتيح للمشروع الحصول على خدمات الكهرباء والماء والربط بشبكة الصرف الصحي (إن وجدت) وجمع النفايات الصلبة، وغيرها من الخدمات المرتبطة بالرخص، والوثائق في المجالس المحلية. بالإضافة إلى إمكانية قيام المجالس المحلية بالتنسيق مع مديريات الوزارات المعنية مثل السياحة والزراعة والاقتصاد والمحافظة وغيرها من الأطراف ذات الصلة بهدف الحوار وتنفيذ أنشطة الضغط والمناصرة من اجل تسهيل وتسريع الإجراءات وتخفيض تكاليفها.

مجلس الخدمات المشترك الأول للتطوير: يضم المجلس في عضويته ممثلين عن المجالس المحلية في المنطقة، ويعمل على إصدار رخص البناء والرقابة والإشراف على الأبنية، وتوفير رافعة كهرباء لصيانة الأعطال الكهربائية في الشبكة، وإعداد مشاريع مشتركة للبنية التحتية واعتمادها ورفعها لوزارة الحكم المحلي والجهات المانحة. علماً بأن كل مجلس يدفع اشتراك شهري بقيمة 1،000 شيكل لتغطية المصاريف الإدارية للمجلس المشترك خاصة رواتب الموظفين ومصاريف أخرى.

مجلس الخدمات المشترك للنفايات الصلبة بمحافظة قلقيلية: يقوم المجلس بجمع النفايات الصلبة من التجمعات وترحيلها إلى مكب زهرة الفنجان مقابل رسوم تبلغ 15 شيكل عن كل منزل في التجمعات تحول لحسابه.

المحافظة: تعمل المحافظة على متابعة عمل الهيئات المحلية والمؤسسات العاملة بالمنطقة بالتنسيق مع الوزارات المختصة خاصة الحكم المحلي، إضافة للعمل على تجنيد الأموال للمشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية، إضافة إلى متابعة الدائرة القانونية مع الجهات المختصة لوقف اعتداءات سلطات الاحتلال والمستوطنين في المنطقة. ورغم قيام المحافظة بإعداد الخطة الإستراتيجية للمحافظة 2016– 2022، وتضمنها لعدد من المشاريع الحيوية في منطقة جورة عمرة، إلا أن تنفيذها يواجه العديد من التحديات أهمها ضعف التمويل وسيطرة الاحتلال على الموارد الطبيعية خاصة الأرض والمياه، وانخفاض مساهمة المجتمع المحلي بالمشاريع. وحسب الخطة الإستراتيجية للمنطقة، تتمثل المشاريع المقترحة للفترة 2016– 2022 بما يلي:

- مشروع تسوية وتسجيل الأراضي في جورة عمرة باستثناء كفر لاقف.
- توسعة المخططات الهيكلية لكفر قدوم وكفر لاقف.
- مشروع خط ناقل للمياه لجورة عمرة بتكلفة 5 مليون دولار.
- إنشاء مجلس لإدارة مصادر المياه.
- إنشاء محطة للمواصلات والنقل العام، بتكلفة تقديرية 500,000 دولار.
- مشروع شبكة صرف صحي في جينصافوط بتكلفة تقديرية 1.5 مليون دولار واستكمال مشروع محطة التنقية لحجة 800,000 دولار، والفندق 100,000 دولار، واماتين 700,000 دولار، وفرعتا 700,000 دولار.
- برنامج تأهيل الطرق الرابطة: إعادة تأهيل مدخل جينصافوط بتكلفة تقديرية 450,000 دولار، وتأهيل مدخل إماتين وفرعتا بتكلفة 220,000 دولار.
- مشروع منطقة صناعية في قرية النبي الياس المجاورة لجورة عمرة على مساحة 230 دونم ضمن منطقة (ج)، بتكلفة تقديرية 28,600,000 دولار. لكنها بحاجة إلى إجراءات ترخيص واعتماد من هيئة المدن الصناعية.

الوزارات والدوائر الحكومية المختصة: تعتبر وزارة الحكم المحلي ووزارة الزراعة والتربية والتعليم من أكثر الوزارات نشاطاً في المنطقة، حيث تعمل على توفير الدعم للمشاريع الحيوية في المنطقة خاصة مشاريع البنية التحتية كالمياه والطرق، إضافة إلى بناء المدارس وتطويرها. إلا أن المنطقة تعاني من ضعف اهتمام الوزارات الأخرى في تطوير المنطقة.

وتجدر الإشارة إلى أن غالبية المشاريع في المنطقة تتم بتمويل من المؤسسات الدولية والجهات المانحة، خاصة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP، وبنك التنمية الألماني.

هناك العديد من الأمور الأساسية التي يمكن لهيئات الحكم المحلي وللحكومة والوزارات المختصة القيام بها من أجل دعم عملية التنمية المحلية في جورة عمرة وغيرها. من أهم القضايا تلك المتعلقة بتحسين البنية التحتية من أجل توفير البيئة الاستثمارية الجاذبة، وبما يضمن تسريع فرص التنمية الاقتصادية في المنطقة ومحيطها فإنه من الضروري التعاون بين المؤسسات المحلية والجهات الحكومية على توفير الخدمات اللازمة والمساندة –حيث يلاحظ نقص العديد من خدمات البنية التحتية والمرافق العامة– وذلك بهدف زيادة فرص الاستثمار، ولا سيما وأن منطقة جورة عمرة تمتلك موقع متميز وموارد جيدة تتعلق بالموقع الجغرافي والقطاع الحرفي الصناعي. ويمكن الإشارة إلى عدة أمور بهذا الصدد من بينها: التسهيلات

فيما يتعلق بالتراخيص والرسوم وخدمات البنية التحتية المساندة وذلك من اجل استقطاب الاستثمار المحلي؛ توفير الكميات اللازمة من المياه للاحتياجات الصناعية والأهم من ذلك توفيرها للزراعة لاستغلال الأراضي الزراعية بصورة فعالة؛ تأمين القدر الكافي من الكهرباء لخدمة الاحتياجات الصناعية والسياحية والتجارية؛ تعبيد طرق تخدم المنشآت الإنتاجية والخدماتية، وذلك على الرغم من أن الطرق الرئيسية معبدة لكن هناك حاجة لتعبيد بعض الطرق التي تؤمن الوصول من غير تكاليف مرتفعة للمواد الخام ونقل المنتجات: تطوير التعليم والتدريب من أجل رفع كفاءة الموارد البشرية؛ تطوير مراكز لتدريب الكفاءات الفنية والمهنية والإدارية والتسويقية والأمور المتعلقة بالجودة والبيئة؛ تطوير النواحي القانونية والإجرائية لتجنب عشوائية إقامة المشاريع ذات المخاطر البيئة على السكان وعلى البيئة الحضرية. وغيرها من الأمور التي تمت الإشارة إليها في مختلف أقسام هذا التقرير.

الفصل الرابع: تقييم القطاعات الاقتصادية المحلية

يتناول هذا القسم تقييم القطاعات الاقتصادية على مستوى التجمع العنقودي في منطقة جورة عمرة، نظراً لأن القطاعات الاقتصادية متداخلة ومتشابهة لدرجة كبيرة بين التجمعات الواقعة في إطار هذا التجمع العنقودي. وسيتم الإشارة إلى خصوصيات بعض التجمعات في حالة وجود مظاهر أو موارد متميزة لهذه التجمعات دون غيرها.

شأنه شأن غيره من المناطق الفلسطينية فإن هذا التجمع العنقودي يتأثر بالحالة العامة للاقتصاد الفلسطيني الذي يعتبر اقتصاداً صغيراً يواجه تشوهات هيكلية بسبب القيود والحصار المفروض من الاحتلال منذ عقود طويلة. حيث يعاني هذا الاقتصاد من القيود والسياسات الإسرائيلية ومحدودية سيطرة السلطة الفلسطينية على الموارد الطبيعية مثل الأراضي والمياه وغياب سيطرتها على المعابر الحدودية. محصلة ذلك أن الناتج المحلي الإجمالي لا يغطي الإنفاق الاستهلاكي للسكان (عجز بحوالي 1.5 مليار دولار)[18]، مما يشير إلى غياب الادخار من جهة، واللجوء للديون من جهات الإقراض المختلفة لسد العجز في الفجوات بين الاستهلاك والإنتاج من جهة أخرى، كما أن ضعف الادخار المحلي يضعف تمويل الاستثمارات من مصادر محلية.

على الرغم من الصورة العامة فإن منطقة جورة عمرة تتمتع بوجود عدد جيد من الأنشطة الاقتصادية وذلك لأسباب سيجري تناولها في قسم "الميزة النسبية لتجمعات جورة عمرة" الذي سيأتي لاحقا.

النشاط الاقتصادي للسكان: تظهر البيانات المتوفرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن مشاركة النساء في سوق العمل في التجمعات الريفية في محافظة قلقيلية محدودة جداً، حيث اقتصرت على 23% من النساء في عمر 15 سنة أو أكثر[19]. بينما كانت نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة لنفس الفئة العمرية 78%. ويعاني 7.4% من القوى العاملة من البطالة، وفي هذا السياق أكدت مجموعات النقاش والشخصيات التي جرت مقابلتها على تأثر معدلات البطالة في التجمعات المبحوثة بسياسة الاحتلال، خاصة التشدد في منح التصاريح للعمل في إسرائيل. حيث يؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في معدلات البطالة.

جدول (13): الأفراد في عمر 15 سنة فأكثر في التجمعات الريفية في قلقيلية حسب علاقتهم بسوق العمل

الجنس	نشطون اقتصاديا	يعملاتعمل (1-14)	يعملاتعمل أكثر من 14 ساعة	عاطلون عن العمل يعملاتعمل عملات سابقا	عاطلون عن العمل لم يعملاتعمل من قبل	غير نشيطين اقتصاديا
	نشطون اقتصاديا					غير نشيطين اقتصاديا
ذكور	78.0	86.1	5.3	7.2	1.4	22.0
إناث	23.0	78.3	1.6	8.0	12.1	77.0
المجموع	**51.8**	**84.5**	**4.5**	**7.4**	**3.6**	**48.2**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 2015.

[18] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الحسابات القومية الفلسطينية بالأسعار الجارية والثابتة. 2015.

[19] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. قاعدة بيانات القوى العاملة: 2015. رام الله – فلسطين.

أولاً: القطاع الحرفي والصناعي

أظهرت معطيات المقابلات الميدانية أن منطقة جورة عمرة تتمتع بنشاط حرفي وصناعي نشط نسبياً، حيث تتميز المنطقة بتوفر مصانع في قطاعات مختلفة أهمها: صناعة الموبيليا والأثاث، ومصانع الخياطة، والفرشات الإسفنجية، والأعلاف وغيرها. وتنتشر أغلب هذه المشاريع في ثلاثة تجمعات هي: الفندق، وكفر لاقف، وحجة.

من أهم القطاعات الصناعية القائمة في المنطقة:

صناعة الموبيليا والأثاث والفرشات: يوجد في المنطقة ما يقارب أربعة مصانع كبيرة نسبياً في مجال إنتاج الموبيليا مثل غرف النوم، وطاولات وكراسي سفرة، ... وغيرها (في الفندق مصنع وفي كفر لاقف 3 مصانع، إضافة إلى مصانع بحجم متوسط في كفر لاقف وحجة) كما تم إقامة فرع لمصنع فرشات الحرباوي في قرية حجة.

توفر هذه المشاريع فرص عمل عديدة، حيث يقدر عدد العاملين بالمصانع الكبيرة بحوالي 170 عامل وفني، (من المتوقع أن يوفر مصنع الحرباوي 50 فرصة عمل) بينما في المشاريع المتوسطة، يقدر عددهم بحوالي 15 عاملاً. قسم من مصانع الأثاث تتجاوز مبيعاته 5 ملايين شيكل كما هو الحال بالنسبة لمصنع علاوي، علماً بأن هامش الربح في صناعة الأثاث يقدر بحوالي 25-30%.

غالبية أصحاب المشاريع من خارج المنطقة (من الخليل، ومحافظة قلقيلية، ونابلس، والفارعة) كما أن نسبة كبيرة من العاملين بالمصانع أيضاً من خارج المنطقة. ويعود السبب في إنشاء المشاريع بالمنطقة إلى اعتمادها على الزبائن من داخل الخط الأخضر، فنادراً ما يتم الإنتاج لزبائن محليين بسبب صعوبة التزامهم بتسديد الدفعات المستحقة عليهم والمماطلة بدفع الشيكات المرتجعة. إضافة إلى قرب هذه المشاريع من المعابر وسهولة وصول المواد الخام ونقل المنتجات من وإلى داخل الخط الأخضر بتكلفة منخفضة، وانخفاض تكاليف التأسيس خاصة الأرض والبناء. إضافة إلى الزيادة في الطلب على المنتجات خاصة من داخل الخط الأخضر. وعلى الرغم من الازدهار النسبي لهذا القطاع إلا أنه يواجه عدة تحديات أهمها:

- عدم توفر آلات حديثة قادرة على زيادة الطاقة الإنتاجية للاستجابة للطلب المتزايد (من داخل الخط الأخضر) على المنتجات، ويعزى ذلك لعدم توفر موارد مالية كافية للتوسع الاستثماري (أبدى أصحاب المشاريع تخوفهم من قروض البنوك لتكلفتها العالية من جهة، وبسب المخاطر المرتبطة بها).
- ظاهرة الشيكات المرتجعة والمماطلة في تحصيلها.
- ترك العمال الصغار العمل بعد اكتساب الخبرة والتوجه للعمل داخل الخط الأخضر سعيا وراء أجور أفضل.
- نقص في الخبرات المهنية والفنية في أعمال الموبيليا خاصة التصميم والقص والدهان.
- وأخيراً تعتمد هذه المنشآت بصورة كاملة على الطلب من داخل الخط الأخضر، وبالتالي أية ظروف سياسية أو أمنية من شأنها أن تشل هذه الصناعات.

قطاع الخياطة: يوجد في قرية "كفر لاقف" مصنعان يعملان في قطاع الخياطة، أحدهما متخصص في خياطة لوازم الأطفال من الأغطية والألعاب المصنوعة من القماش، والثاني في خياطة الحقائب الجلدية، والمعاطف. وأصحاب

المصنعين من سكان القرية لديهم خبرة فنية عالية في الإنتاج. ويعمل المصنعان لصالح شركات إسرائيلية، حيث يتم تصديرها للخارج أو بيعها داخل السوق الإسرائيلي. بالنسبة لمصنع لوازم الأطفال، فإن جميع المواد الخام اللازمة يتم الحصول عليها من داخل الخط الأخضر وتتم الخياطة فقط في مصنع كفر لاقف، حيث يعمل في المصنع حوالي 15 عامل من القرية ومن خارجها. وفق إفادة صاحب المصنع، هناك طلب متزايد من الشركات الإسرائيلية على الإنتاج، بسبب انخفاض تكلفة الأيدي العاملة مقارنة بداخل الخط الأخضر، فمثلا يعمل بالمصنع 15 عامل/ة، بأجرة يومية حوالي 55 شيكل لليوم، إضافة إلى 7 عاملات يعملن في التطريز بالمنازل، بتكلفة شهرية إجمالية تقدر بحوالي 10,000 شيكل. ويعود سبب إنشاء المصنع في القرية، إلى امتلاك صاحب المشروع للأرض والمبنى، والخبرة العملية، وأيضاً لقربه من الخط الأخضر والمعابر لنقل البضائع والمنتجات.

أما مصنع خياطة الحقائب، فيوفر فرص عمل لقرابة 100 عامل وعاملة من مختلف المناطق، (60 عامل مباشر بأجرة 14 شيكل/الساعة، و40 عامل غير مباشر بأجرة 40 شيكل/القطعة). ويتم استيراد ما نسبته 70% من المواد الخام من الصين، و30% من داخل الخط الأخضر، ويتم تسويق جميع المنتجات لشركات إسرائيلية تقوم بتصديرها للخارج. تقدر مبيعات المصنع السنوية بحوالي 6 مليون شيكل، ويقدر هامش الربح بحوالي 35%. ويعتمد سياسة البيع النقدي بنسبة 33% و33% شيكات لشهرين، و33% شيكات لثلاثة شهور.

من أهم المشاكل التي تواجه هذا القطاع:

- نقص الأيدي العاملة الفنية والماهرة للعمل بقطاع الخياطة، في ظل زيادة الطلب على الإنتاج، وهذا يعود إلى ثقافة المجتمع تجاه العمل المهني وفق آراء أصحاب المنشآت، وقد يعود أيضاً لأسباب تتعلق بتدني الأجور.
- مشكلة السيولة النقدية، حيث يضطر أصحاب المصانع لبيع الشيكات الإسرائيلية بعمولة 5% على كل شيك (مثلا مصنع الحقائب يدفع عمولة حوالي 2,500 شيكل شهريا لبيع الشيكات) وذلك بسبب نقص السيولة أحياناً لتغطية مصاريف المشروع والقروض والفوائد البنكية.
- تكلفة وإجراءات الاستيراد وحجز البضائع في الميناء.
- ارتفاع الجمارك وعدم قيام السلطة بإعادتها للمستوردين، مما يسبب أزمة سيولة. حيث أن سلطات الجمارك تعيد المبالغ المستحقة بتقسيط طويل المدى.
- الاعتماد الكلي على السوق الإسرائيلي يهدد المصانع في حالة الاضطرابات السياسية.

صناعات أخرى مثل مصنع الحمل للأعلاف المقام في قرية الفندق، يعمل على إنتاج أعلاف الدواجن وأعلاف المواشي، يوفر 10 فرص عمل (بأجرة شهرية 1,500 شيكل للعامل إضافة إلى وجبة طعام ومواصلات)، ويعتمد للحصول على المواد الخام على داخل الخط الأخضر وهي منتجات مستوردة من الخارج، ويتم تسويق منتجاته في المنطقة وجميع المحافظات باستثناء منطقة جنوب الضفة بسبب ارتفاع تكاليف النقل. تقدر طاقته الإنتاجية بحوالي 1,500 طن شهري بسعر 1,700 شيكل للطن. (200 طن فقط أعلاف مواشي والباقي أعلاف دواجن).

مصنع تالا للمنظفات: يقع المشروع في كفر لاقف، ويعمل على إنتاج مواد تنظف (كلور تنظيف، وسائل جلي، وسائل شطف)، علماً بأن المشروع يقع على ارض مساحتها 3 دونم. جميع المواد الخام مستوردة من الخارج من خلال تجار إسرائيليين ومصدرها السعودية ودول أخرى، ويتم تسويق المنتجات بشكل رئيسي لمؤسسات فلسطينية كالمستشفيات

والجامعات. تقدر الطاقة الإنتاجية للمصنع بحوالي 7,2 طن يومياً، وهو بحاجة إلى آلات لتلبية الطلب على المنتجات في السوق المحلي في الضفة الغربية. يعمل بالمشروع 30 عامل وفني وإداري وموظف مبيعات وتسويق. يقدر هامش الربح بحوالي 40%.

مصنع ملفات الأرشفة: يقع المصنع في قرية كفر لاقف، يعمل على إنتاج ملفات للأرشفة (Files) من البلاستيك والكرتون لحفظ الأوراق والملفات. يتم الحصول على المواد الخام من داخل الخط الأخضر، وأيضاً يتم التسويق لشركة إسرائيلية. يعمل بالمصنع حوالي 15 عامل كحد أدنى، قد يصل العدد إلى 30 عامل خلال موسم العمل خاصة في الصيف.

بالإضافة إلى المنشآت المتوسطة والكبيرة توجد أنشطة حرفية وصناعية ذات طابع بسيط نسبياً كما هو موضح في الجدول التالي الذي يبين توزيع ونوع هذه المنشآت.

جدول (14): توزيع المنشآت الحرفية والصناعية

نوع المنشأة	التجمع							
	اماتين وفرعتا	الفندق	جينصافوط	كفر قدوم	كفر لاقف	باقة الحطب	جيت	حجة
مسالخ دجاج	6	1						--
ألمنيوم وحدادة	8	5	1	4	3	3		3
ميكانيك وصيانة أجهزة	5	4	4		1	3	4	6
حجارة ومناشير	4	4	2				1	2
محلات تجميل	5	2	4	8	2	4	0	7
تصنيع غذائي وكيماوي		4	3	4		4	3	2
معاصر زيتون						1		2
أخرى	2		1			--		1
المجموع				**21**		**21**		**37**

المصدر: المقابلات الميدانية مع المجالس القروية في منطقة جورة عمرة.

كما يلاحظ في الجدول أعلاه فإن غالبية المنشآت تنتمي للنشاط الإنتاجي والحرفي البسيط المتداخل مع الجانب الخدماتي والتجاري. ويتسم عدد المنشات بالثبات النسبي وفق بيانات المجلس القروي حيث لم يتم إغلاق أي منشأة في السنوات الأخيرة، بينما قام سكان أهل التجمع بافتتاح مسلخين للدجاج.

وتتمثل أهم **مشاكل القطاع الحرفي** في التجمع في محدودية أسواقه الفلسطينية ومحدودية إمكانيات التوسع الاستثماري، ونقص التقنيات والمعايير الحديثة في الإنتاج والتسويق وارتباط ذلك بالطابع العائلي للمشاريع. إضافة إلى مشكلة ضعف معالجة مخلفات بعض المنشآت بصورة سليمة مما يراكم من المخاطر الصحية والبيئية. إضافة إلى ضعف الخبرة في تطبيق معايير الصحة والسلامة العامة.

ومن أهم **احتياجات** القطاع الحرفي في **التجمع:**

- إنشاء منطقة حرفية خاصة وتوفير البنية التحتية اللازمة لذلك.
- توفير دعم فني لتطوير آليات الإنتاج وتحديث وسائل الإنتاج.
- المساعدة في توفير موارد مالية بشروط ميسرة لغاية التوسع الرأسمالي.
- تدريب وتأهيل أصحاب الورش والعاملين فيها على تطبيق معايير الصحة والسلامة العامة.

ثانياً: القطاع الزراعي

تبرز متابعة أداء القطاعات الاقتصادية في فلسطين مؤشرات سلبية على مستوى الزراعة، يتمثل ذلك في تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية مقارنة مع التوسع المضطرد في القطاعات الخدماتية. حيث تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية في فلسطين خلال العام 2015 قد ارتفعت لكافة الأنشطة الاقتصادية باستثناء أنشطة الزراعة والصناعة.

إن تراجع مساهمة الزراعة في الإنتاج المحلي يمثل مشكلة اقتصادية واجتماعية حيث أن الزراعة تشغّل حوالي 10% من القوى العاملة الفلسطينية، وتؤمّن دخلاً لقسم كبير من سكان المناطق الريفية. إن تراجع الزراعة مرتبط بعوامل عدة منها: تقلص المساحات الزراعية بسبب مصادرة الأراضي والإغلاق والسيطرة الإسرائيلية على منطقة (ج)؛ إضافة إلى الزحف الحضري ومحدودية المساحات الزراعية المروية؛ وغياب التخطيط للزراعة وضعف المنظومة التشريعية لحماية القطاع الزراعي؛ وغياب مصادر تمويل الاستثمارات الزراعية؛ وغياب آلية فعالة للتسويق الزراعي؛ إضافة إلى تفتت الملكية الذي يؤدي إلى انعدام اقتصاديات الحجم، وكلها عوامل تشكل تهديداً رئيسيا وسبباً أساسياً في إضعاف الإنتاج الزراعي. وعادة فإن وقع العوامل السابقة يكون مضاعفاً في حالة المناطق الريفية التي تمثل الزراعة موردها الاقتصادي الأول.

استناداً إلى التقديرات المحلية، تبلغ المساحة الإجمالية للتجمعات المستهدفة 69,516 دونم كما يوضح الجدول أدناه. غالبية الأراضي المستغلة مزروعة بالزيتون. وفق تقديرات المصادر المحلية فإن الزراعة تشكل مصدر دخل رئيسي لحوالي 10% من الأسر المقيمة في هذه التجمعات، كما تمثل الزراعة مصدر دخل جزئي لقسم من السكان. وتعتمد الزراعة بصورة أساسية على مياه الأمطار وتفتقر المنطقة للزراعة المروية بسبب عدم توفر مياه الري بأسعار منخفضة.

جدول (15): المساحات الزراعية والخضراء في التجمع العنقودي

التجمع	المساحة الإجمالية (دونم)	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (دونم)	مساحة الأراضي المستغلة زراعياً (دونم)	مساحة الأراضي غير المستغلة (دونم)
اماتين وفرعتا	16,000	10,000	8,000	2,000
الفندق	1,500	1,012	5871	104
جينصافوط	6,886		2,400	4,486
كفر قدوم	16,000	16,000	10,000	6,000
كفر لاقف	5,000	5,000	4,000	1,000
باقة الحطب	2,700	2,000	1,700	300
جيت	6,430	6,430	6,430	150
حجة	15,000		8,000	7,000
المجموع	**69,516**		**46,401**	

المصدر: المقابلات الميدانية مع المجالس القروية في منطقة جورة عمرة.

ويعتبر الزيتون المحصول الرئيسي في كافة التجمعات، إضافة إلى محاصيل حقلية يتم إنتاجها للاستهلاك المنزلي والمحلي كالقمح من جهة، وأيضا محاصيل يتم استخدامها في تربية الحيوانات كالشعير والكرسنة من جهة أخرى، كما يعتمد بعض الأهالي على إنتاج الخضار في الحدائق المنزلية (البندورة، والفقوس، والكوسا)، إلا أن الإنتاج النباتي باستثناء الزيتون لا ينتج للتبادل التجاري.

سلسلة القيمة لمنتج الزيتون

نظرا لكون الزيتون هو المنتج الأساسي في المنطقة فان ملخص سلسلة القيمة لهذا المنتج موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (1): ملخص سلسلة القيمة للزيتون

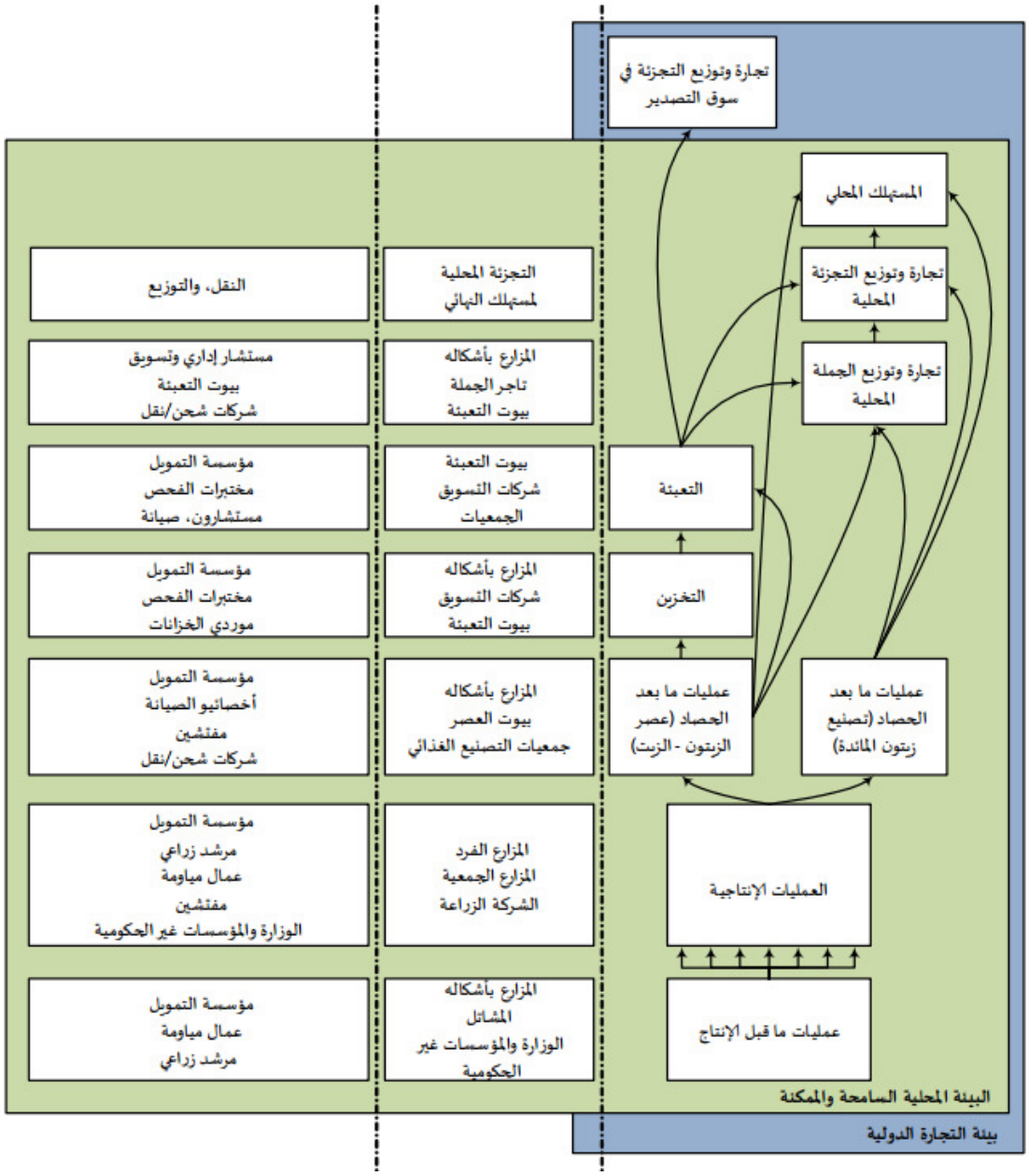

المصدر: شركة جبل الزيتون الأخضر.

بالنسبة للثروة الحيوانية، يوجد في تجمعات جورة عمرة عدة مزارع كبيرة منها:

مزرعة النعمان النموذجية: يقع المشروع في قرية حجة برأس مال يقدر بحوالي 1,600,000 شيكل، ويعتمد الطريقة النموذجية في تربية الأغنام وإنتاج الألبان. يحصل على المواد الخام من داخل الخط الأخضر خاصة البروتين بسبب جودتها العالية. يعمل بالمشروع 4 عمال يبلغ راتبهم الشهري الإجمالي 16,500 شيكل (ما يعادل 3,500 شيكل للعامل الواحد)، وذلك بسبب خبراتهم الفنية في التربية والرعاية والإنتاج. تقدر المبيعات السنوية بحوالي 1,296,000 شيكل (696,000 شيكل مبيعات أغنام، و600,000 شيكل مبيعات ألبان واجبان) ويتم تسويق منتجاته في أسواق المنطقة، ونابلس، وطولكرم. ويقدر هامش الربح بحوالي 25%.

من أهم المشاكل التي تواجه المشروع:

1. اختلاف مكونات العلف من المصدر يؤثر على إنتاجية الأغنام، بسبب الغش في تركيبة الخلطة.
2. الحصول على خلطة بجودة عالية من داخل الخط الأخضر يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.
3. تقدر مستحقات المشروع من استرداد ضريبة القيمة المضافة بحوالي 100,000 شيكل، متراكمة منذ 6 سنوات ولم يتم إعادتها.
4. المنافسة مع منتجات الأغنام التي تعتمد الرعي الطبيعي، حيث التكاليف منخفضة جداً بالمقارنة مع المزرعة النموذجية.
5. نسبة الديون المعدومة التي قد تصل إلى 2%.

المزرعة الفلسطينية للأبقار: تم إنشاء المشروع حديثاً في حجة وهو مملوك لمستثمرين من قلقيلية برأس مال 6 مليون شيكل، حيث تم إنشاء المشروع على أرض مساحتها حوالي 12 دونم، وتضم 250 رأس من الأبقار. حالياً يتم إنتاج الحليب بطاقة إنتاجية 3,5 طن يوميا بسعر 2,500 شيكل للطن، ويتم تسويقه لمصنع الصفا بنابلس ومصنع الباشا في روجيب. آلية الدفع تقسم لقسم نقدي وقسم شيكات (10% نقدي و90% شيكات لغاية 8 شهور). أما هامش ربح المشروع فيقدر بـ 20-25%. فيما يتعلق بالمواد الخام فيتم شرائها مباشرة من داخل الخط الأخضر خاصة البروتينات والخلطات الغذائية، برغم تكلفتها المرتفعة، ويتم الدفع نقداً لكافة مدخلات الإنتاج من الأعلاف والأدوية والعلاجات ومواد التنظيف. يعمل بالمشروع 4 عمال بأجرة شهرية 2,000 شيكل/للعامل الواحد.

مزارع دجاج لاحم: يوجد في المنطقة حوالي 25 مزرعة دجاج لاحم من الحجم المتوسط، يقدر عدد الدواجن بالمعدل بحوالي 5,000 طير في كل مزرعة، ويوجد مزرعة واحدة بحجم كبير تضم 46,000 طير في قرية باقة الحطب. يقدر عدد العاملين بهذا القطاع 55 عاملاً، حيث أن كل مزرعة تستوعب عاملين اثنين، وتتم إدارة غالبيتها عائلياً (الأب والأبناء). ويتم تسويق المنتجات في السوق المحلي بالمنطقة بشكل رئيسي، إضافة إلى نابلس وطولكرم. ويقدر معدل هامش الربح في الطير الواحد 1.5 شيكل، وهذا يعتمد بشكل رئيسي على حجم السوق.

مزارع دجاج بياض: يوجد في قرية كفر لاقف 3 مزارع دجاج بياض كبيرة وحديثة، تعمل بالنظام المغلق. لا يحتاج المشروع لأيدي عاملة، خاصة وأن الإنتاج يتم وفق نظام الكتروني. أصحاب المشاريع من نابلس، وكفر لاقف، وقلقيلية.

يعود سبب انتشار بعض مشاريع الثروة الحيوانية الحديثة إلى:

- انخفاض تكلفة الأيدي العاملة، حيث لا تحتاج إلى أيدي عاملة عديدة.
- سهولة العمليات الإنتاجية ومراقبتها، وعدم الحاجة إلى تقنيات متقدمة مرتفعة الثمن.

- زيادة الطلب الدائم والمستمر عليها في السوق المحلي، سواء للاستهلاك المنزلي، أو المطاعم، أو المسالخ.

بالنسبة لغالبية السكان يلاحظ انخفاض التوجه للإنتاج الحيواني من الأبقار والأغنام، ووفق الإفادات المحلية فإن السبب يعود إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج لا سيما ارتفاع أسعار الأعلاف والأدوية البيطرية، وعدم توفر المراعي، وغياب دعم المزارع من الجهات المختصة. ولا تزال الوسائل التقليدية متبعة في تربية الأغنام والأبقار باعتبارها مشاريع منزلية، أما مزارع الدواجن فاستخدام الوسائل الحديثة في تربيتها آخذ بالانتشار باعتبارها مشاريع استثمارية. وفيما يتعلق بتسويق المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية، فغالبيتها تسوق محلياً خاصة منتجات الألبان والأجبان.

المؤسسات التنموية العاملة في المنطقة

تحظى المنطقة باهتمام عدد من المؤسسات التنموية في مجال تطوير القطاع الزراعي، فقد نفذت عدد من المؤسسات خلال السنوات الأخيرة عدد من المشاريع في التجمعات السكانية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (16): أبرز المشاريع التطويرية

التجمع	المؤسسات التي نفذت مشاريع في التجمع	طبيعة المشاريع المنفذة
اماتين وفرعتا	الإغاثة الإسلامية	شق طرق زراعية يستفيد منها 150 مزارع، إضافة إلى استصلاح وحفر آبار لتجميع مياه الإمطار واستصلاح أراضي زراعية بما لا يقل عن 25 دونم. بالإضافة إلى مشروع تمكين اقتصادي للمرأة.
	مؤسسة أوكسفام	تقليم 2,500 شجرة زيتون ورشها بمبلغ رمزي 8 شيكل لكل شجرة، وحفر آبار ارتوازية. كما تقوم بتوزيع السلالم على المزارعين بأسعار رمزية، وتوفر لهم صناديق نقل ومفارش للزيتون.
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	قدم مساعدات لإقامة منشآت رياضية وتوفير خدمات مختلفة لقطاع الشباب.
الفندق	البنك الإسلامي للتنمية	تعبيد حوالي 6,000 متر مربع بالكركار، بالإضافة إلى تعبيد 5,000 متر مربع بالزفتة.
جينصافوط	الحكومة ومؤسسات دولية	مشروع شراء خلايا شمسية لإنتاج الكهرباء لمدرسة الذكور في القرية، حيث تقوم هذه الخلايا بإنتاج 28 كيلو واط في الساعة (المعدل السنوي)، وهذه الكمية كافية لتزويد المدرسة بكافة احتياجاتها من الكهرباء
كفر قدوم	الإغاثة الإسلامية CRDP CRDP الإغاثة الأولية الدولية/فرنسا	شق طريق زراعي بطول 3 كم شق 2 كم طرق زراعية تأهيل 40 دونم من الأراضي الزراعية بمنطقة (ج) شق طريق زراعي بطول 1 كم
كفر لاقف	الإغاثة الزراعية	شق طرق زراعية 1,500 متر بتكلفة 80,000 شيكل
باقة الحطب	UNDP	شق طريق زراعي بطول 1 كم (طريق رابط مع صير) بتكلفة تقديرية 14,000 دولار
جيت	الإغاثة الزراعية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	شق 5 كم من الطرق الزراعية شق 1 كم من الطرق الزراعية
حجة	الإغاثة الزراعية	شق طرق زراعية بطول 3 كم بتكلفة 100,000 شيكل، وبلغ عدد المستفيدين حوالي 100 مزارع استصلاح 50 دونم استفاد منها حوالي 10 مزارعين بناء 15 بئر تجميع

المصدر: المقابلات الميدانية مع المجالس القروية في منطقة جورة عمرة.

المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي

من أهم مشاكل القطاع الزراعي:

- انتشار مرض عين الطاووس وذبابة البحر المتوسط في الزيتون مما يؤدي إلى زيادة الحموضة وانخفاض الجودة.
- نقص المياه لري المزروعات والاعتماد على مياه الأمطار، مما يحد من الاستثمار في القطاع الزراعي.
- ضعف الحماية للمزروعات من الخنازير البرية المنتشرة بالمنطقة، مما يتسبب في إتلاف المحاصيل الزراعية.
- غياب خطط تسويقية للمنتجات الزراعية خاصة منتجات الزيتون.
- ارتفاع تكلفة المدخلات من المواد الزراعية خاصة الأسمدة والمبيدات الحشرية والمواد البيطرية والأعلاف، مما يقلل من أرباح المزارعين.
- غياب الرقابة على جودة الأعلاف والأدوية البيطرية.
- استخدام أساليب تقليدية في الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى عدم زيادة الكميات المنتجة من المحاصيل الزراعية.

ثالثاً: النشاط التجاري

يقدر عدد المحلات التجارية في التجمعات المستهدفة بحوالي 183 محلاً، غالبيتها الساحقة منشآت يتم إدارتها عائلياً من صاحب المحل وزوجته وأولاده. يبين الجدول التالي عدد المحلات التجارية في منطقة جورة عمرة.

جدول (17): توزيع المنشآت التجارية

أنواع المنشات	التجمع							
	اماتين وفرعتا	الفندق	جينصافوط	كفر قدوم	كفر لاقف	باقة الحطب	جيت	حجة
مواد بناء	2			1		1		
بقالات وسوبرماركت	9	8	16	30	7	9	9	3
أدوات منزلية	2				3	2	2	1
أجهزة وأدوات كهربائية وحاسوب	3			3	2	2		3
أدوات صحية	1					1		
أدوات ومواد زراعية	1			3				
ملابس			2	3	1	1	2	
لحوم طازجة ومجمدة	2		1	1		1		3
مقاهي ومطاعم وكافتيريات	2					1		5
صيدليات	1	1	1	1	1	1	1	2
قرطاسية ومواد مكتبية	1			1		1	2	2
توزيع غاز	3					--		4
تأمين وتأجير سيارات		2						
مكاتب هندسية		2						
عيادات خاصة		3						
أخرى		2				2		--
المجموع	**27**	**18**	**20**	**43**	**14**	**22**	**16**	**23**

المصدر: المقابلات الميدانية مع المجالس القروية في منطقة جورة عمرة.

يمثل أهالي التجمعات الزبائن الرئيسين للمحلات التجارية. تميل الغالبية من أصحاب المتاجر لشراء مستلزماتهم من مدينة نابلس أو من خلال الشراء من سيارات توزيع السلع المختلفة. ولم يغلق أي محل تجاري خلال السنوات الأخيرة، بينما تم افتتاح 5 محلات جديدة، وغالبية أصحاب المتاجر يمتلكون المحلات التي يمارسون فيها نشاطهم التجاري بينما أقلية لا تتجاوز 5 محلات فقط مستأجرة وتقدر الأجرة الشهرية بحوالي 800 شيكل. مما قد يشير إلى أن غالبية الأنشطة التجارية تعود بدخل متواضع نسبياً إذا ما احتسب تكلفة الفرص البديلة المرتبطة بإيجار المحلات التجارية. العلاقة مع الجهات المختصة والغرف التجارية تقتصر على التسجيل ودفع الرسوم والاشتراكات. تتمتع قرية الفندق بميزة وقوعها على الشارع الرئيسي مما يستقطب أعداداً من خارج المنطقة للاستئجار في القرية وإقامة بعض المشاريع التجارية.

يوجد في قرية كفر لاقف مؤسسة تجارية كبيرة تدعى **شركة تيم للتجارة العامة**، وهي شركة خاصة تعمل على استيراد مواد البناء ولوازم البناء من الخارج خاصة من الصين وتركيا. يعمل بالشركة 10 عمال، وتعتمد على تسويق منتجاتها في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر.

تعتمد مقومات التنمية في تجمعات جورة عمرة بصورة أساسية على مجموعة منشآت صناعية تعمل في صناعة الأثاث والموبيليا والخياطة والأعلاف، وعدد من مشاريع الثروة الحيوانية، إضافة إلى الموارد الطبيعية فيها مثل توفر أراضي زراعية تزيد على 46,401 دونم، وموارد طبيعية مثل الحجر الذي يصلح للبناء، إضافة إلى توسط التجمعات لعدد من المحافظات ووقوعها على الشارع الرئيسي الذي يربط بين هذه المحافظات الرئيسية. كل ذلك يمنحها عوامل كامنة لآفاق مستقبلية تنموية. وتمثل القوى البشرية عوامل متميزة في هذه التجمعات حيث أن وجود كفاءات فنية وتقنية في مختلف المجالات والتخصصات يمثل نواة صلبة لبناء مستقبلها الاقتصادي. من هنا تنبع أهمية تركيز اهتمام المؤسسات المحلية لا سيما دوائر التنمية الاقتصادية بدراسة حجم القوى العاملة وتوزيعها على القطاعات المختلفة وتوفير البرامج الإرشادية والتوجيهية والتوعوية لتطوير قدراتها ومساعدتها في الحصول على فرص عمل. وربط ذلك مع الموارد المتاحة والمقومات المالية المرتبطة بالمساعدات التنموية وتوجيهها للاستثمار في تأسيس بنية تحتية إستراتيجية وإقامة مشاريع إنتاجية وخدماتية ذات بعد إقليمي مما سيسهم في تنمية الاقتصاد وخلق فرص عمل. بالإضافة إلى ما سبق تتميز جورة عمرة بعدة موارد طبيعية وأثرية من أهمها:

- تتميز منطقة جورة عمرة بعدد من الموارد الاقتصادية المتميزة، ففي قرية حجة مثلاً، هناك مناطق تتميز بنوعية جيدة من الحجر المستخدم في البناء، لكن المشكلة المتعلقة باستغلاله هي إعاقة الجيش الإسرائيلي لعملية استخراجه، مما يتطلب من الحكومة والمؤسسات الدولية أن تمارس ضغوطاتها للسماح للسكان باستغلال هذه المناطق.
- يوجد بئر مياه جوفي محفور جزئياً ومرخص في حجة، لكن المعيقات الإسرائيلية أيضاً حالت دون إكمال حفره واستغلاله. ويشكل هذا البئر مصدراً مهماً للمياه الجوفية لسكان حجة والمناطق المحيطة في حالة استكمال حفره والاستفادة من مياهه.
- بالإضافة إلى ذلك، يوجد في هذه القرى العديد من المناطق الأثرية القديمة، التي يمكن أن تشكل مصدراً مهما للجذب السياحي في حال تأهيلها. فمثلاً، يوجد في حجة بلدة قديمة مرممة جزئياً حيث افتتح فيها مراكز ثقافية وشبابية، وتتطلب هذه البلدة استكمال ترميمها، موجود فيها ثامن أقدم مسجد في فلسطين، وأول مأذنة في شمال الضفة الغربية، بالإضافة إلى متنزه عام ومضافة أصبحت مركزاً ثقافياً في القرية.
- كما يوجد في باقة الحطب بركة رومانية أثرية منحوتة في الصخر، وكهف تحت الأرض. وفي كفر لاقف يوجد مغارة تسمى (أبو طي) تحتوي على أعمدة أثرية ومغارة البلابل التي يوجد فيها العديد من الشموع الحجرية، ويوجد مكان مقدس في كفر قدوم وهو "مقام سيدنا إبراهيم" بحاجة إلى ترميم. بالإضافة إلى معصرة زيتون قديمة على الحجر (البد) في باقة الحطب. جميع هذه المناطق الأثرية يمكن الاستفادة منها لتطوير خارطة سياحية في المنطقة، وذلك بإعادة ترميمها وتأهيلها وتزويدها بالمرافق اللازمة والإعلان عنها لجذب أكبر عدد ممكن من السياح، وبالتالي إنعاش جورة عمرة اقتصادياً.
- يوجد في حجة إمكانية لإقامة منطقة صناعية بمساحة 1,200 دونم من أراضي منطقة (ب)، حيث يوجد حالياً في المنطقة المقترحة مصانع للمفروشات (الحرباوي) والأثاث والطوب والألبان والأجبان، وتشغّل بالمعدل حوالي 700 عامل. كما يوجد مساحات شاسعة من أراضي (ب) بين حجة وكفر قدوم، يمكن استغلالها بتوسيع هذه المنطقة الصناعية وتزويدها بالبنية التحتية المناسبة، ليستفيد منها قرى جورة عمرة كافة. بالإضافة إلى إنعاش اقتصاد جورة

عمرة وجذب المزيد من الأيدي العاملة لها، تساهم المصانع المقامة في هذه المنطقة بتطوير الطرق والبنية التحتية بشكل كبير، وذلك لتسهيل عملها.

1-5 التبادل الاقتصادي والعلاقات الإقليمية

تتكون منطقة جورة عمرة من تجمع عنقودي لعدد من القرى تشمل حجة وكفر لاقف، وجينصافوط، والفندق، وباقة الحطب، وأماتين، وفرعتا، وكفر قدوم وجيت وتجمعات أخرى. ويتوسط هذا التجمع أربعة محافظات وهي قلقيلية ونابلس وطولكرم وسلفيت، كما أنه يمثل امتداداً مع منطقة الكفريات التي يوجد فيها عدة استثمارات كبيرة تابعة لشركة باديكو والمشروبات الوطنية، مما يؤسس لوجود إطار اقتصادي واسع لتبادل هذا التجمع العنقودي مع محيطه من التجمعات والمحافظات المحيطة إضافة إلى التبادل الداخلي بين التجمعات المنضوية ضمن إطار هذا التجمع العنقودي. حيث يوجد عدة مجالات اقتصادية في هذه التجمعات تنطوي على علاقات بينية متبادلة من جهة، وبينها وبين محيطها الإقليمي والوطني من جهة أخرى. وكما اتضح سابقاً، هناك عدة مشاريع زراعية كبيرة نسبياً تسوق في السوق المحلي، بينما هناك عدد من المشاريع الصناعية المرتبطة أساساً بالسوق الإسرائيلي، حيث أن غالبية المشاريع الكبيرة تنتج لصالح شركات أو زبائن إسرائيليين، أما بقية المشاريع الحرفية والتجارية والزراعية فهي على العموم مشاريع يغلب عليها النشاط الاقتصادي الصغير ومتناهي الصغر ذو الطابع العائلي نتيجة للثقافة السائدة من جهة واللجوء للعمل العائلي غير مدفوع الأجر كإجراء وقائي لتخفيض التكاليف من جهة أخرى، حيث تعتمد هذه المشاريع على سكان كل تجمع على حدة بالمقام الأول وتعتمد أيضاً على طلب سكان التجمعات المحيطة، وفي المقام الثاني فإن هذه التجمعات تتبادل المواد الخام والسلع والخدمات والعمالة مع داخل الخط الأخضر أو مع المدن الرئيسية القريبة لا سيما مدينة نابلس. يعتبر استهلاك السكان المحليين للسلع والخدمات ضعيفاً بسبب قلة السكان، وانخفاض مستوى الدخل للأسرة، وميل قسم كبير من السكان للحصول على احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية من المدن الأخرى (نابلس وقلقيلية). بالطبع تطوير القطاعات الاقتصادية سينعكس إيجاباً في تطوير مركز/مراكز تجارية ينافس مراكز المدن في استقطاب المستهلكين. ويلاحظ أن وقوع قسم من قرى جورة عمرة (لا سيما قرية الفندق) على الشارع الرئيسي والمؤدي إلى داخل الخط الأخضر أدى إلى استقطاب عدد من المستثمرين لإقامة مشاريع في المنطقة، نذكر أن غالبية المشاريع الكبيرة في الفندق وحجة هي لمستثمرين من خارج هذه التجمعات. بينما يتميز سكان كفر لاقف بالروح الريادية حيث أن نسبة جيدة من السكان بادر إلى إقامة منشآت صناعية وزراعية كبيرة.

وتفتقر البلدات لوجود مرافق سياحية كبيرة (باستثناء بعض المنشآت البسيطة مثل المتنزهات) أو مناطق طبيعية أو مناطق حرفية، يمكن البناء عليها في تعزيز المركز الاقتصادي لهذه التجمعات، وذلك لغياب الاهتمام الحكومي والأهلي باستغلال بعض الموارد الطبيعية والأثرية مثل المناطق ذات القيمة الأثرية أو الجمالية أو الطبيعية وغيرها من الموارد. ويعتمد أهالي البلدة في الحصول على الخدمات الإدارية والعامة على نابلس أو قلقيلية.

عموماً هناك تراجع في مساهمة القطاع الزراعي النباتي في الدخل المحلي والذي يعتبر مؤشراً سلبيا للتجمعات الريفية نظراً لأهمية الزراعة تاريخياً في اقتصاد الريف. ولعل انخفاض الأسعار وهوامش الربح مقارنة مع تكاليف المدخلات والإنتاج يمثل تهديداً مستديما لتطوير القطاع الزراعي، كما أن غياب المياه لأغراض الري والزراعة المروية يمثل تحدياً كبيرا لتطور هذا القطاع في منطقة قرى جورة عمرة عموماً. كما أن ضعف الزراعة في التجمعات موضع الدراسة يدفع السكان للعمل

في القطاعات الأخرى. حيث يلاحظ وجود مبادرات لإنشاء المشاريع داخل القرية وخارجها، على سبيل المثال مصانع الأثاث والموبيليا (صاحب أكبر مصنع أثاث مكتبي هو من قرية سيريس اختار الاستثمار في جورة عمرة نظراً لموقعها القريب من السوق الإسرائيلي)، وهناك مستثمر من عصيرة القبلية يمتلك مقلع حجر في فرعتا، تبلغ مساحته 2 دونم. كذلك الأمر بالنسبة لمشاريع الخياطة ومزارع الدواجن والدجاج البياض ومزارع الأبقار والأغنام، الأمر الذي يوفر فرص عمل ويستقطب الزائرين من القرى المجاورة، كذلك هناك مستثمرين من قرى جورة عمرة لهم استثمارات خارجها مثلا صاحب مشروع التل الأخضر للحوم والخضار المجمدة في مدينة نابلس، ويعتبر من أكبر المستثمرين بهذا النشاط في الشمال، ويوفر فرص عمل لما يقارب 10 عمال. إضافة إلى قيام مستثمرين من التجمعات بإقامة مشاريع واستئجار محلات تجارية خارج التجمع الذي يقيمون فيه مثل قيام أشخاص من اماتين باستئجار محلات وإنشاء معرض مفروشات وأيضاً سوبرماركت وبيع اللحوم في قرية النبي الياس الواقعة على الشارع الرئيسي بين نابلس وقلقيلية.

وبحكم الموقع المتوسط للتجمعات بين محافظات نابلس وقلقيلية وسلفيت فان هناك روابط اقتصادية وتبادل تجاري في كافة المجالات الإنتاجية والخدماتية وتبادل السلع. بالإضافة إلى التبادل الداخلي فإن المنطقة تتمتع بمزايا وموارد تؤهلها للتبادل الاقتصادي مع محيطها الإقليمي في تبادل السلع والخدمات والعمالة.

2-5 الميزة التنافسية النسبية للتجمعات

تتميز التجمعات بوجود مستوى عال نسبياً من السكان الذين يتمتعون بالروح الريادية، إضافة إلى أن القوى العاملة في هذه التجمعات تتمتع بمهارات متعددة في قطاعات البناء والزراعة النباتية والثروة الحيوانية، حيث يمثل ذلك عنصر تميز من ناحية وجود الموارد البشرية التي يمكن التأسيس عليها. كما يمثل موقع التجمعات ميزة تنطوي على فرص عديدة حيث أن موقعها يتوسط عدد من المدن الرئيسية والبلدات في الجزء الشمالي الغربي من الضفة الغربية. موقع التجمعات قد يمثل فرصة لإقامة منطقة حرفية–صناعية وبنية تحتية مميزة الأمر الذي سيستقطب استثمارات من مختلف المحافظات المجاورة نظرا لقربها من الأسواق ومصادر المواد الخام وتمتعها بميزة تدني الأسعار مقارنة مع مراكز المدن الرئيسية القريبة. حيث تتمتع منطقة جورة عمرة بوجود عدد جيد من الأنشطة الاقتصادية وذلك للأسباب التالية:

- قربها من المعبر الرئيسي المؤدي إلى داخل الخط الأخضر مما يؤدي إلى سهولة نقل البضائع والسلع وانخفاض تكلفة النقل من جهة، وأيضا سهولة تنقل أصحاب المصانع والمشاريع من جهة والزبائن من داخل الخط الأخضر من جهة أخرى، باعتبارهم الزبائن الرئيسين لمنتجات الخياطة والموبيليا. خاصة وأن التجمعات الثلاثة تقع على الشارع الرئيسي أو قريبة منه (الفندق على الشارع بينما بقية التجمعات تبعد حوالي 1.5 كم).
- انخفاض تكاليف تأسيس المشاريع خاصة فيما يتعلق بأسعار الأراضي، حيث يتراوح سعر الدونم ما بين 25,000 – 30,000 دينار أردني. مما شجع العديد من المستثمرين من خارج المنطقة للاستثمار فيها وبناء مصانع (فرع لمصنع الحرباوي للفرشات في حجة، مصنع الأقرع للموبيليا في كفر لاقف وغيرها)، إضافة إلى لجوء البعض لاستئجار أراضي لبناء مصانع بتكلفة منخفضة (إنشاء مصنع أبو عبيدة للموبيليا بحجم متوسط في كفر لاقف لمستثمر من الفارعة).

- موقعها الجغرافي المميز بحيث تقع في منتصف أربعة محافظات (نابلس وقلقيلية وطولكرم وسلفيت) ما يقارب 20-25 كم عن محافظتي نابلس وقلقيلية وحوالي 17 كم عن محافظة طولكرم، مما يسهل وصول السلع والمنتجات إلى المدن الرئيسية في شمال الضفة.
- تعتبر امتداد تكاملي مع منطقة الكفريات التي يوجد بها استثمارات ضخمة لصالح شركة باديكو وشركة المشروبات الوطنية، حيث يمثل تجاور جورة عمرة مع الكفريات منطقة تكامل اقتصادي ويوفر الفرص لتطوير رؤى تنموية متكاملة للمنطقتين إضافة إلى توفير فرص استثمارية في المنطقتين.
- إضافة إلى الطبيعة الجغرافية للأرض، حيث أنها أرض مستوية وليست جبلية، مما يخفض تكلفة الحفر وبناء الأساسات.
- توفر الأيدي العاملة والماهرة في مجال إنتاج الموبيليا والخياطة، نتيجة للخبرة التي اكتسبوها من داخل الخط الأخضر.
- مساعدة المجالس المحلية في توفير خدمات البنية التحتية خاصة الطرق والكهرباء، لتعزيز الاقتصاد المحلي.

يوجد في التجمعات عدة مشاريع صناعية ناجحة وكبيرة نسبياً أشرنا لها سابقاً كما يوجد مشاريع كبيرة في مجال الثروة الحيوانية لا سيما في تربية الأبقار والأغنام والدواجن ولكن يبقى ذلك محدود بعدد قليل من السكان، على الرغم من أن هذه القطاعات عرضة لتقلبات قد تؤثر في ربحيتها أو استمراريتها إلا أن هذه المشاريع تؤمن فرص عمل كثيرة، تعزز من مكانتها على المستوى الوطني، ويمثل رافعة لصياغة خطط تنموية بعيدة المدى.

كما تتميز منطقة جورة عمرة بإنتاج الزيتون حيث أنها من مواقع الإنتاج الرئيسي في الضفة الغربية، حيث يعتبر الزيتون ذخر استراتيجي لغالبية الأسر على الرغم من التهديدات الجدية لهذا القطاع بسبب إجراءات الاحتلال والتوسع العمراني.

وتتمتع التجمعات بوجود أراضي زراعية تتجاوز 46,401 دونم والتي يمكن التوسع في زراعتها في حالة توفر مصادر لمياه الري، وهذا الأمر ممكن وعملي إذا أخذنا بالاعتبار وجود وفرة من المياه في مدينة قلقيلية تفيض عن حاجتها، حيث أن تمديد خط مياه رئيسي من قلقيلية نحو منطقة جورة عمرة من شأنه أن يحدث نقلة نوعية في زراعة الخضار والفواكه وأصناف ذات قيمة اقتصادية مثل الافوجادو وغيره.

كما ويوجد في المناطق التابعة للتجمعات خامات من الحجر ذو النوعية الجيدة الذي يمكن استغلاله مستقبلا في تحسين دخل عدة فئات سكانية ويوفر فرص عمل جديدة أيضاً، على الرغم من محاذير التأثيرات البيئية السلبية التي يجب أن يتم مراعاتها في حالة تم البدء باستغلال خامات الصخر.

أخيرا فإن مجموعة القرى المستهدفة ومن خلال ما تمتلكه من موارد ومقومات طبيعية وبشرية قادرة على المساهمة الإيجابية في تطوير الاقتصاد المحلي وتعظيم الميزة التنافسية للقطاع الصناعي والحرفي والزراعي والقطاعات الأخرى وذلك عبر تعزيز البيئة الاستثمارية للمشاريع الداعمة للقطاع الاقتصادي والتي من شأنها أن تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وذلك من خلال:

- تعزيز الفرص الاستثمارية في القطاع التجاري والصناعي، وذلك من خلال إقامة منطقة حرفية – صناعية تساعد في تطوير هذا القطاع وتنظيمه للحد من العشوائية في توزيع الأنشطة الصناعية وتواجدها في الأحياء السكنية. حيث أن إقامة المنطقة الحرفية وتوفير حوافز تشجيعية للمستثمرين ورجال الأعمال وتطوير البنى التحتية وتحسين الخدمات

المقدمة من قبل الهيئات المحلية لمؤسسات القطاع الخاص. والمنطقة الحرفية يحب أن تكون ذات بنية تحتية جاذبة بما فيها قدرة كهربائية وكميات كافية من المياه تخدم الصناعات القائمة والمستقبلية، وأنظمة تصرف صحي وطرق وغيرها من مكونات المناطق الصناعية.

- تطوير مصادر تمويلية ضمن حزم تراعي إمكانيات المنشات القائمة بهدف تطوير هذه المنشآت لاستغلال الطلب المتزايد على منتجاتها.
- الاستفادة من القدرات البشرية المتاحة لفئات الشباب والنساء وتمكينهم من المساهمة الفاعلة في تحسين مستويات التنمية الاقتصادية المحلية في البلدة.
- تحسين الموارد الزراعية وذلك من خلال توفير المياه لتطوير الزراعات المروية والمساهمة الايجابية في تغيير الثقافة المجتمعية وخصوصاً لدى الشباب من اجل الاهتمام بالزراعة واعتبارها من الأنشطة المجتمعية ذات الأولوية.
- استصلاح الأراضي وشق الطرق الزراعية وتوفير خدمات البنية التحتية المساندة.
- تشجيع الفكر التعاوني من اجل النهوض بالقطاع الزراعي وتوفير احتياجاته بالإضافة إلى تشجيع الزراعة الجماعية والتي يمكن أن تساعد في (تجميع الملكيات) والحفاظ على الأراضي الزراعية.
- توفير برامج دعم فني وبناء قدرات للتجار وأصحاب المشاريع والمنشآت الاقتصادية المختلفة.
- توفير منصات تسويقية للمشاريع العائلية والمشاريع النسائية تسهم في زيادة قدرة الإنتاج المحلي على تسويق منتجاتهم والوصول إلى المستهلك.

3-5 قضايا واحتياجات التنمية الاقتصادية للتجمعات

من خلال المقابلات الميدانية ومجموعات النقاش ومراجعة ما توفر من وثائق، يمكن تكثيف أبرز الحاجات في الفقرات التالية:

- من أبرز المشاكل المتعلقة بالبنية التحتية في جورة عمرة هي مشكلة الصرف الصحي، فجميع القرى (باستثناء حجة) تعتمد على الحفر الامتصاصية التي تؤثر سلباً على المياه الجوفية، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة النضح. والحل يكمن بإنشاء شبكة صرف صحي ومحطة تنقية للمياه العادمة لكافة القرى. بالنظر إلى الموقع الجغرافي للقرى والمسافة بينهم، يمكن إنشاء شبكة لكل من اماتين وفرعتا وكفر قدوم وجيت، وشبكة أخرى للربط بين جينصافوط والفندق وباقة الحطب وكفر لاقف وحجة.
- المنطقة الحرفية تمثل مسألة هامة، وعلى الرغم من خطة المحافظة التي تشير إلى إمكانية إقامة منطقة صناعية في شمال قرية النبي الياس، إلا أن ذلك لا يتناقض مع إمكانية تطوير المنطقة التي اتجهت موضوعيا لتأخذ طابع المنطقة الصناعية الحرفية في منطقة "حجة" حيث أن هذه المنطقة ممتدة على مساحة 1,200 دونم من أراضي منطقة (ب)، حاليا تحتوي على مصانع للمفروشات والأثاث والطوب والألبان والأجبان، وتشغّل بالمعدل حوالي 700 عامل. كما يوجد مساحات شاسعة من أراضي (ب) بين حجة وكفر قدوم، يمكن استغلالها بتوسيع هذه المنطقة الصناعية وتزويدها بالبنية التحتية المناسبة، ليستفيد منها قرى جورة عمرة كافة.
- بالنسبة للمياه، فهناك اقتراحات لتوسعة شبكات المياه في هذه القرى، بالإضافة إلى تبديل أنابيب المياه القديمة، وبناء خزان للمياه. أما بالنسبة للكهرباء، فقد قامت سلطة الطاقة قبل حوالي 6 أشهر بالاستفسار من كل قرية عن احتياجاتها من الكهرباء، بالإضافة إلى توفير كوابل ومحولات كهربائية لحجة وكفر قدوم بقيمة 1.4 مليون شيكل،

وذلك تمهيداً لمشروع رفع القدرة الكهربائية لجورة عمرة. ولكن لا بد من متابعة هذا المشروع مع الجهات المختصة لضمان تنفيذه، خاصة وان هذه القرى تعاني نوعاً ما من تقاعس سلطة الطاقة معهم نظراً لعدم انضمامهم لشركة كهرباء الشمال (على حد قولهم).

- بالنسبة للطرق، فإن هنالك نسبة كبيرة بحاجة إلى إصلاح وتأهيل أو تعبيد، وذلك لتشجيع جذب الاستثمارات والزبائن. كما يمكن إنشاء شبكة طرق داخلية للربط بين تجمعات جورة عمرة وتعزيز التواصل بينهم، وهذا يتطلب موافقة الجانب الإسرائيلي.
- هناك حاجة لبناء مؤسسة مهنية (مدرسة مثلا) ومركز للتدريب المهني لتأهيل القوى العاملة في جورة عمرة والكفريات والمناطق المحيطة، حيث أن السكان بالعادة يذهبون إلى قلقيلية ونابلس وطولكرم للحصول على التدريب الملائم. كما يوجد حاجة لمدرسة زراعية لمنطقة شمال الضفة لعقد دورات وبرامج وتدريبات زراعية.
- توفير المياه من شأنه إحياء المنطقة وإنعاش كافة القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والخدماتية. هناك دراسات أولية حول مشروع إنشاء خط لنقل المياه من قرية جيوس لقرى جورة عمرة، بالإضافة إلى بناء خزان مياه بسعة 5,000 كوب، على أن يساهم كل مجلس قروى من تجمعات جورة عمرة بمبلغ 10,000 شيكل. تنفيذ هذا المشروع سوف يخدم جميع قرى جورة عمرة، وبالتالي سوف يساهم في تطوير الزراعة، وخاصة المروية، في هذه القرى. وهناك بديل آخر يتمثل في إنشاء خط ناقل للمياه من مدينة قلقيلية لهذه القرى، نظراً لوجود كمية فائضة من المياه في قلقيلية عن احتياجات سكانها، بالإضافة إلى أن سعر الكوب من المياه فيها منخفض (اقل من 1 شيكل للكوب). كما يوجد آبار ارتوازية منذ العهد الأردني، ويمكن تجديد ترخيص هذه الآبار وتأهيلها للحصول على المياه.
- تأسيس شبكات للري التكميلي، لا سيما ري الأشجار من خلال المياه المعالجة حيث توجد شبكة صرف صحي في قرية حجة، ويمكن اختبار فكرة الري من خلال المياه المعالجة، على أن يتم تعميمها على بقية القرى في حالة تم تأسيس شبكات الصرف الصحي.
- تشجيع إقامة صناعات مرتبطة بالإنتاج الزراعي في منطقة جورة عمرة وفي المناطق المجاورة حيث أن ميزة موقع جورة عمرة تكمن في كونها عقدة مواصلات رئيسية يمكنها من احتضان استثمارات صناعية متعددة.
- تطوير آليات للعمل مع المزارعين لتنويع المحاصيل الزراعية البعلية، فبالإضافة إلى الزيتون، يمكن زراعة أشجار اللوز والتين، نظراً لوجود مساحات كبيرة غير مزروعة بالزيتون، ولأن سعر اللوز والتين مرتفع نسبياً في الأسواق خلال مواسمهم، بالتالي يشكلان مصدراً جيداً للدخل. كذلك يمكن التنسيق والتخطيط مع الجهات المختصة في الحكومة لتجنب زراعة محاصيل تنتج بكميات كبيرة في مناطق أخرى، مما يزيد من صعوبة تسويقها.
- إحدى مطالب هذه القرى تتمثل بتأمين الإنتاج الزراعي والحيواني، بالإضافة إلى تعويض المزارعين عن خسائرهم الناتجة عن تلف المحاصيل نتيجة الطقس، كما يعاني المزارعون في هذه القرى أيضاً من تدمير الخنازير البرية لنسبة كبيرة من محاصيلهم، بالإضافة إلى الاعتداءات المتكررة للمستوطنين والجيش الإسرائيلي على المزارعين وأراضيهم ومحاصيلهم الزراعية. كما يطالب المزارعون بتعويضهم عن خسائرهم الناتجة عن تدني الأسعار نتيجة إغراق السوق بمنتجات زراعية وحيوانية مستوردة. كل هذا سوف يساهم بشكل كبير بمنع إضعاف المزارعين مالياً، وبالتالي تشجيعهم للاستمرار بالإنتاج الزراعي.
- من أهم المطالب أيضاً توفير التقنيات الزراعية الحديثة لحرث وتجهيز الأراضي الزراعية، نظراً لان الوسيلة الموجودة حالياً قديمة وغير كافية وتكلفتها مرتفعة، بالإضافة إلى عدم توفرها دائماً عند الحاجة.
- هناك حاجة أيضاً إلى تأهيل وتعبيد طرق زراعية تربط بين القرى في التجمع، نظراً لان المركبات تتجنب المرور من الطرق الحالية نتيجة وعورتها، مما يصعب وصول المزارعين إلى أراضيهم، ناهيك عن الحاجة إلى تعبيد جزء كبير

من الطرق المرصوفة "بالبيزكورس"، نظراً لان مياه الأمطار تجرف هذه الطرق وبالتالي يسوء وضعها، كما أن هذه الطرق تثير الغبار صيفاً مما يلوث البيئة ويؤثر سلباً على الأشجار.

- وأخيراً، هناك حاجة لتنظيم حملات علاج جماعي لمرض عين الطاووس الذي يصيب أشجار الزيتون، واستهداف مساحات شاسعة من الأراضي المزروعة بالزيتون، نظراً لان العلاجات الفردية ليست ناجعة في القضاء على المرض.
- بالنسبة لتسويق الزيتون، فيمكن مساعدة المزارعين في تبني آليات حديثة لزراعة وقطف وعصر وتخزين الزيتون، وذلك للمساعدة في تصديره للخارج، خاصة التركيز على إنتاج الزيتون وزيت الزيتون العضوي، والذي تعمل عليه جمعية كفر قدوم حالياً، ويمكن توسيعه ليشمل جميع قرى التجمع، مما يشكل رافعة للتنمية الاقتصادية.
- إحدى مطالب هذه القرى تتمثل بتأمين الإنتاج الزراعي والحيواني، بالإضافة إلى تعويض المزارعين عن خسائرهم الناتجة عن تلف المحاصيل نتيجة الطقس، أو عن خسارتهم الناتجة عن نزول الأسعار إلى حد كبير نتيجة إغراق السوق بمنتجات زراعية وحيوانية مستوردة. كل هذا سوف يساهم بشكل كبير بمنع انكسار المزارعين مالياً، وبالتالي عدم خروجهم من السوق.
- بالنسبة للنساء والشباب، هناك حاجة لعقد برامج تدريب ريادية ومهنية للشباب وللنساء، بالإضافة إلى عقد دورات تدريب وتوعية وظيفية للشباب والنساء في منطقة جورة عمرة، وتمويل مشاريع تمكين اقتصادي للنساء وتقديم دعم فني ومالي لمساعدتهن على بدء مشاريعهن. من الأمور الأخرى إقامة مركز ثقافي لجورة عمرة أو قرى شرق قلقيلية، وبالتنسيق مع وزارة الثقافة، لعقد مسابقات ودورات ثقافية وترفيهية وتعليمية لكل الفئات.
- من أبرز الاحتياجات للخدمات الإدارية في جورة عمرة ككل، توفير العديد من الخدمات المالية والإدارية، مثل إنشاء فرع لبنك، ومركز شرطة لخدمة المنطقة. بالإضافة إلى تطوير المركز الصحي الموجود في حجة، وتوظيف طبيب طوارئ متواجد 24 ساعة فيه، لخدمة جميع قرى جورة عمرة. كما يوجد حوالي 20 دونم في حجة يمكن استغلالها لإنشاء مدينة رياضية، تساهم بجذب عدد كبير من السكان والسياح للمنطقة، وتحفيز الطلب عن طريق إنشاء مطاعم وأكشاك حول هذه المدينة.

في إطار توجهات الحكومة الفلسطينية ووزارة الحكم المحلي للعمل وفق مبدأ اللامركزية في تطوير التنمية الاقتصادية المحلية، جاءت المبادرة للعمل على مأسسة عملية التخطيط وتنفيذ التنمية المحلية الخاصة بها، وإنشاء منتدى تنمية الاقتصاد المحلي لمنطقة جورة عمرة (وقد يمتد ليشمل مناطق أخرى)، إضافة إلى تأسيس وحدة التنمية الاقتصادية المحلية كجزء من بنية هيئات الحكم المحلي. المنتدى سيشكل إطاراً للتداول والتخطيط والإشراف للأطراف ذات الصلة على المستوى المحلي والإقليمي والوطني، سواء من القطاع الخاص والعام والأهلي. حيث تمثل العلاقة التنسيقية والتفاعلية بين هذه الأطراف محرك عملية التنمية الاقتصادية التي تبدأ بمفاعيل محلية يتسع نطاقها ليشمل المستوى الوطني ويؤدي تراكمها إلى إحداث تنمية اقتصادية وطنية. المنتدى المقترح يمكنه أن يمثل مرجعية للتخطيط والإشراف والمتابعة بينما يتولى مسؤولية المتابعة التنفيذية وحدة التنمية الاقتصادية التي قد تكون جزءاً من وحدات مجلس الخدمات المشترك (إن وجد) أو تكون وحدة متابعة بين عدة مجالس قروية وبلدية إن لم يتوفر هيئة محلية مشتركة. بذلك فإن المنتدى يكون عنوان التنمية المحلية بالتنسيق والعمل المشترك مع المجالس القروية والبلدية، ويكون الإطار الأكثر شمولية نظراً لشموله كافة أطراف التنمية الاقتصادية، وبهذا يتم توجيه الاستثمارات من الجهات المختلفة ضمن رؤية تنموية شمولية تحول دون تفتيت الإمكانيات أو تشتيت الموارد أو تضاربها أو عشوائيتها.

أولا: دور المنتدى: يتم تأسيس المنتدى للاضطلاع بدور التخطيط التنموي على مستوى المنطقة التنموية ومتابعة التنفيذ والاهتمام بأمور المشاريع والاستثمارات القائمة أو المستقبلية ويتخذ توصيات توجيهية ويكون مسؤولاً عن المتابعة الفنية والمهنية لوحدة التنمية الاقتصادية التابعة لمجلس الخدمات المشترك او لمجموعة المجالس القروية والبلديات في المناطق المستهدفة. بناء عليه يتم اقتراح الأدوار التالية لمنتدى التنمية الاقتصادية:

- تشخيص وتقييم الأوضاع الاقتصادية المحلية من خلال منهجية تشاركية تفتح المجال للفعاليات الاقتصادية والبلدية والتنموية والأهلية وغيرها، من اجل بلورة أهم القضايا التنموية لدورة زمنية تتراوح من 3-5 سنوات.
- صياغة خطة تنموية تنفيذية من خلال التشبيك والتفاعل مع الجهات الحكومية وجهات التمويل التنموي وأصحاب الموارد المحلية بهدف الاستجابة للقضايا التنموية المشار إليها في النقطة السابقة والتي تمثل أولويات المنطقة
- متابعة دورية (ربع سنوية أو نصف سنوية) لمجريات تنفيذ الخطط التنموية واتخاذ القرارات والإجراءات التصحيحية وذلك من خلال التعاون الوثيق مع هيئات الحكم المحلي المنطوية ضمن نطاق المنطقة التنموية.
- العمل على التأثير على السياسات والقوانين من خلال المشاركة في فعاليات الضغط والمناصرة (التي ستكون جزءاً من خطة التنمية) بالصفة الاعتبارية والشخصية، حيث أن ذلك ضروري لمنح الزخم المطلوب لأنشطة الضغط والمناصرة.
- العمل على تأمين الوصول لمصادر التمويل والمساهمة في بلورة تفاهمات وتطوير حزم مالية مناسبة للمستثمرين.
- بناء علاقات مع أقطاب الاقتصاد على المستوى المحلي والوطني وربط المنطقة بالآليات والتوجهات العامة، وتنظيم فعاليات للتشبيك وتمكين المشاريع المحلية من خلال هذه الأنشطة، وتنظيم ندوات وفعاليات تتيح للمؤسسات والمستثمرين مناقشة أمورهم وقضاياهم مع ذوي الصلاحيات والخبرات.
- تقييم احتياجات المؤسسات والمشاريع وبلورة مبادرات لبناء قدرات المؤسسات والمنشآت المحلية ومشاريع القطاع الخاص على أن يشمل ذلك الأمور الإدارية والتسويقية والمالية وتقنية المعلومات وغيرها من النواحي المهنية.

- مناقشة أمور طارئة ذات علاقة بالتنمية المحلية.
- بلورة أنظمة العمل للمنتدى والعمل على تثبيته كهيئة تخطيطية واستشارية تنموية أمام المؤسسات الحكومية والتنموية والأهلية بهدف تركيز الجهود في مجرى تنموي وتعظيم استغلال الموارد.
- تحديد بنية وحدة التنمية الاقتصادية كأداة تنفيذية لمتابعة الخطط المختلفة، والمتابعة الفنية والأدائية للوحدة، وتأمين الدعم الفني والاستشاري لها، والتأكيد على بناء قدراتها المستمر.

ثانياً: عضوية المنتدى: يتم اختيار أعضاء المجلس من خلال المجالس القروية والبلدية ومديريات الوزارات ذات الصلة والهيئات الممثلة للقطاعات المختلفة مثل الغرفة التجارية والاتحادات الصناعية وممثلي القطاع الخاص وغيرها من الهيئات التمثيلية المختلفة. وهنا ينبغي أن تكون عملية الاختيار قائمة على أساس أهمية دور ومشاركة الأشخاص بصفتهم المهنية أولاً وبصفتهم الاعتبارية ثانياً. عموماً من خلال التجارب المختلفة والنقاشات فانه يمكن للمنتدى أن يضم عدداً من الأعضاء منهم:

- مندوبين من دوائر البنية التحتية في مجلس الخدمات (الكهرباء والماء والطرق وغيرها).
- مستثمرين من القطاع الخاص من القطاعات المختلفة في المنطقة.
- ممثلين عن المؤسسات المالية المتواجدة في المنطقة أو في المحافظة.
- ممثلين عن غرفة التجارة والاتحادات الصناعية المناطقية.
- ممثلين عن وزارت الزراعة والاقتصاد والحكم المحلي والصحة والتعليم وغيرها.
- ممثلين عن المحافظة.
- ممثلين عن المؤسسات التنموية العاملة في المنطقة.
- ممثلين عن المؤسسات المحلية الممثلة لقطاعات الشباب والمرأة وغيرها.
- خبراء محليين من ذوي خلفيات وخبرات تنموية ومهنية ينضمون بصفتهم الفردية.
- آخرين...

يتم تحديد المرشحين من قبل الجهات المقترحة أعلاه، ويتم التوافق بشأنها ثم يتم التواصل وتكليف الأعضاء المقترحين لممارسة دورهم في المنتدى.

ثالثاً: وحدة التنمية الاقتصادية: يتم تأسيس الوحدة كي تضطلع بالدور التنفيذي لمتابعة الخطط المقترحة من منتدى التنمية المحلية ومن قبل هيئات الحكم المحلي، بحيث يكون هناك توائم بين خطط الهيئات المحلية وتوجيهات منتدى التنمية، على أن تكون وحدة التنمية تابعة إدارياً وهيكلياً لمجلس الخدمات المشترك أو ضمن اتفاق هيئات الحكم المحلي في حالة عدم وجود مجلس خدمات فعال. أهم الوظائف التي يجب على وحدة تنمية الاقتصاد المحلي القيام بها لبناء قواعد وأسس التنمية الاقتصادية المحلية استراتيجياً على المدى البعيد ويشمل ذلك الوظائف التالية:

- القيام بالدور الإداري والتنسيقي في عملية التخطيط التنموي وذلك من خلال التفاعل ومتابعة منتدى التنمية والتواصل مع المؤسسات التنموية والمحلية والقطاع الخاص والمؤسسات الحكومية ذات الصلة.

- تقديم التحليلات الاقتصادية والمالية وتقييم الأثر الاقتصادي للمشاريع ومقترحات التطوير التي تبادر إليها الهيئات المحلية.
- التنسيق مع الدوائر المختلفة في هيئات الحكم المحلي ويشمل ذلك كافة الوظائف المتعلقة بالبنية التحتية والخدماتية والعلاقات العامة.
- جمع المعلومات اللازمة لبناء قاعدة معلومات اقتصادية لتوفيرها للمستثمرين وتوجيه الاستثمار، وتأسيس مركز للموارد والمعلومات التنموية في المنطقة، على أن يتم تحديد الأجندات من خلال التفاعل مع منتدى التنمية الاقتصادية.
- تقديم الدعم الفني للمستثمرين في ميدان تقييم الجدوى الاقتصادية والعائد على الاستثمار للمشاريع التنموية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، والعمل على تسهيل وصولهم لمصادر التمويل والدعم الفني.
- بلورة مقترحات مشاريع تنموية تترجم توصيات منتدى التنمية الاقتصادية، والعمل على إيجاد مصادر التمويل لتنفيذ هذه المقترحات.
- التنسيق مع المؤسسات التنموية الدولية والمحلية لتنفيذ مشاريع هذه المؤسسات في إطار يخدم الرؤية التنموي العامة للمنطقة.
- متابعة تنفيذ الخطط التنموية المتبلورة من خلال منتدى التنمية وخطط هيئات الحكم المحلي، وتقييمها دورياً وتطويرها بالتعاون مع منتدى التنمية.
- متابعة الوزارات المختلفة والمحافظة وغيرها من الجهات الحكومية لتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين المحليين والخارجيين وتوفير الخدمات والدعم الفني بصورة ناجعة.
- المبادرة لإنشاء شراكات واستثمارات مشتركة مع القطاع الخاص والعام لإقامة استثمارات واستغلال الموارد العامة ضمن آليات ذات جدوى اقتصادية وتساهم في تحسين البيئة التنافسية.
- قيادة وتنسيق حملات الضغط والمناصرة ومتابعة نتائجها.

ملحق مؤسسات التنمية الاقتصادية المحلية

قائمة جورة عمرة

الدوائر الحكومية

المؤسسة	المدير
محافظة قلقيلية	المحافظ: رافع رواجبة مدير التخطيط: خالد نزال
المجلس المشترك للنفايات الصلبة/قلقيلية	طارق اعمير
مجلس الأول للتطوير	سمير اشتيوي
الغرفة التجارية	طارق شاور/ رئيس الغرفة
الاقتصاد الوطني	مظهر العجولي
مديرية الزراعة	احمد عيد
الحكم المحلي	رائد مقبل
العمل ومكتب التشغيل	صالح سمور
الأشغال العامة	محمود صالح
الطابو	هشام الهندي

قائمة البنوك

اسم البنك	الفرع	المدير
بنك فلسطين	رام الله	الإدارة الإقليمية/ مدير العلاقات العامة/ ثائر حمايل
	قلقيلية	إسلام محمد جعيدي
البنك الإسلامي العربي	رام الله	الإدارة العامة/ مدير العلاقات العامة/ أحمد الجيوسي
	قلقيلية	نائل الجيوسي
بنك القدس	رام الله	الإدارة الإقليمية/ مدير العلاقات العامة/ احمد مخالفة
	قلقيلية	عبد الرحمن عطار
البنك العربي	رام الله	الإدارة الإقليمية/ مدير العلاقات العامة/ اصيل زكارنة
	قلقيلية	غسان حامد
بنك القاهرة عمان	رام الله	الإدارة الإقليمية/ مدير العلاقات العامة/ ثائرة كراجه
	قلقيلية	محمد خلف

مؤسسات الإقراض

اسم المؤسسة	العنوان	المدير التنفيذي
الشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)	رام الله	أنور الجيوسي
	قلقيلية	هشام الخطيب
شركة فيتاس فلسطين (ريادة سابقا)	المكتب الرئيسي/ البيرة	علاء سيسالم
	قلقيلية	محمود عرمان

الهيئات المحلية

جورة عمرة

الاسم	المؤسسة	المسمى
هيثم سمير صوان	مجلس محلي فرعتا اماتين	رئيس المجلس
عمر ياسين	مجلس جيت المحلي	رئيس المجلس
صالح سمور	مجلس جينصافوط المحلي	نائب رئيس لجنة تسيير أعمال المجلس
سهيل أشقر (أبو احمد)	مجلس محلي الفندق	نائب رئيس المجلس القروي
حمزة عبد الحليم جمعة	مجلس كفر قدوم المحلي	رئيس المجلس
مؤيد عارف اشتيوي	مجلس كفر قدوم المحلي	عضو مجلس
وليد كامل إبراهيم	مجلس كفر قدوم المحلي	عضو مجلس
كمال عساف	مجلس كفر لاقف المحلي	رئيس مجلس قروي كفر لاقف
غسان الحجاوي	مجلس حجة المحلي	رئيس المجلس
أمجد ماجد بصلات	مجلس حجة المحلي	نائب رئيس المجلس
زاهر نمر قرشد	مجلس محلي باقة الحطب	رئيس المجلس
باسل كمال محمود تيتي	مجلس محلي باقة الحطب	أمين الصندوق

مؤسسات قاعدية

الاسم	المؤسسة	المسمى
زاهي حمزة صوان	نادي فرعتا الرياضي	رئيس النادي
فهد عياش	نادي جينصافوط الرياضي	رئيس نادي جينصافوط
فاطمة اشتيوي	جمعية كفر قدوم النسوية الخيرية	رئيسة الجمعية
مؤيد اشتيوي	نادي كفر قدوم الرياضي	رئيس النادي
باسمة محمود بصلات	جمعية النماء للمرأة الريفية	رئيسة الجمعية
بكر عبد الله بصلات	نادي حجة الرياضي	رئيس النادي
عمار غانم	جمعية اماتين التعاونية	اماتين
باسم ابو خالد	جمعية كفر قدوم للنهوض بالثروة الحيوانية التعاونية	كفر قدوم

مؤسسات إنسانية

الاسم	المؤسسة	المسمى
نسيمة سويدان	الإغاثة الأولية الدولية	منسقة حماية
دنيا حشاش	الإغاثة الأولية الدولية	منسقة مشاريع

مؤسسات أهلية

الاسم	المؤسسة	المسمى
وفاء جودة	الإغاثة الزراعية/عزون	مديرة الفرع
سامي داود	مجموعة الهيدرولوجيين/ نابلس	مدير الفرع
باسمة شواهنه	الجمعية التعاونية للتوفير والتسليف/عزون	رئيسة الجمعية
فياض جمعة	اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية/ نابلس	مدير الفرع

قائمة رجال الأعمال

الاسم	نوع العمل	العنوان
عطية اشتيوي	مزرعة ابقار	حجة
صبري ابو حامد		
نادر جمال قاسم	مزرعة نموذجية لتربية المواشي وانتاج الإلبان	حجة
عزمي محمد عبد الله	خياطة شنط وحقائب	كفر لاقف
مجدي طلال بليه	شركة الحمل للأعلاف (مصنع أعلاف)	الفندق
معتصم عبد الرحيم علوي	شركة علاوي اخوان لتجارة الأثاث ودهان الموبيليا	الفندق
خالد صوان	مسلخ المجد للدواجن	اماتين
معمر شناعة	عالم اللحوم (مزرعة ومسلخ للدوان ومحلات بيع لحوم مجمدة)	اماتين
موفق عبد الحافظ حرباوي	مصنع الحرباوي للمفروشات	حجة

مؤسسات اقتصادية على مستوى الوطن

مؤسسات الإقراض

اسم المؤسسة	العنوان	المدير التنفيذي
اصالة للتنمية والإقراض	المكتب الرئيسي/ رام الله	ريم عبوشي
شركة ريف لتمويل المشاريع الصغيرة	المكتب الرئيسي / رام الله	محمد ابو دلو
صندوق التنمية الفلسطيني	رام الله	علاء ذيب

مؤسسات اقتصادية

المؤسسة	العنوان	المدير/ة التنفيذي
بال تريد	البيرة	حنان طه
اتحاد الصناعات الغذائية	رام الله	نصر عطياني
اتحاد الصناعات الفلسطينية	رام الله	عودة الزغموري
اتحاد الشاحنين الفلسطينيين	رام الله	د.سعيد الخالدي
جمعية رجال الاعمال	رام الله	ماجد معالي
منتدى سيدات الاعمال	البيرة	دعاء وادي
صندوق التشغيل الفلسطيني	البيرة	ابتسام الحصري

مؤسسات غير حكومية

المؤسسة	العنوان	المدير
الإغاثة الزراعية	رام الله	خليل شيحة
اتحاد لجان العمل الزراعي	رام الله	فؤاد ابو سيف
مجموعة الهيدرولوجيين	رام الله	عبد الرحمن التميمي
اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية	البيرة	دارين
جمعية تنمية المراة الريفية	رام الله	نادية حرب
صندوق تطوير البلديات	البيرة	توفيق البديري

PALESTINE ECONOMIC POLICY RESEARCH INSTITUTE-MAS
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس